منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef

منشورات ضفاف
DIFAF PUBLISHING

مصطفى محسن

بيان في الثورة

هوامش سوسيولوجية على متن الربيع العربي



تصدير عام:

الحلم العربي
بين خريف الاستبداد وربيع الثورة

في غفلة من مكر التاريخ ومن قيود فوات حضاري قاتل مريع... انتفضت شعوب الوطن العربي في جل كياناته القطرية فأشعلتها فجأة بـ «**حُلم عربي**» تفجرت مشاهده في بعض هذه الكيانات «**ربيعا عربيا ثوريا**»، أزهر بدوره «**فُلا**» هنا و«**ياسمينا**» هناك، وتفتق مساحات ضوء وسيول احتجاج تمخرها الحشود الثائرة، عبر العالم من الشباب وكل الأجيال، مسكونة بالحلم العارم بانبلاج فجر مستقبل مشرق واعد جميل يمنحُ الوطن والأمة إنسانا جديدا ووعيا جديدا وخلقا جديدا متجددا على الدوام...

ولعل من مفارقات الظرفية وسخريات الزمن العجيبة أن مجتمعاتنا قد وصلت إلى هذه الحالة الثورية الراهنة بعد عهود سحيقة عاشتها قبلا في أوضاع الانحطاط، وهيمنة القوى الاستعمارية، وما ترتب على ذلك من تبعية وتخلف وارتهان في الكينونة والهُوية والقرار والمصير لمراكز السيطرة والتحكم والاستكبار على المستوى العالمي في نظامه الدولي القديم والجديد. هذا فضلا عمّا عاشته، على المستوى الداخلي الخاص، من معاناة مبرحة لشتى صنوف التسلط والاستبداد والفساد والاستبعاد

الاجتماعي ومصادرة الكثير من الحريات والحقوق المواطنية وشروط صيانة كرامة الإنسان... مما كان من بين أهم العوامل الذاتية الداخلية - فضلا عن العوامل الموضوعية الخارجية - التي أدت تفاعلاتها المعقدة إلى نشوب هذا الحراك الثوري العربي.

وهكذا وجدت مجتمعاتنا ذاتها وهي تواجه هذا الوضع الجديد، وبعد ما عانته من خيبات وهزائم وانكسارات وألوان من الجور والقمع والاستبداد... كما أسلفنا، منهكة خائرة مختلة متفككة الأوصال، حائرة أمام استحقاقات «**الثورة**» وتحدياتها الكبرى. الأمر الذي جعل مساراتها - سواء في السياقات التي حققت فيها بعض مطالبها وأهدافها ومراحلها، كما في تونس ومصر وليبيا، أو في البلدان التي ما تزال فيها محتدمة سعيا وراء تحقيق ذلك - تعرف الكثير من ضروب «**الاختناق أو التعثر أو انسداد الآفاق...**» أصيب أمامها العديد من شباب الثورة ورموزها وفاعليها ببعض مشاعر الإحباط والتوجس والخوف من المستقبل. إنها «**حالة ملتبسة**» فعلا، فكريا وسياسيا واجتماعيا...، حالة ولدت لدى الكثير من الباحثين والمثقفين والمهتمين أسئلة وتساؤلات وجدلا حادا حول قضايا إشكالية محرجة من قبيل: هل ما حدث ويحدث هو حقيقة «**ثورة**» بالمعنى التقليدي المتداول للمفهوم، أم أننا أمام مجرد حركات سلمية احتجاجية، وانتفاضات شعبية كاسحة، ولكنها بلا مرجعية فكرية أو سياسية واضحة المعالم، أي بلا قيادة أو زعامة، وبلا إيديولوجيا أو نظرية ثورية، أو حزب ثوري، أو قوى ثورية محددة، أو مشروع ثوري معين... إلخ؟ هل نحن أمام نمط جديد من «**الثورة**» بدأ الآن يتشكل في مساقاتنا الحالية مفهوما وأبعادا ودلالات وممارسات وأشكال تعبير وآليات اشتغال...؟ هل هي «**ثورة شباب**» أم ثورة

مجتمع بكل مكوناته وشرائحه المختلفة؟ ما المستخلص منها في مرحلتها الأولية هذه؟ وما هي آفاقها المستقبلية واحتمالات نجاحها أو فشلها أو عسكرتها أو تراجعها...؟ هل ما أحدثته أو ستحدثه تحول جذري في مسار الزمن العربي، أم أنه مجرد تغير في الشكل واستمرارية في المضمون؟ ثم هل من المفترض أن تؤدي كل ثورة إلى مآل ديمقراطي حداثي، أم أن الثورة يمكن أن تكون، في بعض نماذجها التاريخية على الأقل، رديفا للديكتاتورية والتسلط، كما يرى بعض السوسيولوجيين مثل آلان تورين؟ وبالنظر إلى ما يعيشه الوطن العربي من أوضاع التجزئة والتشرذم والانغلاب أمام مشاريع التغريب والتهويد والاحتلال والتقسيم، ومن تضييع لفرص التنمية والتحديث والتحرر والتقدم والإصلاح السياسي والاجتماعي الشمولي، يمكن التساؤل أيضا: ما هي الانعكاسات الإيجابية المأمولة لهذا «**الربيع الثوري**»، المتوقد الآن، على المستوى الكوني، وتحديدا على مستقبل «**مشروع النهوض الحضاري العربي**» الطامح إلى التضامن والتكامل الوحدوي والتجدد الفكري وبناء «**المشروع القومي**» المنفتح على خصوصياته المحلية وعلى مشتركاته الكونية الإنسانية في آن...؟ وتظل الأسئلة في هذا المجال، تتناسل وتتعدد وتتباين وفق اختلافات الرؤى الفكرية والسياسية ومناهج المعالجة وزوايا النظر والتصور...

ورغبة منا في تقديم مساهمة متواضعة ضمن النقاش الفكري والسياسي الدائر الآن في الوطن العربي حول أبعاد ومدلولات الأسئلة والقضايا الإشكالية الآنفة، نضع بين يدي القارئ العربي **هذه المحاولة المركزة** حول ما يعتلج في مجتمعاتنا من حركات احتجاجية وانتفاضات ثورية غير مسبوقة خلخلت العديد من المفاهيم والفهوم

والقناعات والمواقف والأحكام والرؤى... كما فرضت على البحث العلمي والعمل الفكري والسياسي والسوسيوثقافي العام ضرورة تجديد وتطوير المنظورات والمناهج ونماذج التحليل وآليات الاشتغال...

غير أننا قد توخينا من هذه المساهمة - نظرا لاعتبارات نظرية وعملية تضمنتها بعض محاورها الأساسية - أن تشكل **مدخلا مفتوحا لمقاربة سوسيولوجية** لما يجري في بلداننا. ولذا فقد مهدنا لها بـ «**بيان أو دعوة أو نداء**» إلى علماء الاجتماع العرب لاستنهاض هممهم كي يهبّوا للقيام بما يفرضه عليهم موقعهم الفكري والاجتماعي من مسؤوليات الالتزام بالمشاركة في متابعة هذه الأحداث الثورية مُساءلة وبحثا وتحليلا نقديا لإوالياتها وسياقاتها ومضامينها ودلالاتها المتعددة... ليس فقط من أجل الفهم والتنبئ والاستشراف... وإنما كذلك من أجل التأثير الإيجابي المنشود في مسارات التغير أو التحول السوسيوحضاري المستجد في مجتمعاتنا والعالم، وأيضا بهدف توفير المعرفة النظرية والعملية الضرورية الميسرة لاتخاذ القرارات المناسبة وفق الشروط والأهداف المناسبة... وذلك رفدا لمشاريع التنمية والتحديث السياسي والإصلاح الديمقراطي المتكامل المطلوب...

وهكذا، فإننا لا نستهدف من هذا التصدير، الذي نقدم به هذه المساهمة المتواضعة لعموم القراء، أن نعود فيه إلى مناقشة ما أشرنا إليه سابقا من تساؤلات وإشكالات...، كما قمنا بذلك في مظان مباحث الدراسة، وإنما نتغيّى هنا فقط **التذكير النقدي ببعض أهم القضايا والملاحظات الفكرية والمنهجية العامة والمفيدة**، في تقديرنا، في مضمار توجيه جهود التفكير والمساءلة النقدية والتحليل والرصد لمتغيرات وتفاعلات ومخاضات هذا المناخ الثوري العربي الراهن. ونجمل أبرز ذلك، وبإيجاز شديد التلميح والتركيز، فيما يلي:

1. سوف يلاحظ القارئ بأننا قد تعاملنا مع مفهوم «**الثورة**» بالكثير من المرونة والعمومية في استعمال المصطلح فوسمنا ما يجري في الوطن العربي من احتجاجات أو انتفاضات بأنه ثورة، ولكن بالمعنى اللغوي والاجتماعي العام الذي يحيل إليه المفهوم، وليس بالمعنى المتداول المعتاد، الذي يرتبط جهازه النظري ومفاهيمه المرجعية بـ «**عصر ثورات القرن الفائت**» بالذات، والذي قضى نحبه الفكري والسوسيوحضاري مفسحا في المجال لبروز أجيال جديدة من «**نظريات ومفاهيم الثورة**» المحددة والمفسرة لمضامينها و«**أسباب نزولها**» وعلاقات كل ذلك بشروطها المحلية والكونية وبتحولات ومتغيرات وصراعات النسق الدولي العام. ولذا فإن ولادة هذه **الثورات الشعبية العربية** في ظل تفاعلات «**النظام العالمي الجديد المعولم**»، وبلا زعامات أو إيديولوجيا أو نظرية أو عنف أو مشروع ثوري، كما أسلفنا، تطرح إمكانية التفكير في **انبثاق أشكال جديدة من الثورة**، يتخذ كل منها أبعاده وخصائصه وملامحه المميزة عبر تطور ديناميـة تبادله مع محدداته الذاتية والموضوعية، وبالذات مع الخبرات والتجارب الجديدة لسياقه العالمي الأحادي القطبية والهيمنة في مرحلة ما بعد انهيار تلك الثنائية القطبية التي كانت مهمورة بـ «**حرب باردة**» متولدة عن صراعات معينة لمراكز القوة والنفوذ ولمرجعيات وقيم وعقديات فكرية وسياسية وإيديولوجية وجيواستراتيجية وحضارية متعددة... من هنا كان **أسلوبنا المهادن والمنفتح في تناول مفهوم الثورة**، فطرحنا حوله ما بدا لنا مفيدا من الأسئلة والتساؤلات والملاحظات النقدية، مبتعدين، قصديا، عن تقديم إجابات قطعية جاهزة.

2. إذا كنا مع الكثير من المقاربات التي تُعدّ هذه **الثورات منتوجا ذاتيا خاصا** متولدا بالأساس عمَّا يعتمل في الوطن العربي من مشكلات وإكراهات التبعية والتخلف وأوضاع القهر والاستبداد والفساد الفاحش للأنظمة الحاكمة نخبا ومؤسسات وآليات اشتغال وتدبير لمكونات ودواليب الشأن المجتمعي العام...، فإن ذلك لا يلغي **دور العوامل الخارجية** في هذا الحراك الاجتماعي الثوري، على الأقل في علاقة الكثير من القوى والمصالح والجهات والأوضاع والأزمات الدولية مع بعض نظيراتها في الداخل، وفي تأثيراتها القوية أحيانا على توجهات وآليات صنع القرار السياسي والاجتماعي لدى مؤسساتنا وأنظمة الحكم في مجتمعاتنا، وعلى صُعُد ومستويات متباينة. هكذا، إذن، وبعيدا عن «**فكرة المؤامرة**» في مدلولها التقليدي القدحي، تتضح أهمية **اعتماد منظور جدلي حواري بين مختلف المحددات الداخلية الخاصة والشروط الخارجية والدولية العامة الفاعلة** في إنتاج هذا المد الثوري الذي يكتسح مجتمعاتنا العربية حاليا، وقد يمتد لاحقا إلى بلدان أخرى، ولاسيما في العالم الثالث نظرا لتشابه المعطيات والظروف... إن تبني هذا المنظور لا ينتظر منه أن يمكننا من امتلاك شروط معرفية لفهم موضوعي فقط لهذه الثورات، وإنما يفترض فيه أيضا أن يمنحنا بعض الاقتدار العملي على التعامل معها والتحكم في بعض مساراتها وتفاعلاتها وصراعات قواها السياسية والثقافية والاجتماعية... ما يرتبط منها بالداخل وبمتغيرات السياق الدولي بشكل عام.

3. لقد أظهرت سيرورات هذه الثورات العربية وتواصلها في الزمان والمكان أنها «**ثورات اجتماعية شعبية شاملة**» بالفعل شارك فيها

معظم شرائح وفئات المجتمع. وذلك على الرغم من أن «**ثقافة شبابية جديدة**»، تمتح الكثير من قيمها وتصوراتها ومطالبها وبدائلها للواقع المهترئ القائم ورؤاها للذات وللعالم... إلخ من «**عوالم افتراضية**» مُغرية ساحرة الصور وأنماط التفكير والتعامل وأساليب العيش...، هي التي أوقدت شرارتها الأولى وقد مكن امتلاك هذه الطاقات الشبابية المتعلمة في مجملها لتقنيات الولوج إلى هذه العوالم أو المواقع التواصلية من أن تشكل قيادات ثورية جديدة، ما فتئت تعمل على تنظيم وتحديد مواقيت وأمكنة التجمعات والتظاهرات الاحتجاجية، وتوجيهها، والتواصل المتقن المستمر مع قواها وفاعليها ومجمل أطرافها الداخلية والخارجية... مما كان من أهم عوامل ذيوعها وانتشارها لتغدو انتفاضات «**عابرة للأقطار العربية**» من الخليج إلى المحيط، مجْهزة على رؤوس بعض الأنظمة، كما في تونس ومصر وليبيا حتى هذه اللحظة، ومُهدّدة لمن ما يزال منها يترقب متوجسا مصيره المجهول، ومؤثرة حتى في تحريك بعض مكونات السياق العالمي العام.

ونظرا لما بين الافتراضي والواقعي من **هوة سحيقة** في أوضاعنا الثقافية والاجتماعية كما نعيشها، فقد استعصى على هذه القوى الشبابية – رغم عفويتها وصدقها ونبل القيم والمبادئ والتطلعات التي تحملها...– تجسير الهوة الآنفة ونقل تصوراتهم الافتراضية إلى الواقع العملي الملموس. ولعل ضعف وجدة التجارب العمرية والخبرات السياسية والاجتماعية من بين أهم العوامل الكامنة وراء هذا التعثر أو الاستعصاء. وهو واقع على قدر كبير من الراهنية والخطورة أصبح يطرح – لا على الشباب فقط وإنماء على كل القوى الاجتماعية والسياسية المنضمة للثورة والفاعلة فيها من

أحزاب ونقابات وهيئات مجتمع مدني ونخب ثقافية واقتصادية وسياسية واجتماعية متعددة...- **تحديات المراجعة النقدية الذاتية لأهداف ومطالب الثورة**، والانتقال العقلاني بها من ثورة تعرف حاليا ما تريد: أي إسقاط أنظمة الاستبداد والفساد بالكامل، إلى ثورة متملكة للقدرة والوسائل لتحقيق ما تريد: أي مطامحها في الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية وتثبيت دعائم الإصلاح الديمقراطي والسياسي الشامل. وذلك تجسيدا «**للحلم العربي**» المأمول بنيل هذه المطامح التي أمست شعارات متوهجة وجاذبة في هذا الزمن الثوري العربي الراهن.

4. ولا ريب في أن من بين أهم عوامل تقوية هذا الاستعصاء، الذي يحول بين هذه الثورات المتأججة وبين حسم نهائي وسريع للمعركة لصالح الشعوب وإسقاط كلي لبنيات الأنظمة التي ثارت ضد حكمها الفاسد، **طبيعة السياقات الاجتماعية التي اندلعت فيها الثورة**. وذلك مثل خصوصيات المؤسسة العسكرية ونوعية عقيدتها الوطنية والسياسية، ووجهة ولائها للخارج، أم للدولة/المجتمع، أم للحاكم، أم للقبيلة... إلخ، ثم كذلك تركيبة النسق المجتمعي في أبعادها الطبقية والإثنية أو المذهبية أو الطائفية أو المناطقية أو القبلية... وأيضا الطبيعة التكوينية لهيئات ومؤسسات المجتمع المدني من جمعيات وأحزاب موالاة أو معارضة... بكل ما لها من مرجعيات وتوجيهات ورهانات وتبادلات مع كل مكونات المجتمع العام... هذا فضلا عن نمط ومقومات نظام الحكم القائم، والذي يشرط نسقُه السياسي والثقافي والاجتماعي خصائص وآليات اشتغال المكونات والقوى الاجتماعية الآنفة. وللتذكير فقط، وكما أكدنا على ذلك في ثنايا الدراسة ذاتها، فإن الدولة الأمنية التسلطية

في بلداننا العربية قد عملت بالأساس على تقوية وتمنيع وتحصين ذاتها... وذلك في مقابل تكريس أوضاع مجتمع متفكك منهك ضعيف. ودون أن تعي أن قوتها بل وشرعيتها أيضا يستمدان من مجتمع قوي هو الذي يفترض أن يكون دعامة مركزية لمَنعتها وكفالة مأمونة لتجذيرها واستمراريتها وقدرتها على مواجهة تكافلية للتحديات والأزمات السياسية والاجتماعية المحتملة... ونظرة فاحصة متأنية لما جرى ويجري الآن في تونس ومصر واليمن وسوريا وليبيا... وغيرها من المجتمعات التي طالتها انتفاضات احتجاجية تظهر لنا بجلاء كيف تُؤثر هذه **المقومات الخصوصية** المنوه بها سابقا على ميكانيزمات وجوانب اعتمال الثورة ومساراتها، وعلى ما وصلت إليه من نتائج ومآلات في مجتمع معين. مع العلم بأنه، من وجهة نظر سوسيوتاريخية، لا ينبغي إغفال ما بين هذه المجتمعات العربية من **نواظم وعلاقات وأحلام وتطلعات وخصوصيات ثقافية وحضارية مشتركة**، وعلى صُعد ومستويات متباينة متعددة...

ولا ريب فإن هذه المشتركات، وخاصة على مستوى الوعي الجماهيري العام والحس المشترك، قد أوجدت بين هذه الانتفاضات الثورية بعض أنماط الاحتضان والتضامن ومناصرة بعضها للبعض. أما الأنظمة الحاكمة على مستوى الدول - وهي المستهدفة أساسا من هذا الذي يحدث من حراك - فإن مجمل مواقفها وردود أفعالها قد ظلت إزاء ذلك، وربما لوضعها الحرج هذا، غامضة متذبذبة مضطربة لا يحكمها تناغم أو توجه أو وضوح رأي. بينما لم يرق تآزر وتحاضن الشعوب الثائرة، وبحكم عوامل سوسيوسياسية متباينة ومتنوعة، إلى مستوى «**الاعتماد الاستراتيجي المتبادل**»

المستند على منظومة قيمية وإرشادية مشتركة، وعلى تخطيط عقلاني منظم هادف منتج فعال في مجال الممارسة والتحرك والعمل الثوري...

5. وكما **للمقومات والشروط الداخلية** تأثيراتها على سيرورات ومسارات الثورات العربية كما سبق الذكر، فإن للعوامل الخارجية أيضا وقعها الهام على هذه المسارات الثورية. ودون تفصيل لا يناسب المقام – مما تمت الإشارة إليه في مواطن مختلفة من هذه الدراسة/الكتاب – يمكن التذكير بأن المنتظم الغربي – أمريكا والاتحاد الأوروبي أساسا – قد انخرط قبل أكثر من عقدين في سياسات دعم لما دعي بأنه «**مشاريع إصلاح أو تحديث أو تنمية بشرية واجتماعية مستدامة**...». وهي مشاريع بلغت أوج تبلورها الفكري والسياسي والحضاري فيما سمي بـ «**مشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير أو الموسع**...». وقد تم تعزيز هذه التصورات والخطط الإصلاحية الغربية المقترحة للنهوض بالمجتمع العربي تحديدا بالعديد من أشكال الدعم المالي والبحثي واللوجستيكي... إلخ، فأنجزت دراسات تنموية للتشخيص والتدخل، ومولت جمعيات مدنية ومشاريع إنمائية وإصلاحية وتربوية واقتصادية وثقافية حضرية وريفية... وكذلك برامج للتكوين والتدريب والتأهيل وإعداد قيادات التنمية والتغيير وتحديث المجتمع في ميادين مختلفة...

غير أن هذه الجهود أو المبادرات الإصلاحية العربية لم تكن بريئة كل البراءة، وإنما كانت محكومة بتوجهات ومصالح ورهانات وتموقعات أو حتى تدخلات جيوسياسية دولية وإقليمية في المنطقة العربية ما هو علني منها وما هو مضمر خفي. وذلك عن طريق

دعم غير مشروط ودائم لـــ «**دولة إسرائيل**»، التي أريد لهـــا، في إطار لعبة تقاسم المصالح والمواقع والمكانة الدوليـــة...، أن تكـــون ممثلة وراعية للمصالح الغربية المذكورة، حاضرا وفي المستقبل المنظور أو البعيد كما هو معروف. وسواء كان ذلك على مستوى تعـــالق وتشابك الأدوار والتبادلات والمصـــالح في المنطقـــة، أو في إطـــار توظيف الغرب لكل ذلك على نطاق فعله وتدخلـــه في المســـرح الدولي الأوسع، ورسم خرائط مراكزه ومصالحه وقواه وعلاقاتـــه الدولية...

ومع ذلك فلا يمكن كلية تجاهل ما كان للمبادرات الغربية المنـــوه بها فيما سبق من دور هام وأثر لا ينكر على رفد وإنجـــاح بعـــض مشاريع ومحاولات التجديد والتنمية والإصلاح في ميادين مختلفـــة مثل الصحة والتعليم والتكوين، وتمكين النساء، والاهتمام بالأطفال والشباب في المدن والقرى، والمساهمة في حل بعـــض مشـــكلات «**المسألة الاجتماعية**» بشكل عام... إلا أن ذلك ظل مشـــروطا بالتزام بعض أنظمة الحكم الاستبدادية العربية، الحليفة والمدعومـــة بدورها من طرف الغرب، الوفاء أو الخضوع لما يُقترح، أو يُفرض عليها بالأحرى، من توجهات ورؤى ومشاريع للتنمية والتحديث والإصلاح السوسيوسياسي...، ومن أساليب وخطط وسياســـات في التعامل مع متغيرات ومعطيات الواقع المحلي والســـياق الـــدولي بكل قواه وتحولاته وتجاذباته المحلية والإقليمية والدولية المتشابكة...

والآن، وقد فاجأ «**الربيع العربـــي**» معظم الدول الغربية، إذ بدا أنه ربما لا يتجه في سيره وفق مضامين وتوجهات المشاريع والرؤى الإصلاحية الغربية السالفة الذكر، فإنه يُلاحظ على هذا الغـــرب المفاجأ، أو المندهش أو المصدوم حتى، بهـــذه «**اليقظـــة العربيـــة**

التاريخية» غير المسبوقة، أنه قد أصبح يُسارع الزمن الآن لاستعادة مبادرته وتحكمه في خيوط اللعبة قبل أن تفلت من يديه. وذلك باعتماده، في تقديرنا، على آليتين استراتيجيتين متكاملتين ومتساوقتين لتدبير منهجية التعامل مع هذا الحراك الثوري العربي الراهن، ألا وهما: أولا، ما يمكن توصيفه بـ «**الاحتواء الاستراتيجي المرن**»، إذا أردنا أن نستأنس نظريا وبشكل عام بمنهجيات وأساليب مقاربة «**الأنساق المرنة**: **Systèmes souples**». والمقصود بذلك هو فهم ومعرفة وتحديد قوى وتوجهات وأهداف ورهانات ومرجعيات... هذا الحراك الثوري. وذلك بهدف ضبط متغيراته والتحكم فيه، ولكن بشكل سلس يتفادى الصدامات والمواجهات العُنفية ويعتمد مستويات وأدوات معينة من التبادل والحوار والإقناع... إلخ. ولنستحضر هنا أساليب استقطاب واحتواء القوى السياسية مثل **الحركات الإسلامية** بالذات (كالإخوان في مصر، والنهضة في تونس، والعدالة والتنمية بالمغرب...) نزوعا نحو البحث عن صيغ مقبولة ومشتركة لتفاعلات وتوافقات فكرية وسياسية واجتماعية جديدة مفتوحة مرنة... **ثانيا**: ما يمكن نعته بـ «**التعامل أو التحكم التاكتيكي**» الذي يقوم، بالأساس، على الإمساك الممنهج بآليات وأدوات وممكنات توجيه مسارات وأهداف وقيم ورهانات القوى الثائرة نحو مآلات ومصائر معينة، يُنتظر منها أن تسير على العموم باتجاه تكريس ما ينسجم مع مصالح القوى الغربية ويكرس هيمنتها ومكانتها على المستوى الدولي العام، علاقات وصُنعا للقرار وتحكما في ذلك على مجمل المستويات والأصعدة المتباينة، بما في ذلك التدخل المباشر أو غير المباشر...

إلا أن ملاحظة هامة تبدو لنا، في هذا السياق، أهمية الإشارة إليها والتذكير بها. يتعلق الأمر هنا بكون الدول الغربية إذا كانت تتفق، ضمنيا ومن حيث المبدأ أو المنطق، على توجه عام مشترك يقوم على التحرك وفق مصالحها ورهاناتها المحلية والإقليمية والدولية، فإنها تختلف فيما بينها في مجالات وأساليب التصريف العملي لهذا المنطلق المشترك الموجه. وبذلك يمكن أن نفسر ونفهم – وربما نتفهم أحيانا – **مواقفها المتضاربة أو الغامضة حتى**، من نماذج الثورات العربية القائمة الآن. فتحفظ روسيا تجاه تدخل النيتو في ليبيا، ومعارضتها مع الصين لإدانة سوريا إزاء تحمس فرنسا وبريطانيا وغيرهما لذلك، وكذلك المواقف المتباينة مما حدث ويحدث في البحرين واليمن والأردن فضلا عن تونس ومصر... إلخ. كل ذلك لا يمكن تفسيره وفهمه إلا في إطار لعبة صراع الإرادات والمصالح والتوجهات والرهانات... سواء في نطاقها الإقليمي الخاص أو في امتداداتها وأبعادها الدولية الشاملة، وكذا طبيعة القوى المتنفذة واللاعبين المعنيين، كما هي أوضاع وأدوار إيران وتركيا في المنطقة العربية...

6. لا ريب في أن «**ثورات الربيع العربي**» قد أحدثت منعطفا تحوليا حاسما في رتابة الزمن العربي الراهن. الأمر الذي يُنتظر منه أن يشكل بداية قطيعة – بالمدلول الاجتماعي النسبي لمفهوم القطيعة – مع ظلامية عهود التسلط والاستبداد، ومع تواصل الحكم الفردي وتوريثه النشاز في النظام الجمهوري بالذات، وأيضا مع البنى البطريكية والقيم والعقليات والممارسات النيوباتريمونيالية ومجمل البضائع المادية والرمزية الفاسدة التي هيمنت في مجتمعاتنا على الكثير من ميادين اللغة والثقافة والسياسية والاقتصاد، ومن

مؤسسات وقطاعات ومرافق الشأن المجتمعي العام... والمأمول هو أن تُفضي هذه التحولات إلى تغيير جذري في علاقات الحكام بالمحكومين، وإلى تبلور تصورات جديدة وحداثية لمفاهيم **الدولة والمواطنة والتعددية والمشاركة والتنمية ولقيم الكفاءة والاستحقاقية والجدارة** وكل ما يدعم البناء الديمقراطي المتوازن السليم. غير أننا، وانطلاقا من مراجعة نقدية أولية للعديد مما كتب ويكتب وسيكتب حول هذه الثورات العربية، نرى أهمية التذكير ببعض الملاحظات، التي من بينها على سبيل المثال ما يلي:

أ. ضرورة **التزام موقف نقدي** حذر مما يجري يتموضع وسطا بين التفاؤل والتشاؤم تجاه مستقبل «**الربيع العربي**». ذلك أن الثورة بما فيها ظاهرة اجتماعية تاريخية دينامية، فإن الكثير من مكوناتها وملامحها وتوجهاتها وقواها ومساراتها... إلخ. تظل موسومة بعناصر شتى من عدم الاستقرار والثبات، ومن التحول المستديم وفقا لمعطيات ومتغيرات سياقاتها وشروطها الذاتية والموضوعية. هذا بالإضافة إلى أن ما هو مستجد في مجتمعاتنا من واقع ثوري ما يزال – كما نوهنا بذلك مرارا في غضون هذه الدراسة – في بداياته الأولى يواصل حراكه في أكثر من نظام مجتمعي. ذلك أن ثوراتنا ما تزال لم تستنفد مهامها بعد، و لم تنجز وظائفها أو تحقق أغراضها المرجوة. ومن ثم فإن التعامل معها أو الحكم عليها سلبا أو إيجابا لا ينبغي أن يتم من منطلق كما لو أن كل شيء قد انتهى و لم يبق إلا قطاف ثمار الثورة أو لعن أو تبخيس جهودها ونتائجها، والدعوة مبكرا إلى رميها في سلة مهملات التاريخ وأحداثه السلبية. فذلك منطق لا تؤسسه مبررات نظرية أو

منهجية أو ممارسية مقبولة معقولة، كما نرى.

ب. يبدو أن من أخطر التحديات التي تواجه هذا المد الثوري العربي المحتدم الآن هو **التدبير العقلاني الرشيد** لتفاعلات اشتغاله، كما لسيرورات تطور نتائجه ومآلاته في كل سياق مجتمعي، ولا سيما في تلك النماذج التي تقدم فيها هذا المد إلى مَديات ومراحل بعيدة نسبيا: (مصر، تونس، ليبيا...). إن تعاظم حالات الانقسام والتشتت في القوى والمرجعيات وأساليب العمل، والتجاذبات الفكرية والسياسية والمذهبية والطائفية...، ومواقف الإقصاء والإقصاء المضاد، ومحاولات اختطاف الثورة أو تغيير مساراتها عن أهدافها، أو عسكرتها أو تحييد آثارها، أو الدفع بها نحو إعادة إنتاج نفس النخب والذهنيات والممارسات والبنى السياسية والفردية المحمومة واللاعقلانية حول «**اقتسام كعكة السلطة حتى قبل أن تدخل الفرن**»، كما جاء على لسان محمود جبريل أحد قادة الثورة في ليبيا... إلخ. إن كل هذا الزخم السوسيوسياسي الهائل أصبح يتطلب من كل قوى ومكونات المجتمع، ولاسيما في هذه الظرفية التاريخية الحرجة، تدبيره وحل تناقضاته واختلافاته واختناقاته بشكل ممنهج رشيد. وذلك عبر آليات ومسلكيات التشارك والتوافق والتحالف بين مختلف الائتلافات والأحزاب المتكاثرة، واعتماد العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، والتسامح وتبادل التنازلات والمصالح والمواقف والمواقع، وتقبل التنوع والتعدد والاختلاف في إطار «**الجماعة الوطنية**» المتماسكة، واعتبار ذلك مصدر ثراء وابتكار وغنى... الأمر الذي يجعل من هذه الثورات الغربية بالفعل «**ربيعا ديمقراطيا**»

يُعبّد للمجتمع، قطريا وقوميا، طريقه نحو التنمية والحداثة والنهوض وتأسيس «**المشروع الوطني والقومي الحضاري**» الجديد والمتجدد التطور والنماء... الطامح إلى صناعة تاريخ عربي جديد، وثقافة سوسيوسياسية جديدة، وإنسان جديد، ومجتمع جديد، ورؤى جديدة منفتحة للذات وللآخر وللعالم من حولنا... مما يجُبُّ كل ما هالك أو انتهت مدد صلاحياته من الأفكار والمعتقدات والعقليات وتصورات الكون والقيم والسلوكات البالية التي لم يعد لها أبدا مكان في عالم اليوم.

وتأسيسا على هذه الحيثيات والملاحظات السابقة كلها، رغم اجتزائيتها ودورها التذكيري المحدود، فقد قدمنا، في مستهل هذه الدراسة الأولية ذات **المنحى السوسيولوجي العام**، ما أردنا له أن يكون «**نداء أو بيانا أو دعوة**...» إلى علماء الاجتماع العرب تخصيصا، وإلى الباحثين في العلوم الاجتماعية الإنسانية، عامة، وإلى كل المثقفين والمهتمين بقضايا الفكر والثقافة والسياسة والاجتماع في بلداننا بشكل أعم وأشمل. وذلك من أجل تحفيزهم بل واستفزاز هِممهم واهتماماتهم كي ينهضوا للمبادرة الواعية المسؤولة الملتزمة بأدوار ومهام العالم أو المثقف في المساءلة النقدية لـ «**ثورات الربيع العربي**»: بواعث ومنطلقات وأهدافا وتطلعات ومكونات وفاعلين ورؤى وتبدلات وانتقالات ومسارات وعوائق وآليات اشتغال وتأثير وتأثر بمحدداتها الذاتية والموضوعية المتعددة... إلخ. ويظل الهدف من هذه المواكبة البحثية هو إنتاج «**معرفة علمية**» تتسم، على نسبيتها ومحدوديتها شأن كل معرفة اجتماعية، بقدر مُبرر معقول من «**الموضوعية والصدقية والنجاعة المعرفية والتاريخية**»، ليس فقط من أجل الفهم والتوقع والاستشراف... وإنما أيضا من أجل أن تشكل مستندا علميا داعما

لعمليات استصدار وتصنيع واتخاذ القرار، وتوظيف ذلك عمليا في استراتيجيات التحكم في مجمل سيرورات التغير أو التحول الاجتماعي، وتوجيهها لرفد خطط أو برامج أو مشاريع أو مآلات معينة، ترسمها الفلسفة الاجتماعية أو السياسية المعتمدة في سياق ما محدّد في الزمان والفضاء.

إنها الثورة، فعل إنساني أصيل، وحدث نوعي فريد من الإبداع والاختراق واستباق الزمن...، واجتثات لجمودية الواقع وروتينية «**الكلمات والأشياء**»، وجموح إلى محاولة الإمساك بتلابيب «**عودة الروح**» لوعي جديد وزمن جديد، ولكتابة تاريخ بشري جديد لـ «**الما بعد**» على أنقاض وخرائب ذلك «**الما قبل**» الذي قامت الثورة من أجل الإجهاز عليه وإلغاء وجوده، إن بشكل جزئي أو كلي تام...! ويحدث ذلك في أوار «**وضع بشري**» ممهور بصراع التناقضات والأضداد والمصالح والمواقع والأدوار... **وبجدلية دائمة** بين الأفكار والخلفيات والهُويات والثقافات والرؤى والإرادات الإنسانية والقيم التاريخية والسوسيوحضارية المتباينة المتعددة...!

ولذا فإن الثورة، بما هي اختراق إنساني قوي لمقاومات الثابت والمتحجر والزّج بهما في أتون التغير والتخيل، تتميز في فعلها بكونها ظاهرة اجتماعية إنسانية موسومة بأنها «**حركية أو سيولة أو تدفق حيوي**» من شتى عناصر الأمل والحلم والخلق والتحول المستديم، حتى ولو بدا للمعاينة المظهرية والشكلية البسيطة أنها قد كفّت عن الحراك أو حققت بعض أهدافها المنشودة، أو استنفدت مهامها كلها، أو توقفت عن «**تدفقها**» الهادر...!

ولذلك فإن **الكتابة عن الثورة** تظل بدورها ممهورة بالكثير من عناصر ومواصفات المحدودية والقصور عن الإدراك الشمولي لكل

مضامين ودلالات وأبعاد هذه الظاهرة الاجتماعية الديناميــة في كــل مقوماتها المادية والرمزية... يصدق هذا على كل النماذج الثورية - مع ضرورة الوعي النقــدي بــاختلاف أنماطهــا وســياقاتها الحضــارية والتاريخية... - كما يصدق على «**ثورات الربيع العربـــي**»، الــتي خرج بعضها للتو، في مراحله الانتقالية هذه، من وضعية ومســؤوليات «**الجهاد الأصغر**» إلى مرحلة «**الجهاد الأكبر**»، أي إلى جبهة واســعة محتدمة لمجابهة ما يعترض هذه الثورات من مصاعب وتحديات وعوائــق ورهانات وهواجس وصراعات فكرية وسياسية واجتماعية... ولاسيما حول مكتسباتها وفوائدها وريوعها ونتائجها ومآلاتها المنتظرة...

ولهذه الاعتبارات جميعها، فإننا نأمل أن تشكل هــذه المســاهمة الفكرية المتواضعة، التي نقدمها عبر هذا الكتاب للقارئ العربــي، ولو بشكل محدود، في إثراء وتنشيط الجدل الفكري والسياسي الــدائر الآن في مجتمعاتنا العربية حول ما يطرحه الحراك الثوري على الفكر العربــي من أسئلة وقضايا وإشكالات معقدة شائكة وعلى مستويات النظر كما على أصعدة الممارسة الاجتماعية في آن. مع التأكيد من جديد علــى **ضرورة تنسيب المعارف والمواقف والمنظورات وأنماط النقد والحكم والتقييم**... وذلك وفق المواضــعات والقــيم المتعــارف عليهــا في «**سوسيولوجيا المعرفة**» وتوجيهات «**إبستمولوجيا علوم الإنســان**» بشكل عام.

ولذا، فإذا استطاع هذا العمــل: منظــورا نقــديا وتوجهــات ومضامين... أن يشكل مقدمات أو مداخل مفيدة لمساءلة هذا الــزمن الثوري العربــي، وأن يكون أيضا قيمة فكرية مضافة بالنسبة للحقــل السوسيولوجي وللمكتبة العربية عامة، محققا بذلك بعضا من أهدافــه المعلنة، فإن ذلك من بين أنبل وأسمى ما نطمح إليه ونرجــوه، تنــويرا

للتفكير، وترشيدا للممارسة التاريخية، وتثمينا للعمل الثقافي المسؤول الملتزم بقيم ومبادئ وقضايا الوطن والأمة والإنسان، سعيا وراء تحقيق «**الحلم العربي**» بالمستقبل الديمقراطي المأمول!

والله نرجو تسديد الخطى وتوفيق المساعي.

مصطفى محسن

الرباط في 2011/10/10

(I)

في البدء كان النداء:
هذا زمنكم أيها السوسيولوجيون فانتفضوا!

يعيش جل مجتمعات الوطن العربي، وفي الشروط الراهنة تحديدا، تحت وطأة إيقاع متواتر لـ «**حراك اجتماعي**» قوي جارف، مما تم نعته بأنه «**ثورة**»، أو «**انتفاضة عربية كبرى**»، أو «**حركات اجتماعية احتجاجية**»... لم تقف عند حدّ زعزعة أركان بعض الأنظمة السياسية القائمة في العالم العربي بل أسقطت بعض رؤوسها من حراس استبدادها العتاة. مما أعطى لهذه التحولات زخما سياسيا وفكريا بالغ الدلالة والخطورة، ليس فقط على مستوى سياقه السوسيوحضاري الخاص، وإنما على المستوى الكوني بشكل أعم وأشمل[1].

وهكذا أصبح الشرط العربي الراهن، لدى العديد من المثقفين والمفكرين والساسة والمهتمين والباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية....، موضوعا أثيرا بامتياز لتطارح الكثير من الأسئلة والتساؤلات والقضايا... مما كان البعض يُراهن من ورائه إما على انخراط ما في دعم أفكار وشعارات وتحركات هذا المد الانتفاضي العارم، وإما على نقده أو نقضه وتفنيد طروحاته، وإما على محاولة تتبعه

ومساءلته. وذلك بإنتاج «**معرفة علمية**» عنه، متسمة بأوفر قدر ممكن من الموضوعية والصلاحية والثبات، قادرة على المساهمة في تحليل وتشريح وتفسير مكونات ومستجدات هذا الواقع الاجتماعي الجديد، والفهم العقلاني لأبعاده ودلالاته، ورفد ما أصبح يُدعى بـ «**التغيير المخطط أو الموجّه أو المتحكم فيه**» ميكانيزمات وسيرورات ومآلات متعددة...[2].

ولا ريب في أن قراءة متتبعة، بشكل خاص، **لتاريخ السوسيولوجيا** بما هي علم حديث النشأة، سوف تكشف لنا مدى اهتمام علماء الاجتماع بالمواكبة المتواصلة لمجمل تحولات المجتمعات الغربية بالذات، ولاسيما في بعض محطاتها وعلاماتها السوسيوتاريخية المعبرة. فمن الثورة الروسية سنة 1917، إلى سوابق ولواحق الحربين العالميتين أوائل وأواسط القرن الماضي، إلى مسيرة الطلاب الحاشدة في ميدان جروفنر بلندن في 17 مارس سنة 1968، إلى «**ربيع براغ**» في تشيكوسلوفاكيا، إلى انتفاضة **ماي 1968 بباريس**، حيث «فجأة اشتعل العالم بالحلم. وكان الطلاب هم النار والنور، التحموا بالشارع فانطلق صوت جيل جديد يعلن رفضه لكل شيء: الاستبداد، القهر، والاستبعاد، وتوحش رأس المال، والنفاق الاجتماعي، والجمود العقائدي. ومن ميكسيكو سيتي وبوينس إيرس إلى براغ، مرورا بباريس، دفعت فكرة البحث عن الغد الأفضل الأجيال للحلم...»[3]، أقول: عبر هذه الوقائع والأحداث الثورية كلها ظلت السوسيولوجيا – وإلى جانبها جل العلوم الاجتماعية والإنسانية في الغرب – ممتلكة لحضورها الوازن المستمر على صُعُد ومستويات معرفية ومنهجية مختلفة، مسائلة هذه الظواهر الثورية بحثا وتحليلا وتفسيرا، وإنتاجا لفهوم وتصورات وخطابات نقدية عنها: عوامل ومضامين ونتائج وامتدادات

فكرية، وآثارا اقتصادية وسياسية وثقافية وقيمية واجتماعية وحضارية متداخلة...

وهنا تشمخ، في ذاكرة القراءة الآنفة لتاريخ هذا العلم، أسماء رائدة مُؤَسِّسَة نذكر منها، تمثيلا لا حصرا: **ماركس، ودوركايم، ومانهايم، ولوكاش، وميرطون، وبارسونز، وباريتو، وسوروكين، وصولا إلى ماركوز، والتوسير، وغوديليي، وبولانتزاس، وكاستورياديس، ثم ألان تورين، وبودون، وبورديو...**[4].

واهتم بعض هؤلاء ممن عايشوا بزوغ عصر العولمة الجديد بما أفضت إليه هذه العولمة الكاسحة من «**ثورة هادئة أو ناعمة**» هائلة، تولّد عنها «**مجتمع المعرفة والمعلوميات والإعلام والاتصال والتواصل الجديد**» في ظل «**النظام الدولي الراهن**». وذلك بكل ما يطرحه على كافة المجتمعات البشرية من فرص ورهانات ومصاعب وتحديات وأحلام وأزمات مختلفة ومخاوف وأوهام... وقد كان إسهام السوسيولوجيا في تحليل وتفسير وفهم متغيرات ودلالات وأبعاد هذا الزمن الكوني المعولم دالاّ قوي الأثر والحضور[5]. غير أنه، إذا كانت «**الحالة الثورية العربية الراهنة**» أدعى الآن إلى ركوب مغامرة البحث السوسيولوجي، فإن ممّا يمكن تسجيله من ملاحظات نقدية في هذا المجال هو أن الكثير من هموم واهتمامات علماء الاجتماع في مجتمعنا قد ظلت في مجملها، ولعقود مضت، متوارية خلف أسوار ما يمكن توصيفه بـ «**مهنية أو حرفية تبسيطية**» غالبا ما اختزلت مهمة أو «**حرفة عالم الاجتماع**» إما في ممارسات تدريسية أو مسؤوليات أكاديمية نظرية ومنهجية معينة داخل المؤسسة الجامعية أو خارجها، وإما بقيت منشغلة بمهام تقديم «**خبرة أو معرفة تحت الطلب**» لفائدة بعض مكاتب الدراسات أو مراكز البحوث الرسمية والخاصة، من معطيات

وبيانات واستقصاءات واستطلاعات للـرأي... **مما** يخدُم مصالح وحاجات وأهداف بعض الدوائر البيروقراطية والمؤسسات الخدمية والمقاولات الإنتاجية وغيرها... أكثر مما يستجيب لشروط ومعايير وأعراف وتقاليد وأهداف البحث العلمي الجاد. وذلك دون أن نلغي البتة ما للاهتمامات والبحوث الآنفة من آثار إيجابية مفيدة. وخاصة فيما يتعلق بالمساهمة، بقدر ما، في توجيه وترشيد بعض برامج ومخططات و«**مشاريع**» التنمية والتحديث، وتطوير بعض قطاعات ومجالات ومؤسسات المجتمع بشكل عام(6).

ويستخلص من **أوضاع علم الاجتماع هذه في بلداننا العربية** – وحتى بعض الغربية معا – أن هذا العلم لا يواكب، إلا بشكل باهت وخجول وغير ممنهج ولا مخطط، مختلف أنماط «**الطلب الاجتماعي**» المتجدد والمتغير للتعليم والتكوين في ميادين علم الاجتماع وفروعه التخصصية المتطورة. وذلك تبعا لتحولات الاقتصاد وأزمات أسواق المال، واختلالات سوق الشغل، ومشكلات إدماج الطاقات الشبابية المؤهلة... وما يتواشج مع كل ذلك مما أصبح يعرفه مجتمعنا من تحولات مذهلة ومتسارعة في أنساق القيم الثقافية، وفي كافة المؤسسات والمجالات والعلاقات الاجتماعية والتبادلات المادية والرمزية المعقدة، وبما لكل هذه المتغيرات من أبعاد وارتباطات ودلالات محلية وإقليمية وكونية عديدة متشابكة. ويصدق هذا على وضعية العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل عام(7).

ونعتقد أن بعض عوامل إنتاج وإعادة إنتاج هذه «**القطيعة**» القائمة في مجتمعنا – بقدر ما وبشكل معين – بين السوسيولوجيا ومتغيرات ومطالب الواقع الاجتماعي تشكل، في تقديرنا، بعض مظاهر «**أزمة علم الاجتماع**» في مجتمع هو ذاته متوعك «**مأزوم**» على أكثر

من صعيد، مجتمع ما يزال لم يوفق بعد في بلورة «**مشروع مجتمعـــي**» متكامل المكونات واضح الأهداف والمعالم والرهانات... مشروع قادر على أن يشكل «**مرجعية فكريـــة واجتماعيـــة**» موجهـــة بـــدورها لـــ «**مشروع/مشاريع علمية مطابقة: Adéquates**» متفاعلة بشكل إيجابـــي منتج مع شروطها المعرفية والسوسيوحضارية المـــتغيرة وفقـــا لخصوصيات وظرفيات الزمان والمكان[8]....

إلا أن هذه **الأزمة المتنامية لعلم الاجتماع** عندنا، والتي كان من بين مستتبعاتها تركه لـــ «**فراغ بحثي معرفي**» بادرت إلى سده – ضمن بعض الحدود والمواضعات النظرية والمنهجية – علوم اجتماعية مجـــاورة مثل الاقتصاد، والعلوم السياسية، والجغرافيا البشرية، والتـــاريخ...، لا تعفي، في تصورنا، هذا العلم من ضرورة إعـــادة النظـــر في ذاتـــه، في مشكلاته، وفي عوائقه الإبستمولوجية والاجتماعية، أي في كل جوانب ومظاهر وعوامل وأبعاد وتبعـــات أزمتـــه الحاليـــة. وهكـــذا فـــإن «**سوسيولوجيا نقدية للممارسة السوسيولوجية**» في مجتمعنا: مجـــالا بحثيا وتوجهات ومؤسسات وأطرا فكرية واجتماعية وفاعلين ورهانات وآليات اشتغال... إلخ[9]، قد غدت مطلبا علميا وتربويـــا واجتماعيـــا وحضاريا، يستوجب على كل علماء الاجتماع في مجتمعاتنا العربيـــة، الآن وأكثر من أي وقت مضى، مضاعفة الجهـــود وتحفيـــز الأفـــراد والمؤسسات والتقريب ما بين غاياتها ومشاريعها ورهاناتها ومرجعياتهـــا وأساليب عملها، وتوفير ما يستلزمه كل ذلك من عتاد لوجيســـتيكي وإمكانيات مادية وبشرية وتدبيرية وحكامية... مما يُفترض أن يمكنـــها من تحقيق «**نهوض علمي تشاركي**» تتكامل فيه وتترافـــد المرجعيـــات والإمكانات وعناصر ومقومات التجديد والإبداع في إطار سياســـات **مندمجة للبحث العلمي والتربوي**، ورهانات معرفية واجتماعية واضحة

متناغمة، تشكل المدخل السليم لذلك «**المشروع العلمي والاجتماعي – الحضاري**» المفتقد، وبما هو سيرورة ديناميكية متواصلة لا تنتهي من التجدد والتطور والخلق والإبداع والتجاوز والبناء المستديم...[(10)].

في إطار هذه **الحيثيات والشروط السوسيومعرفية** المنوه بها فيما سبق، تبدو لنا ملحاحية وأهمية المساءلة التحليلية النقدية لما وصف بأنه «**ثورة عربية كبرى**» تفجرت أمواجا عاتية من الاحتجاج والانتفاض والغضب الشبابي والشعبي في بؤر عديدة على امتداد خريطة الوطن العربي. وذلك من أجل المجابهة الجذرية للاستبداد والفساد والقهر والتخلف ومصادرة الحقوق... ورفع شعارات الصبوّ إلى عالم أفضل تسود فيه الحرية والعدالة وكرامة الإنسان... وتبقى الغاية من هذه المساءلة النقدية المذكورة متمثلة، أساسا، في فهم طبيعة ما جرى ويجري في حمأة هذا المد الثوري الهادر، ومعرفة أهم مسبباته وبواعثه في سياقاتها المحلية وأبعادها الإنسانية، ثم استثمار كل ذلك في محاولة استشراف هادئ وهادف وموضوعي ما أمكن لما يتوقع أن ينجم عن تفاعلات هذا الحراك الثوري في بلداننا العربية وفي العالم من مآلات ومصائر ونتائج سواء في المستقبل المنظور أو البعيد...[(11)].

لاشك في أن مجالات أو مستويات مساءلة هذا الواقع العربي المستجد كثيرة ومتعددة الرؤى والجوانب وأنماط المقاربات والمناهج ونماذج التحليل ومداخل التخصص والاهتمام... ولذا، فإني لا أدّعي أبدا، في هذه المساهمة الأولية، أي قدرة على الإلمام الحصري بها. كما أني، وبكل ما يتطلبه الموقف من أعراف وأخلاقيات وقيم المعرفة العلمية نظرا وممارسة، لا أستطيع التنطع لأساتذتي وزملائي من علماء الاجتماع، فأزعم بأني أستطيع هنا أن أعرض كل جوانب ومحاور

الاهتمام المشار إليها، أو أني سأقدم عنها كل ما يكفي من المقاربة والتحليل والمساءلة والنقد والاستشراف... إن أقصى ما تطمح إليه هذه الورقة، ضمن هذه المحدوديات كلها، هو أن تشكل «**بيانا دعويا**» أو ما يشبه ذلك. هو في مقصديته الفكرية والسياسية والاجتماعية «**نداء استنهاضي**» لكل مكونات وفعاليات وفاعلي «**الجماعة العلمية**» المنتمية إلى حقل السوسيولوجيا خاصة وكافة العلوم الاجتماعية والإنسانية عموما. وذلك تذكيرا بجسام المسؤوليات والأدوار[12].

هكذا أجدني محفزا للمجاهرة بالنداء: هذه فرصتكم أيها السوسيولوجيون الأفذاذ في مجتمعنا، وهذا زمن «**قومتكم الفكرية**» المنتظرة لنبذ الصمت وكل «**قومات**» التخلف والتطرف والرداءة الثقافية والقيمية والسياسية السائدة في سياقنا العربي، ولاستعادة مبادرتكم المأمولة المفتقدة.

غير أني، وأنا ألهج بدعوتكم إلى هذا النهوض المنشود، أتمنى صادقا لو يتخلى بعضنا عن بعض العُدد النظرية والمنهجية المتقادمة، التي غدت أشبه ما يكون بعتاد الأسلحة الفاسدة المخزّنة في ترسانات الجيوش العربية. كما أسعى إلى أن نتحصَّنَ جميعا، في هذه «**الانتفاضة العلمية**» الموازية لانتفاضات الشارع العربي، بالقواعد الأصلية والمتجددة للممارسة العلمية، وتعزيز ذلك بما دعاه رايت ميلز بـ «**خيال سوسيولوجي**». بمعناه العلمي، أي امتلاك الباحث لكل المقومات والقدرات التي تمكنه من الاجتراح المبدع الخلاق لأسئلة وأفكار التحليل والنقد والحدس والتوقع والتأويل والاستباق وفتح الممكن من الآفاق الرحبة للتأمل والنظر والعمل وتوسيع دوائر وآليات وفضاءات الإدراك والتصور وإصدار الأحكام واتخاذ المواقف والقرارات...[13]. وذلك بشكل ينتظر منه «**تجاوز**» المعارف المباشرة والتبسيطية الضيقة،

والاختزال المُسف، واعتماد «**تجريبية فجة وساذجة**» غالبا مـــا تقـــود الباحث، حسب رايت ميلز نفسه، إلى الوقوع في منـــزلقات عوائـــق وعواقـــب مـــا يســـميه بـــــ «**كـــبح منـــهجي: Inhibition méthodologique**»، لا يساعد على بلورة معرفة علمية دقيقة مؤصلة ومنفتحة في آن، بقدر ما يفضي إلى إنتاج وموالاة إنتاج ما لا يستهان به من الأوهام والأضاليل «**المعرفية**» المسهمة بدورها في تشكيل «**وعي زائف**» بالواقع موضوع النظر، سواء على مستوى الـــتفكير أو علـــى مستوى الممارسة المتعينة في آن[14].

هكذا إذن، وبناءً على توجه ومضمون «**البيان**» هـــذا، يمكـــن للفكر السوسيولوجي خاصة، وللعلوم الاجتماعية بشكل عام، القيـــام بمهام المعالجة النقدية التفكيكية المنوه بها قبلا للعديـــد مـــن القضـــايا والإشكالات الفكرية والسوسيوسياسية والحضارية التي يثيرها «**ربيـــع الثورة العربـــي**» هنا والآن. وذلك من قبيل بحث ومســـاءلة: أبعـــاد ودلالات مفاهيم الثورة أو الاحتجاج أو الانتفاض...، والعوامل الذاتية والموضوعية لهذا الحراك الثوري العربـــي، وفاعليه من الشباب وبقيـــة الشرائح والمؤسسات والفعاليات السياسية والاجتماعية...، ثم ما هـــي دروس وعبر هذا الحراك ونتائجه المركزية...؟ ومـــا هـــي هواجســـه ومطالبه وبدائله وآماله ورهاناته الحالية والمستقبلية...؟ ثم ما هي أهـــم انعكاساته وتداعياته على «**مشروع النهوض الحضاري العربـــــي**» وعلى مجمل آفاق ومسارات التنمية والتحديث والإصلاح الـــديمقراطي في مجتمعاتنا العربية...؟

إن هذه القضايا الإشكالية المعقدة المتعددة الامتدادات والجوانـــب والأبعاد...، والمستلزمة لاعتماد منظورات تخصصية ومقاربية متنوعـــة ومتكاملة في آن، هي وغيرها كثير، من أهم مـــا يشـــغلنا الآن، وممـــا

سنحاول تجريب مساءلته والتفكير النقدي فيه في مباحث لاحقة على هذه المساهمة التمهيدية التي لم نكن نريد منها أن تشكل سوى «**نداء أو دعوة**» للسوسيولوجيين تحديدا، ولكل الباحثين في العلوم الاجتماعية عموما. وذلك من أجل الانخراط الإيجابي الفاعل والمسؤول في معترك «**ثورات الربيع العربي**» المتأججة الآن، بحثا عن الدلالة والمعنى، ورفدا لتنضيج التفكير النقدي والمساءلة والفهم والاستشراف... وتأكيدا لقيمة ومكانة المعرفة العلمية وضرورتها وإمكانات نجاعتها التاريخية في هذا الشرط العربي الراهن والاستثنائي بامتياز، وتثمينا لالتزامها بقضايا الوطن والأمة، بل وبكل الهموم والتطلعات والقيم الإنسانية النبيلة بشكل أوسع وأشمل: **قيم الحق والخير والجمال**...! وهل تسعى الجماهير العربية الثائرة من المحيط إلى الخليج سوى إلى تحقيق هذه المطامح والقيم الأصلية؟ ألا تصدع حناجرها وهتافاتها وشعاراتها في حشودها الهادرة إلا بمطالبها المشروعة في الحرية ورفض الاستبداد والفساد والاستبعاد... وإلا بأحلامها بفجر العدالة والمساواة ونيل الحقوق وصون كرامة الإنسان المهدورة في مجتمعاتنا...؟ بلى، ذلك ما نعتقده، وما نرى أنه يفترض في العلوم الاجتماعية أن تنهض، في حدود مجالاتها ومهامها المعرفية والتاريخية، ببعض مسؤوليات مساندته ودعمه خدمة لأهداف ورهانات الحاضر والمستقبل، ومساهمة في تأهيل مجتمعاتنا لبلوغ الجدارة المطلوبة وكسب استحقاقات لحظتها الحضارية الراهنة!

هوامش وإحالات بيبليوغرافية (I)

(1) يصعب حصر ما كتب حتى الآن من دراسات ومقالات وتعاليق... عن هذا «الربيع الثوري العربي»، وسنذكر بعض ذلك في مواضعه المناسبة من هذه المساهمة، غير أننا نشير من بين هذه الأعمال للاستئناس فقط إلى ما يلي:

- سماح إدريس (إعداد): تونس، مصر... الأمة العربية تدق باب الحرية، مجلة «الآداب» (ملف خاص)، بيروت، السنة 59، العدد يناير – فبراير – مارس 2011، ص ص (38–112).
- مجموعة كتاب: ثورة الشباب في مصر (قضية العدد)، مجلة «الدوحة»، وزارة الثقافة والفنون والتراث، الدوحة، قطر، العدد 42، أبريل 2011، ص ص (70–106).
- مجموعة كتاب: الاحتجاجات ومطالب الإصلاح السياسي في المغرب من المعارضة التقليدية إلى شباب 20 فبراير (ملف العدد)، مجلة «رهانات»، مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية، الدار البيضاء، العدد 19، صيف 2011، ص ص (2–32)، وص ص (39–45).

(2) د. جميل طاهر/ذ. صالح العصفور (تحرير): مستقبل التخطيط في الأقطار العربية، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، بحوث ومناقشات ندوة عقدت في تونس (20–22 أبريل 1993).

- Cf. A. Waterston: La Planification du développement, Ed. Tendances actuelles, Paris, 1974.

(3) مجموعة باحثين: تساؤلات حول الثورة: 1968–1998، (ملف العدد)، ترجمة محمد سيف، مجلة «الثقافة العالمية»، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 88، مايو- يونيو 1998، ص ص (40–93) (الاقتباس من كلمة رئيس التحرير، ص ص 4–6).

(4) انظر، كنماذج من أعمال بعض هؤلاء:

- هربرت ماركوز: نحو ثورة جديدة، ترجمة عبد اللطيف شرارة، دار العودة بيروت، 1971.
- ألان تورين: نقد الحداثة، ترجمة أنور مغيث، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، المشروع القومي للترجمة، 38، الطبعة الأولى، 1997، ص ص (93–125).

- Cf. Pitirim Sorokin: Sociology of révolution, the Free Press, New york, 1983.

- Cf. H. Marcuse: Raison et Révolution (…), Ed. Minuit, Paris, 1968.
- Cf. G. Lukacs: Histoire et Conscience de classe, Ed. Minuit, Paris, 1960.
- Cf. T. Parsons: Sociétés: Essai sur leur évolution comparée, Ed. Paris, 1973.

(5) عد، حول الثورة المعرفية والمعلوماتية الجديدة، إلى:
- فرانك كيلش: ثورة الإنفوميديا: الوسائط المعلوماتية وكيف تغير عالمنا وحياتك؟ سلسلة «**عالم المعرفة**»، ترجمة حسام الدين زكرياء، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 253، يناير 2000، ص ص (465–482).
- ميتشيو كاكو: رؤى مستقبلية: كيف سيغير العلم حياتنا في القرن الواحد والعشرين، سلسلة «**عالم المعرفة**»، (...)، الكويت، العدد 270، يونيو 2001.

(6) حول نقد الحرفية في علم الاجتماع بشكل عام، انظر:
- بيير بورديو: أسئلة علم الاجتماع: حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي، ترجمة: إبراهيم فتحي، دار العالم الثالث، القاهرة، الطبعة الأولى 1995، ص ص (13–110).

(7) مجموعة باحثين: أي مستقبل لكليات الآداب والعلوم الإنسانية؟ (أعمال ندوة)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط – أكدال، سلسلة «**ندوات ومناظرات**» رقم 152، الطبعة الأولى، 2008.
- Cf. collectif: quel avenir pour les facultés des lettres et des sciences humaines? Publications de la faculté des Lettres et des sciences humaines, Rabat-Agdal, Série «Colloques et séminaires» N° 152, 1ère Ed. 2008.

(8) عن أوضاع علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية والإنسانية في الوطن العربي والعالم، ارجع، على سبيل ذكر بعض المراجع، إلى:
- مجموعة مؤلفين: العلوم الإنسانية والاجتماعية: طروحات ومقاربات، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 1998.
- مجموعة باحثين: راهن العلوم الإنسانية: أي نموذج تربوي؟ (عدد خاص)، مجلة «**عالم التربية**»، الجديدة، المغرب، العدد 2005/16.
- Cf. R. Boudon: La crise de la sociologie, Ed. Droz, Paris-Genève, 1971.

(9) انظر بشأن هذه السوسيولوجيا النقدية:

- Cf. p. Bourdieu et Loic J.D. Wacquant: Réponses: Pour une anthropologie réflexive, Ed. Seuil, Paris, 1992.

(10) إضافة إلى المراجع المذكورة في الهوامش (9/8/7) الآنفة الذكر، عُد أيضا إلى:

- مجموعة باحثين: السوسيولوجيا المغربية المعاصرة: حصيلة وتقييم، (أعمال ندوة)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة «**ندوات ومناظرات**» رقم 11، الطبعة الأولى، 1988.
- مجموعة باحثين: الجامعة والشراكة: أي دور للعلوم الإنسانية والاجتماعية؟ (أعمال ندوة)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية (المغرب)، سلسلة «**الندوات**» رقم 8، الطبعة الأولى، 1999.

(11) نُذكر بأن هذا المد الثوري العربي المحتدم الآن قد تمت مواكبته، من طرف العديد من الإعلاميين والكتاب والفاعلين السياسيين وغيرهم، بزخم هائل من الكتابات مجملها في شكل مقالات أو خواطر أو مذكرات أو متابعات... إلخ. غير أننا لاحظنا أن حظ العلوم الاجتماعية من هذه الكتابات كان وما يزال حتى الآن متواضعا وربما كان ذلك قصديا بغرض الإصغاء المتأني لما يحصُل، والتريث في معالجة عوامله ومضامينه وآفاق تطوره بلا استباق متسرع لمسارات الأحداث. ولذا فقد آثرنا أن تأتي مساهمتنا هذه مركزة على رؤية منهجية مفتوحة لمساءلة هذا الواقع الجديد وفهمه، أكثر منها محاولة لتقديم قناعات أو أجوبة مؤكدة. على أمل أن نتمكن من تعميق ومراجعة ذلك فيما بعد. **(نتحدث عن دراستنا كلها وليس عن هذا «البيان» فقط).**

(12) ارجع، بشأن بعض قواعد وأعراف وأصول البحث التي ينبغي أن يلزم بها أعضاء «**الجماعة العلمية**» في السوسيولوجيا بالذات، إلى:

- بيير بورديو وآخرون: حرفة عالم الاجتماع، ترجمة د. نظير جاهل، دار الحقيقة، بيروت، الطبعة الأولى، 1993، ص ص (11–41).

- Cf. Saddik Benkada: «la société savante» (…), revue «INSANIYAT», Centre de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle, Oran, Agérie, N°8, mai-août, (vol. III-2), 1992, pp. (119-128).
- Cf. G. Lemaine et B. Matalon: La lutte pour la vie dans la cité scientifique, Revue Française de Sociologie, x,21, 1969, pp. (139-165).

(13)دانيال برتو: المنهجية في العلوم الاجتماعية، في: مجلية «**الفكر العربي**» **(ملف خاص): «الكتابة الاجتماعية ومناهجها المعاصرة»**، معهد الإنماء العربي، طرابلس – ليبيا/بيروت، السنة الأولى، العدد السادس، 15 نوفمبر – 15 ديسمبر 1978، ص ص (8–22).

- Cf. C.W. Mills: L'imagination sociologique, Ed. Maspero, Paris, 1971.

(14)رايت ميلز: التجريبية التجريدية، ترجمة د. عدنان الأمين، مجلة الفكر العربي، نفس المرجع المذكور سابقا، ص ص (81–98).

– بيير بورديو وج. د. فاكونت: أسئلة علم الاجتماع: في علم الاجتماع الانعكاسي، ترجمة عبد الجليل الكور، إشراف ومراجعة محمد بودودو، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1997، ص ص (165–199).

- Cf. A. Gouldmer: For Sociology: Renwal and Critic in sociology today, Penguin Books, 1975.
- Cf. p. Feyeraband: Contre la méthode (…), Ed. Seuil, Paris 1979.

(II)

عن الثورة:
تساؤلات مفتوحة حول أهم الدلالات والأبعاد

إذا كانت الثورات تعد عند **مارسيل موس** من «**الظواهر الاجتماعية الكلية**» التي تعبر عن وعي البشر بذواتهم وبأوضاعهم إزاء الغير، والتي تشكل – على مستوى فعلها في التاريخ ووفق مدلولها العام المتداول – نمطا من الانقطاع الحاد في وتائر الزمن، يقسمه إلى «**ما قبل**» و«**ما بعد**»، محدثا بذلك انقلابا جذريا في الأوضاع والبنيات والمؤسسات وأنساق القيم والمعتقدات والعلاقات، بل وفي المنطق المتحكم في آليات اشتغال النظام الاجتماعي برمته... فضمن أي حدود يصدق هذا التعريف الكلاسيكي للثورة على ما يحدث حاليا من تحولات أو انتفاضات في مجتمعات الوطن العربي؟ كيف يمكن أن نميز في ظواهر ومظاهر هذه التحولات بين مفاهيم متداخلة أو متجاورة مثل: **الثورة، والتحرر، والتقدم، والتغير، والحركات الاجتماعية الاحتجاجية، والعصيان، والتمرد، والديمقراطية، والديكتاتورية، والإصلاح، والشرعية، والعنف،** وكل الأحداث والوقائع الانقلابية المفاجئة...؟[1].

هل ما يحصل في الوطن العربي من تحولات سوسيوحضارية ثورية هو، على هذا النحو والمستوى، «**منتوج محلي خاص**» متسم

بالكثير من عناصر الجدة والفرادة والخصوصية... يصنع معها العرب ثورهم المتميزة وتاريخهم الجديد، ويتخذ فيها أيضا مفهوم هذه الثورة أبعاده ومدلولاته، ويصنع بدروه، ضمن تفاعلات هذا الحراك «**معناه**» ومضمونه الأصيل، الذي لا يُفترض فيه أن يكون، بالضرورة، متناغما مع ما تمدنا به «**سوسيولوجيا الثورات**»، وخاصة في توجهاتها الكبرى، التي ما تزال ممهورة بتأثيرات الثورة الفرنسية (1789)، سواء على مستوى النشأة والتكون أو التطور والامتداد...؟[2].

ثم أليس من التعسف النظري والمنهجي أن نُسقط على هذه الظرفية الثورية في مجتمعنا العربي، وبلا موقف نقدي حذر، فهوما ودلالات وتحليلات ونمذجات وتوصيفات... أصبح جُلها عرضة للتقادم والتآكل والانزياح... ولاسيما في شرطيات هذا الزمن الكوني الجديد المعولم، الذي شهد بُزوغ ما وصفه البعض **بنهاية أو انهيار أو إفلاس** للعديد من المفاهيم، والمنظومات والقيم المعرفية والحضارية والإيديولوجية، والبراديغمات، والأطر المرجعية والإرشادية الموجهة للتفكير والممارسة: «**Faillite des Dogmes**»...؟

هذا مع ضرورة التذكير بعدم اتخاذ أي **موقف عدمي مغال** من هذا التراث الفكري والسوسيولوجي المذكور، والانفتاح عليه، والإفادة منه، واستثماره، بوعي منهجي، في مجمل آنات وسيرورات التساؤل والبحث والتحليل والتفسير والتأويل وفهم طبيعة ومقومات وأبعاد وخصوصيات هذا الحراك الثوري العربي، الذي هو هنا موضوع النظر والمقاربة...[3].

كل هذه الملاحظات، وغيرها كثير، تبرز لنا أن **مفهوم الثورة حمال دلالات وأوجه ومعان متعددة**، يتخذها في ترحاله الديناميكي عبر ميادين ونماذج تحليل ومنظورات تخصصية سوسيولوجية

وسيكولوجية وأنثروبولوجية ولسانية وفلسفية وسياسية وتاريخية مختلفة... بل إن الحالة الثورية تسهم، أكثر من ذلك، في توليد مفاهيم مساوقة لها من مثل: **المشروع الثوري، والثورة المضادة، والقوى الثورية، والفعل الثوري، والقطيعة الثورية، والنظرية الثورية، والعقيدة الثورية، وثقافة الثورة، والحلم الثوري، والقيادة الثورية، والبؤر الثورية، وآمال الثورة ومستقبلها وهواجسها**... إلخ. **مما** أسهم في إنتاج كم هائل من الخطابات والأقوال والتصورات المساوقة بدورها لهذه الظرفية الثورية الراهنة. ولا ريب في أن الفكر السوسيولوجي، وبحكم طابعه النقدي، سوف لن يمكننا فقط من معرفة دقيقة ومعمقة بما يجري، وإنما قد يسعفنا أيضا في توجيه وترشيد تعاملنا مع هذه التحولات النوعية الفريدة، ودفعها باتجاه تحقيق غاياتها ومقاصدها ومآلاتها المنتظرة المنشودة...[4]. وذلك على اعتبار أن «**المعرفة السوسيولوجية**» لا تنحَصِر وظائفها في مجرد مهام علمية: إنتاج وإعادة إنتاج وتوسيع دوائر «**معرفتنا**» بالواقع الاجتماعي، على أهمية ذلك وخطورته، وإنما في المساهمة أيضا في التحكم النسبي في بعض مجريات هذا الواقع والتأثير إيجابيا في مسارات الممارسة الاجتماعية...[5].

وتأسيسا على كل ما سبق وتطويرا له، تتبدى أما التفكير السوسيولوجي أسئلة نظرية ومنهجية وازنة، يبدو مفيدا أن نشير، هنا، إلى بعض أهمها:

1. كيف يمكن تحليل وتفسير **ديناميكية الثورات**، أي كيف تحدث كظواهر اجتماعية، تنقدح وتنمو وتتطور وتنتهي بالنجاح أو الفشل أو الانحراف عما رُسم لها في الزمان وفي المكان من أهداف وآليات ومسارات...؟

2. هل يمكن، علميا، أن يتم الاستناد، في مقاربة الظواهر الثورية، على **نماذج تحليلية معينة**، تمتح، على سبيل المثال، من الحالة الأوروبية الحديثة، أي من الثورتين الفرنسية والروسية تحديدا، أو مما يدعى بـ «**النماذج العالمثالثية**» التي تحيل إلى ما عرفته أفريقيا وبلدان أمريكا اللاتينية وآسيا من تجارب وأحداث ثورية... ووُسمت في التراث السوسيولوجي ببعض مقومات وعناصر التميز والفرادة التاريخية...؟

3. ما هي حدود إيجابيات **وصلاحية الاستئناس النظري والمنهجي** ببعض هذه النماذج في قراءة الواقع الثوري العربي الجديد، أم أن هذا الواقع سوف يفرز، كما أسلفنا، وانطلاقا من سياقاته وشرطياته السوسيوحضارية المتعينة، نماذجه التحليلية والتفسيرية الخاصة المتميزة...؟[6].

4. وفي إطار واقع **الدولة القطرية** في مجتمعاتنا العربية راهنا، وبناء على الملاحظة السابقة، ما هي عناصر الوحدة والتباين والتماثل والاختلاف التي تخترق تجارب الانتفاض في «**ربيع الثورة العربي**» مثلما حصل ويحصل في تونس ومصر والبحرين وليبيا واليمن وسوريا... وغيرها مما مسه، قليلا أو كثيرا، لهيب هذا المد الثوري الجارف...؟[7].

يتضح مما آنف ذكره أن مفهوم الثورة، كما قدمناه هنا مسائلين بعض مضامينه ومدلولاته، بما هو تعبير عن ظاهرة اجتماعية وتاريخية دينامية متغيرة، سيظل بدوره مفهوما مفتوحا على جدليات فهوم وتحديدات ونماذج تحليل وتفسير متعددة ومتباينة حسب اختلاف المرجعيات، والنماذج الإرشادية، والأطر النظرية والمنهجية الموجهة، والمجالات التخصصية، فضلا عن هموم ومقتضيات التفكير والممارسة

العلمية والاجتماعية معا. وإذا كنا ندعو هنا إلى تدخل الفكر السوسيولوجي لفهم طبيعة وأبعاد هذا الحراك الثوري العربي، فإننا لا نتبنى أي دعوة إلى **رؤية** «**سوسيولوجية**» **اختزالية ضيقة**، بل إلى انتهاج «**منظور نقدي**» تكاملي منفتح محاور دينامي...، هو، في تقديرنا، من أهم خصائص ومقومات التحليل السوسيولوجي نظرية ومقاربة، مما سنشير إلى بعضه فيما سيأتي من فقرات ومظان هذه المساهمة[8].

إن هذه الرؤية النقدية هي التي ندعو إلى استلهامها في التعامل الحذر مع بعض «**النماذج النظرية التحليلية**: **Modèles d'analyse**» المتداولة في مقاربة الثورات، على اختلاف أنماطها ومجالاتها المعرفية والثقافية والسياسية والاجتماعية والحضارية الشاملة.

هنا يبرز نموذجان أساسيان في تحليل وتفسير الثورات السوسيوسياسية تحديدا، كل منهما ينطلق من خلفية فكرية نظرية معينة. وسنعرض لهما فيما يلي، على سبيل التذكير المركز بهما، دون توسع أو تفصيل، مما قد لا يتلاءم مع طبيعة ومقتضى المقام.

أ. **أما النموذج الأول** فينطلق من براديغم «**الصراع**» مستندا في ذلك على النظرية الماركسية في مفهومها للمجتمع باعتباره، بالأساس، «**تشكيلة اقتصادية اجتماعية**» قائمة، في «**نمط إنتاج رأسمالي**»، على تناقض صراعي بين «**قوى الإنتاج**» و«**علاقات الإنتاج**»، بين مالكي رأسمال احتكاريين مستغلين، وقوى اجتماعية كادحة ومبلترة تعيش، في ظل النظام الرأسمالي الاستغلالي، تحت وطأة أوضاع القهر والاستنزاف والاستلاب رغم أنها أساس إنتاج «**فائض القيمة**»، ولكن لصالح قوى الاحتكار الرأسمالية وليس لمصلحتها هي كقوى فاعلة منتجة للفوائد والخيرات.

وبما أن هذا النظام الرأسمالي يتأسس على هذه العلاقات الاستغلالية ذات الطبيعة الصراعية التناحرية، فإنه لذلك يحمل فناءه في داخله. ذلك أنه لا يقوم على منطق عدالة اقتصادية واجتماعية منصفة معززة بمنظومة قيم وأخلاقيات ومبادئ إنسانية ناظمة للتبادلات الاجتماعية المختلفة.

ولذا فإن مآل هذا النظام هو انهياره بفعل «**ثورة للبروليتاريا**» تعيد للعمال والفقراء المهمشين من الطبقات المسحوقة هويتهم المغتصبة، ووعيهم المستلب، وحقوقهم ومصالحهم المضيعة. وذلك في ظل نظام اشتراكي بديل يفترض أن يؤهل المجتمع إلى مرحلة تطور أسمى أي إلى نظام شيوعي واعد باختفاء الصراع والتمايز الطبقي وكل أشكال الاستغلال والقمع والتشييء وتهاوي كل المؤسسات والآليات ومنظومات القيم المكرسة لذلك...[9].

لا نود هنا أن نناقش هذا التصور الماركسي المعروف، فقد نال حظه، ولعقود مضت، من التحليل والنقد والتفسير والتأويل... وإنما ما نود الإشارة إليه هو أن **الثورة** قد اتخذت، في إطار اعتماد براديغم الصراع، صبغة تتويجية لسيرورات الصراع الطبقي في النظام الرأسمالي. ومن ثم فقد نظر إلى الحدث الثوري كحدث سوسيوتاريخي وحضاري وسياسي إيجابي منتج ينقل المجتمع إلى الأفضل والأرقى، وليس مجرد انهيار للأوضاع أو قلب لها. ومن هنا يمكن فهم طبيعة بعض الأطر المرجعية التي بنت عليها أدبيات سوسيولوجية وسياسية وتاريخية... خطاباتها التمجيدية للثورة، ممثلة أساسا في نموذج «**الثورة الروسية**» لعام 1917، والتي تشكل على إثرها الاتحاد السوفياتي السابق المنهار[10].

ب. **وأما النموذج الثاني** فينطلق، على عكس سـابقه، مـن **بـراديغم** «**التوازن/ الاستقرار/ الاستمرارية...**»، ماتحا في ذلك من توجهات **النظرية البنيوية الوظيفية**. وهي نظرية تنظر إلى المجتمع، بشكل عام، باعتباره بنية أو نسقا من العناصر والمكونـات (الفـاعلين) تنـتظم علاقاتها وتبادلاتها المادية والرمزية قواعـد قـارة وصـارمة وأدوار ووظائف مسبقة التحديد والأهداف... ومن ثم فإن السمة المميـزة لأنظمة الفعل الاجتماعي، في كل البنى الأساسية أو الفرعية، هي سمة الثبات والتوازن والاستقرار. وكل تغيير لا يتم داخل منطق البنية أو يمس استقرارها وتوازنها يعد، من زاوية هذا المنظـور، «**اخـتلالا وظيفيا**: **Dysfonctionnement**». غير أن البنية، أي بنية، حثيثا ما تتجاوز هذا الاختلال بفضل ما تمتلكه من آليـات ذاتيـة للضـبط الاجتماعي معيدة بذلك نظام الأشياء إلى وضعه الطبيعي المعتاد. أما حينما يصل الأمر إلى مستوى التغيير الجذري للبناء الاجتماعي برمته فإن ذلك يصبح انقلابا كليا في الأوضاع قـد يتمثـل في الثـورة الاجتماعية والسياسية العارمة التي لا تبقى ولا تذر[11].

من هنا كان الفهم البنيوي - الوظيفي للثورة على أنهـا حـدث تاريخي سلبـي ليس دائما منتجا ومفيدا. ذلك لأنه يضع المجتمـع أمام حالة فوضى تتنافى مع وضعه الطبيعي الذي ينبغي أي يسـير عليه، وضع التوازن والثبات والاستقرار، أي مختلف الشروط الـتي تضمن استمرارية العمل والإنتاج والتبادل... والتي غالبا ما تجهـز عليها الثورة، مستبدله إياها، في الغالب، بشروط مغايرة جديدة قد لا تحقق الأهداف المعلنة للتغيير الثوري.

ومن هنا يمكن أن نفهم أيضا ردود الفعل المصدومة لبعض المفكرين وعلماء الاجتماع الأمريكيين في القـرن الماضـي إزاء «**الثـورة**

الروسية» تحديدا. فحاول بعضهم التفكير في بلورة «**سوسيولوجيا نقدية للثورات**» كما فعل **سوروكين وموررينو وباسونــز**، وإيجاد صيغة توفيقية لمفهوم للثورة يتلاءم مضمونه مع التوجـه الليـبرالي للمجتمع الأمريكي. ولذا فقد ركـز سـوروكين في كتابـه «**سوسيولوجيا الثورات**» على نقده الصارم لما دعاه بـ «**الأوهام الثورية**»، إذ الثورة لديه، وفي العديـد مـن أنماطهـا وتجلياتهـا ونتائجها، هي «**بائعة الأوهام**» أكثر مما هـي متيحـة للتطـور والتجديد والتقدم والديمقراطية المنشودة[12].

وغير خاف أن لكل من النموذجين الآنفين **خلفياته الإيديولوجية الموجهة** بما هو إفراز لسياق سوسيوتاريخي معين. فإذا كانت **ثورية** الماركسية قد وُلدت، بالأسـاس، في ظـل صـعود الرأسماليـة الاحتكارية للقرن التاسع عشر خاصة، فإن محافظـة البنيويـة – الوظيفية قد نمت وتطورت في حضن النظام الليبرالي الحديث حيث جددت الرأسمالية ذاتها باعتماد آليات وقيم التنظيم والعقلنة والعلم والتقنية ومختلف مقومات الحداثة الداعمة لمجتمع الوفرة والربحيـة والإنتاج والاستثمار وجودة المنتوج... وكل ما يضمن تحقيق ذلك من تكوين وتأهيل واستحقاقية وكفاءة، وأيضا من استقرار سياسي و**حكامة رشيدة** وسلم اجتماعي... إلخ، كما هو شأن مثال المجتمع الأمريكي الحديث بالذات[13].

ج. وتأسيسا على كل الحيثيات المسوقة فيما سبق فإن ما نريد التأكيد عليه هنا هو عدم التعامل الاتباعي الخطي مع أي من النمـوذجين الآنفين أو محاولة استنساخ مفاهيمهما وتوجهاتهما وإسقاطها على واقعنا العربـي المغاير. مع العلم بأن هذا الموقف لا يُلغـي أبـدا استلهامها نظريا ومنهجيا بكل ما يتطلبه ذلك من حـذر معـرفي

واع. ولعل البحث عن **منظور تكاملي حواري** يقوم على التعامل المنفتح والمرن مع هذين النموذجين التحليلين الآنفين والاستئناس الممنهج بمقتضياتهما النظرية والمنهجية بحسّ نقدي يقظ، وفي الظروف والسياقات الملائمة...، يعد بإمكانية واردة، بل مرغوبة، حسب الكثير من جهود البحث والتنظير في العلوم الاجتماعية. ويبدو أن من أهم ما يدعم هذا التوجه الفكري معطيين أساسيين: إبستمولوجي وسوسيوتاريخي في آن[14].

- فبالنسبة **للمعطى المعرفي**، نذكر بأنه، ومنذ مستهل منتصف القرن العشرين المنصرم، تصاعدت محاولات المكاملة والتوفيق بين الماركسية والبنيوية. وذلك باعتبار موقعهما المحوري في حقول التنظير والبحث في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل عام. وعلى اعتبار أنهما تنطلقان معا من العديد من المسلمات أو المنطلقات المشتركة، كمقولات: النسق الاجتماعي الشمولي، والتطور أو التغير الاجتماعي، والبنية والوظيفة، بل وحتى فكرتي التوازن والصراع... مع التذكير بأن هذه المفاهيم لا تمتلك دلالتها الخاصة المتميزة إلا في إطار سياق مرجعية النموذج المعني وموجهاته الفكرية[15].

ومع اتساع تأثيرات ظاهرة العولمة حاليا، وما رافقها من تراجع لهيمنة الكثير من المرجعيات النظرية والإيديولوجية الكبرى، بالتزامن مع تفكك الاتحاد السوفياتي ونهاية ما عرف بـ «**الحرب الباردة**»، فقد تعاظم الاهتمام بالجهود التوفيقية الآنفة دفعا للسقوط في منزلق أي تعامل جبري فجّ وساذج مع مختلف المفاهيم والنماذج النظرية والتحليلية في العلوم الاجتماعية تحديدا. وذلك على اعتبار أن النظرية ليست سوى «**مرشد عمل**» يُستعان

بها للتعرف على الواقع الاجتماعي وفهمه، وليست إجبارا للواقع المبحوث على الاعتراف بقيمة النظرية ومصداقيتها ونجاعتها المعرفية والتاريخية...[16].

أما بالنسبة **للمعطى السوسيوتاريخي** فيتمثل في كون مجتمعاتنا العربية، بل ومجتمعات العالم الثالث بشكل عام، ما تزال لم تتمكن بعد من إفراز بنى وتراتبات طبقية ومشاريع سياسية وثقافية واجتماعية وحضارية متكاملة واضحة المعالم والمكونات... وبالتالي فإنه يصعب على الباحث في مجالات العلوم الاجتماعية – اللهم إلا في حالات خاصة محدودة – أن يعتمد، بكل اطمئنان، أيّا من النموذجين السالفي الذكر. بل إن أقصى ما يمكن اعتماده هو ذلك الاستئناس المنفتح الآنف، مع ما يقتضيه ذلك من تحوّط منهجي وحسّ نقدي وخيال سوسيولوجي في البحث والتحليل[17].

هكذا، إذن، يتضح لنا أن المواكبة الفكرية، لما يجري الآن في الساحات العربية من احتجاجات ومن مدّ ثوري وحراك اجتماعي وسياسي ما يزال متواصل الفعل والحضور...، تتطلب، كما أسلفنا، تجنب **المنظورات الإسقاطية** للأفكار والمفاهيم والنظريات والنماذج الثورية المختلفة على هذا الواقع الثوري العربي المستجد. وذلك حتى ولو كان بينه وبينهما من خصائص التشابه أو التقارب ما يعتبره البعض مبررا مقبولا لذلك، نظرا لبعض القواسم الفكرية والسياسية والحضارية الملاحظة فعلا بين الثورات الإنسانية عبر التاريخ[18].

إن مساءلة الثورات العربية – ما أدى منها بعض وظائفه وما منها ما يزال يترنح علنا أو ضمنا باحثا عن مآل أو شطّ وصول – تتطلب أخذ كل ما سبق ذكره في الحسبان من محاذير نظرية ومنهجية بالغة الدقة والأهمية والخطورة والراهنية الفكرية والسياسية... فهل ستكون

هذه الثورات «**تتويجا ديمقراطيا**» لمخاضات طويلة وعسيرة من المقاومة والنضال والممانعة أحيانا، مما عاشته مجتمعاتنا في أوضاع مجابهتها للكثير من أشكال الاستبداد والتسلط والقمع والفساد ونهب الحقوق الفردية والجماعية ومصادرة الحريات... في ظل أنظمة ما تزال – رغم مظاهرها الحداثية الشكلية – لم تستطع بعد أن تحقق انتقالا ناجحا من **منطق القبيلة التقليدي إلى منطق الدولة الوطنية**، بكل ما يتطلبه ذلك من قيم مواطنية وتعاقدات اجتماعية حديثة وولاءات ثقافية وسياسية واجتماعية جديدة متجددة...؟ أم أن هذه الثورات أو الانتفاضات سوف لن تتجاوز في عمقها مجرد «**اختلالات**» أو «**منعطفات تاريخية عابرة**» ما تلبث – بعد أن أنعشت العقول والقلوب المنكسرة بانتشاء ربيع ثوري واهم مخاتل – أن تتكشف حقيقتها لفاعليها مستقبلا، فنكتشف جميعا أنها لم تعمل سوى على تغيير نظام بنظام وحكم بحكم واستبداد باستبداد... ما قد يكون تراجعا إلى الخلف لا تقدما إلى الأمام... فيكون الإحباط الأعظم والخسارة الكبيرة، والعودة من جديد إلى وضعية «**الفوات التاريخي**» الذي عشنا رهائن مَكره لمدد زمنية طويلة قاتلة...؟[19].

وإذا كان الإحساس العام الذي يُراود العديد من المفكرين والساسة وأصحاب الرأي – رغم هول مثل هذه المخاوف وجدية بعضها... – هو **أن هذه الثورات العربية الراهنة ستشكل حدا فاصلا بين تاريخين مختلفين**، وأن الوطن العربي بعد هذه الانتفاضات لن يكون هو الوطن العربي نفسه فيما قبلها، فإن الرؤية النقدية التي نوهنا بها سابقا تستلزم من الباحث الاجتماعي تحديد ضرورة الإصغاء لنبض هذا الواقع الدينامي المتحرك، المنتج لأحداثه ومفاهيمه في أبعادها الذاتية والموضوعية محليا وكونيا. كما تستوجب عليه أيضا الاجتهاد في

اجتراح الأسئلة الدقيقة النافذة إلى مفاصل الواقع وعمــق تفاعلاتــه، والتأني في صوغ المواقف واتخاذ الأحكام المتسرعة، أو اللجوء إلى تــبني الأفكار أو التفسيرات أو التأويلات المسبقة، أو اعتماد الأجوبة الجاهزة إزاء واقع ثوري لم تتضح كل معالمه بعد، بل هــو، بحكــم طبيعتــه الاجتماعية، سيرورة اجتماعية ديناميكية من شتى عناصر التغير والتحول في الزمان والمكان[20].

هوامش وإحالات بيبليوغرافية (II)

(1) للاطلاع أكثر على بعض أهم الأعمال التأسيسية حول الثورة، سواء من زاوية تاريخية أو اجتماعية أو فلسفية وفكرية عامة، انظر على سبيل المثال، النماذج التالية:

- إريك هويزباوم: عصر الثورة (1789–1848)، ترجمة فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، 2006.
- حنة ارندت: في الثورة، ترجمة عطا عبد الوهاب، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، 2008، ص ص (13–79).
- Hanna Arendt: The Origins of Totalitarism, New york: Meridian Books, 1958.
- Friedrich Gentz: The French and American Revolution (…), (Chicago: Gate way Editions), 1959.
- Vencizo Ruggira: Social Movments, A reader, Routledge student Readers, (New York: Routledge, 2008).
- Fred Holiday: Revolution and World Politics(…), Macmilan, London, 1999.
- John Chester Miller: The origins of American, Revolution, Oxford (N.pb.), 1966.

(2) وفيما يتعلق بالمنظور السوسيولوجي للثورة، عُد إلى هذه النماذج:

- أندره ديكوفل: سوسيولوجية الثورات، ترجمة الدكتور خليل الجر، سلسلة «**ماذا أعرف**» 38، المنشورات العربية، المطبعة البوليسية، جونيه، بيروت، 1976.
- غاستون بوتول: علم الاجتماع السياسي، ترجمة الدكتور خليل الجر، سلسلة «**ماذا أعرف**» 19، المنشورات العربية، المطبعة البوليسية، جونيه، بيروت، 1972، ص ص (41–52)، ص ص (127–134).
- برنار غروتويزن: فلسفة الثورة الفرنسية، ترجمة عيسى عصفور، منشورات بحر المتوسط، بيروت – باريس، منشورات عوديات، بيروت – باريس، الطبعة الأولى، 1982، ص ص (39–56)، وص ص (155–204).
- Collectif: Sociologie et Révolution, Ed. Anthropos, Paris, 1969.
- Jean Baechler: Les Phénomènes révolutionnaires, Ed. P.U.F, Paris, 1970.
- E. Batalov: Philosophie de la révolte, Ed. Progrès, Moscou,

1976, pp. (128-275).

(3) حول تحولات بعض المفاهيم في زمن العولمة، أنظر مثلا:

- عبد الله إبراهيم: الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة... الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص ص (129–152).
- مصطفى محسن: التربية وتحولات عصر العولمة: مداخل للنقد والاستشراف، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء – بيروت، الطبعة الأولى، 2005، ص ص (19–54).
- J. Boudrillard: L'illusion de la fin, Ed. Galilée, Paris, 1992.

(4) ارجع، بشأن هذه القضايا والمفاهيم، إلى:

- حنة ارندت: في الثورة، مرجع سابق الذكر، ص ص (13–79).
- أندره ديكوفل: سوسيولوجية الثورات، مرجع سابق الذكر، ص ص (5–45).

(5) جيوفاني بوسينو: نقد المعرفة في علم الاجتماع، ترجمة د. محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1995، ص ص (21–47).

- Cf. C.W. Mills: L'imagination sociologique, op. cit.
- Cf. p. Feyerabend: Contre la méthode, op. cit.

(6) عُد، حول هذه الإشكالات والتساؤلات، إلى:

- حنة ارندت: في الثورة، مرجع سابق الذكر.
- إريك هوبزباوم: عصر الثورة، مرجع سابق الذكر.
- Cf. A. Tevoedjéré: L'Afrique révoltée, Ed. Présence Africaine, Paris, 1957.
- Cf. J. Berque: L'Egypte, Impérialisme et Révolution, Paris, Ed. Gallimard, 1967.
- G. Chaliand: Mythes révolutionnaires du Tiers Monde, Ed. Seuil, Paris, 1976.
- Cf. M.I. Perreira de Queiraz: Révolution et réformisme (…), Ed. Anthropos, Paris, 1967.
- Cf. J. Rous: Tiers Monde, Réforme et révolution et réformisme (…),Ed. Présence Africaine, Paris, 1977.
- Cf. Jean Ziegler: Main basse sur l'Afrique, Ed. Seuil, Paris, 1980, pp. (151-222).

(7) ارجع للاستئناس والتوسع، إلى:

- إلى ملفي كل من مجلة «**الآداب**» ومجلة «**الدوحة**» السابقي الذكر في هامش رقم 1 من هذه المساهمة.
- د. إبراهيم أبراش: الثورات العربية... في عالم متغير (دراسة تحليلية)، منشورات الزمن، الرباط، سلسلة (كتاب الجيب رقم 55)، الطبعة الأولى، 2011، ص ص (17–70).

(8) عن منظورنا النقدي هذا، عُد، على سبيل المثال، إلى:
- مصطفى محسن: في المسالة التربوية: نحو منظور سوسيولوجي منفتح، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء – بيروت، الطبعة الثانية، 2002، ص ص (9–33).
- وارجع أيضا إلى: بيير بورديو، وجيوفاني بوسينوفي في المرجعين السابقي الذكر للوقوف على بعض جوانب النقد الإبستمولوجي والاجتماعي للمعرفة السوسيولوجية.

(9) كيلليه، كوفالْسون: المادية التاريخية: دراسة في نظرية المجتمع الماركسية، ترجمة إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو، طبعة عربية ثانية، 1976.
- Cf. Mahmoud Hussein: La lutte de classes en Egypte, (1945-1968), Ed. Maspero, Paris, 1969.

(10) Cf. Albert Olivier: Saint-Juste et la force des choses, Ed. Gallimard, Paris, 1954.
- Cf. Rosa Luxemburg: the Russian Revolution, (ANN Arbor: N.pb.), 1940.

(11) Cf. Robert K. Merton: Eléments de théorie et de méthode Sociologique, Ed. Plon, Paris, 1965, pp. (65-139).
- Cf. G. Rocher: talcott Parson et la sociologie Américaine, Ed. P.U.F., Paris, 1972.

(12) عُد، بصدد هذه القضايا، إلى:
- أندره ديكوفل: سوسيولوجية الثورات، مرجع سابق الذكر، ص ص (6–15).
- Cf. p. Sorokin: Sociology of Revolution, op. cit.

(13) ارجع، حول هذه المسألة، إلى:
- فؤاد مرسي: الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة «**عالم المعرفة**»، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 147، مارس – آذار 1990، ص ص (173–229).
- Cf. Alain Touraine: Sociologie de l’action, Ed. Seuil, Paris, 1965.

(14)لقد حاولنا المكاملة بين الاتجاهين النظريين (الماركسي والبنيوي–الوظيفي) في إحدى مساهماتنا في سوسيولوجيا التربية. عد إلى هذه المحاولة في:

- مصطفى محسن: اتجاهات نظرية في سوسيولوجيا التربية: (مقاربة تحليلية نقدية)، مجلة «**دراسات عربية**»، بيروت، العدد 6، السنة 24، نسيان–أبريل 1988، ص ص (46–62).

(15)يُنظر، بشأن هذه القضية:

- د. سهير لطفي: دراسة سوسيولوجية للتقارب بين اتجاهي الوظيفية والماركسية، مجلة «**الفكر العربي**»، طرابلس – ليبيا/بيروت، العدد 19، فبراير 1981، ص 133.
- Cf. L. Sebag: structuralisme et Marxisme, Ed. Payot, Paris, 1969.
- Cf. Dick Atkinson: Orthodox Consensus and Radical Alternative: A study in Sociological Theory, Heinemann, Educational Books, London, 1973.

(16)مصطفى محسن: اتجاهات نظرية في سوسيولوجيا التربية: (...)، مرجع سابق الذكر، ص ص (56–62).

- د. سمير أمين: نقد روح العصر، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، 1998، ص ص (69–77).

(17)عُد للتوسع إلى:

- جورج بلاندييه: الأنثروبولوجيا السياسية، ترجمة جورج أبي صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1986.
- Cf. G. Balandier: Sens et puissance: les dynamiques sociales, Ed. P.U.F., Paris, 1981.
- Cf. C. W. Mills: L'imagination Sociologique, op. cit.

(18)للتوسع أكثر في مفهوم الثورة، عُد على سبيل المثال إلى:

- غي هرميه/برتراندبادي/بيار بيرنبوم/فيليب برو: معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة هيثم اللمع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2005، ص ص (171–172).
- د. نصر محمد عارف: إبستمولوجيا السياسة المقارنة (النموذج المعرفي – النظرية – المنهج)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2002، ص ص (381–421).
- Cf. T. Skocpol: Etats et révolutions sociales, Ed. Fayard, Paris, 1985.

(19)انظر حول آفاق التفكير في مستقبل بعض الثورات العربية:

- الطاهر لبيب: تونس: لكي لا تأكل الثورة أولادها باكرا، مجلة «**الآداب**»، نفس العدد السابق الذكر، ص ص (40–42).
- طارق الكحلاوي: تونس: ثورة في طور الإنجاز، مجلة «**الآداب**»، نفس العدد السابق الذكر، ص ص (43–46).
- عبد الحق لبيض: الانتفاضات العربية وغياب مقومات الثورة، مجلة «**الآداب**»، نفس المرجع السابق، ص ص (86–88).
- رفعت سيد أحمد: مقالات في الثورة: 25 يناير ثورة الحرية والعدل وإسقاط نظام كامب ديفيد، مركز يافا للدراسات والأبحاث، القاهرة، 2011.
- كرين برنتون: دراسات تحليلية للثورات، ترجمة عبد العزيز فهمي، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2010.
- وحيد عبد المجيد: ثورة 25 يناير: قراءة أولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2011.

(20)مجموعة باحثين: مصر إلى أين؟ (حلقة نقاشية)، مجلة «**المستقبل العربي**»، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، السنة 33، العدد 385، آذار – مارس، 2011. وانظر، في هذه الحلقة النقاشية، الأوراق التالية:

- زياد حافظ: ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل، ص ص (68–82).
- جميل مطر: الثورة المصرية: الخلفيات والبدايات، ص ص (83–89).
- عبد الحسين شعبان: تونس مصر: أسئلة ما بعد الانتفاضة، ص ص (90–95).
- المناقشات، ص ص (96–136).

(III)

في عوامل المدّ الثوري العربي:
جدل المحددات الذاتية والموضوعية

لما كانت «**سوسيولوجيا الثورات**»، وكذلك الدراسات التاريخية، والأنثروبولجيا، والسياسة المقارنة بين عصور هذه الثورات المختلفة ما تفتأ تعلمنا أن كل ثورة هي - كظاهرة اجتماعية تاريخية - منتوج سوسيوحضاري للشّرطيات الخصوصية والعامة المتميزة، فإن هذا المعطى النظري الهام يدفعنا إلى التساؤل عن عوامل وشروط إنتاج وإعادة إنتاج هذا الحراك الثوري الذي يشهده جل مجتمعات الوطن العربي الآن، والذي وُسم - تفاؤلا - بأنه «**ربيع ثورة عربية جديد**». ولعل من بين أهم الأسئلة التي يمكن استحضارها في هذا المساق، نذكر، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

1. إذا كانت **الدولة القطرية التسلطية** في الوطن العربي - التي مثلت في مجمل نماذجها دولة الاستبداد والريع والقبضة الأمنية القهرية واحتكار جل سُلط الاستئثار بالقوة والقمع، وبمواقع الاستفادة والنفوذ والتحكم والتصدر، والتي تحولت، في أقصى مستويات هيمنتها وعنفها المادي والرمزي، إلى ما يشبه الدولة العُصبوية أو القبلية أو الفئوية أو الطائفية... المناقضة لمقومات

وأسس شرعية «**الدولة الوطنية**» القائمة، في الغرب، على دعائم الوفاق المجتمعي والحق والقانون والقيم التعاقدية والديمقراطية...- قد غدت الفاعل المحوري الأساسي المهيمن على المشهد السياسي في كل مجتمعات الوطن العربي، فإلى أي حد وبأي معنى يمكن اعتبار هذا الوضع عاملا محوريا حاسما في تحريك الجماهير العربية المنتفضة ضد ما تمارسه هذه الدولة التسلطية على كل شرائح ومكونات المجتمع وقواه الحية من عسف وعنف ممنهج ومصادرة غير مشروعة ولا مقبولة للكثير من الحقوق والحريات والمبادرات وللكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية وللمسار الديمقراطي العام، فضلا عن انتهاج أجهزة هذه الدولة لأساليب عتيقة غير عقلانية ولا منتجة في «**حكامة**» المجتمع، وفي توزيع عادل لثرواته ولمواقع السلطة والتمكن والفوائد فيه، والمواجهة الممنهجة لمشكلاته وأزماته، والتدبير الديمقراطي الناجع لمختلف قطاعات ومجالات ومؤسسات الشأن المجتمعي العام...؟ أليس وضع هذه الدولة القطرية الفاشلة الفاقدة للشرعية، والتي لم تعد تمتلك سوى خبرتها التقليدية المتهالكة في إدارة وتوزيع القمع، وفي إنهاك وتفكيك قوى المجتمع المدني وإفساد العمل السياسي ثقافة ومؤسسات وممارسات... أليس هذا الوضع البئيس من بين أهم محركات هذه الانتفاضات العربية كي تبحث لمطالبها وطموحاتها في الحرية والعدالة والكرامة... عن آفاق مأمولة للتحقيق، وعن شرعية ديمقراطية بديلة جديدة...؟[1].

2. ضمن أي تحليل أو تصور أو فهم يمكن اعتبار **الفساد**، بما هو ظاهرة اجتماعية مركبة أمست مستشرية قيما وسلوكات في مجمل بلدان الوطن العربي، من بين أهم عوامل إضعاف المجتمع،

وتبخيس كفاءاته، وهدر قواه المبدعة وإمكاناته ومقدراته التنموية، مما غدا من بين أسباب فقدان الثقة في النظام توجهات ومؤسسات... وتأجيج مشاعر التذمر والسخط الشعبي الذي ساهم في إشعال فتيل هذه الثورات؟ ألم يفض هذا الفساد الرهيب إلى نهب المال العام، وإلى توزيع مجحف وغير عادل للثروات ومواقع السلط والاستفادة ومصادر التحكم والنفوذ...؟ ألم يؤد ذلك أيضا إلى البروز القوي أو السريع أو غير المستحق لنخب وقوى ولوبيات وعائلات وجماعات ضغط وشبكات فساد منتجة ومكرسة للعديد من قيم وممارسات وعلاقات المحسوبية والزبونية والوصولية والرشوة والولاءات القبلية أو السياسية المنافية لثقافة الديمقراطية والجدارة ومقومات مجتمع الحداثة...؟ أو لم تتقو مكونات الفساد هذه فتتحول إلى حصون حماية لما يشبه «**مافيات القطط المتوحشة السمان أو الحيتان الكبيرة الفتاكة**» أو إلى «**خلايا سرية**» غير منظورة، معقدة التكوين والتنظيم، دافعة بهذه المنظومة الشمولية للفساد إلى أن تتغول فتغدو، في بعض مجتمعاتنا، أقوى من استبداد وتسلط الدولة ذاتها، والتي لا تذخر جهدا في أن تتخذ من الفساد دعامة محورية لهيمنتها ومناعة لغلبتها وإنهاكها لكل مكونات النسق المجتمعي العام، وذلك في إطار لعبة تبادل المصالح والمواقع والأدوار...؟ ثم ألم يتحول الفساد في مثل هذا المناخ الاجتماعي إلى «**نسق من الخبرة**» ذات القواعد والعدد والأصول والمعارف المتعددة... وهو واقع دفع بالفساد إلى أن يصبح، في مفهومه الشمولي المركب وعلى مستوى النسق المجتمعي العام، إلى «**ثقافة اجتماعية**»، بمدلولها السوسيوأنثروبولوجي، مقتحمة للتفكير والوجدان والسلوك، مهددة لكل مواطن بأن

يكون إما فاسدا كبيرا أو صغيرا أو مشروع فاسد أو على حافة السقوط في متاهات الفساد، لا في مفهومه المالي أو الاقتصادي الضيق – رغم خطورته – وإنما في مفهومه الشمولي المادي والرمزي، وبكل عناصره وأبعاده وقيمه وممارساته السوسيوثقافية المتداخلة المعقدة، كما أسلفنا...؟[2].

3. في ظل هذه الشروط المأزومة تفاقم ما يمكن وصفه بـ «**انفجار المسألة الاجتماعية**» بمفهومها السوسيولوجي العام، وبما تشير إليه من مشكلات مستعصية من الفقر، والهشاشة، والتهميش، وبطالة المؤهلين من الشباب، وتدهور الخدمات الاجتماعية من تعليم وسكن وأوضاع صحية وخدمات إدارية وثقافية وترفيهية، وفقدان نيل المواطن لأبسط حقوق التمتع بـ «**طيب العيش**» والكرامة الإنسانية...، مما تجلى في تراجع «**مستوى ونوعية الحياة**» لدى العديد من الفئات والشرائح الاجتماعية المتدينة في سلم التراتب الاجتماعي، بما في ذلك الطبقة الوسطى، التي كان يفترض فيها أن تساهم في تنشيط الاقتصاد والثقافة والحياة السياسية والمشاركة الفاعلة في **التنمية البشرية والاجتماعية الشاملة** فإذا بها، بدورها، تقع عرضة **لاستقطاب طبقي أحادي**، يزجّ بها أحيانا في بعض أحلام وأوهام الصعود المراتبي والتسلق الطبقي، ويهوي بها أحيانا أخرى إلى قاع الدرك الأسفل من العيش المعنّى... فإلى أي حد كانت هذه المشكلات كلها – بكل ما ينجم عنها من ظواهر الانحراف والعنف والتطرف واختلال في القيم والتبادلات الاجتماعية...– من بين عوامل تثوير الشارع العربي شبابا وأجيالا مختلفة، وذلك تعبيرا، بالملموس، عما عانت منه جراء هذه الأوضاع من قمع وعسف ومصادرة

للإنسية والكينونة... فاستشاطت غضبا وحنقا وثورة على مسلكيات التردد والمهادنة والخوف، بل وعلى الذات والآخر والعالم، ثورة سيكوسوسيولوجية ووجودية بلغت حد إحراق الجسد والتضحية به في سبيل التخلص من أوجاع اللحظة وآلامها ومذلاتها وجورها الفادح، كما في حالة التونسي محمد البوعزيزي، والتي لم تعد في هذا السياق مجرد حالة فردية، بل «**أيقونة**» إنسانية وروحية دالة ورامزة على أكثر من صعيد ومستوى، تترحل وتستشري ويعاد إنتاجها في أكثر من سياق مجتمعي عربي بالذات...؟[3].

4. وفي إطار تفاعلات هذه الأوضاع السوسيواقتصادية والثقافية ذاتها تدخل **الأحزاب السياسية** بدورها ما وسمه البعض بمرحلة «**موتها السريري**» فغدت، حسب هذا التوصيف أشبه بـ «**القبور الحية**»، أو، في أحسن الظروف بـ «**الدكاكين الانتخابية**» التي لا تفتح أبوابها لزبائنها إلا في مواسم الانتخابات ومقاولات وأسواق «**النخاسة السياسية**»، مما أمسى من مظاهر ومقومات المشهد السياسي في مجتمعاتنا العربية، ومما أدخله في «**أزمة بنيوية**» معقدة المكونات والأسباب والتداعيات...[4].

إنه مشهد متآكل وضعنا أمام **تعددية حزبية شكلية بلا مضمون سياسي**، وخرائط سياسية وانتخابية مبلقنة، وأحزاب طفيلية ضعيفة بلا هوية واضحة المعالم وبلا شروط ومعايير بناء المؤسسة الحزبية: (مرجعية فلسفية موجهة، مشروع سوسيوسياسي، قواعد اجتماعية محددة، أطر تنظيمية معقلنة، برنامج سياسي، حكومة ظل، آليات ووسائل ممنهجة للعمل والتحرك...)، مما يجعل منها ممتلكة لشرعية الوجود والفعل والاقتدار...[5].

وقد تجلى ضعف مصداقية هذه الأحزاب في عجزها عن التـــأطير التربوي والسياسي والثقافي للشباب وللمواطنين بشكل عام. الأمر الذي ترتب عنه ممارسة سياسية مبعثـــرة، ومشـــاركة سياســـية وانتخابية ضعيفة لا تؤطرها وتوجهها «**ثقافة حزبية أو سياســـية**» هادفة متناغمة المرجعيات والمكونات وقادرة على المساهمة في تجاوز ما تولد عن هذه الظرفية من فراغ أو جمود سياسي هو، في بعـــض مدلولاته، أحد مؤشرات **عدم تواصل السياســـي والنقابـــي، وطلاق بائن بين الثقافة والسياسة**، والتراجع المخيف لدور المثقفين والمؤسسات التمثيلية في مسارات متكاملة للتنميـــة والديمقراطيـــة والتحديث المجتمعي الشامل[6]...

فكيف يمكن إذن، والحالة هذه، أن نحلل ونفهم ونقيم تـــأثير «**أزمـــة الحقل السياسي**» هذه وطنيا وقوميا على ما يحدث في مجتمعنا من انتفاضات احتجاجية شعبية طرحت شعاراتها ومطالبها وأهـــدافها بعيدا عن أي خلفيات أو قوى سياسية أو إيديولوجية اجتماعيـــة معينة...؟ ألا يمكن الحديث عن دور ما – بكيفية أو بـــأخرى – للسياسة والثقافة في رفد هذا المد الانتفاضي العربـــي رغم تمظهره بالعديد من صور وخطابات ومظـــاهر «**العذريـــة أو الطهرانيـــة الثورية**»؟ لا ريب في أن «**السؤال السوسيولوجي**»، بما هو بحث عن الضمنيات والجذور و«**أسباب نـــزول**» الظـــواهر والوقـــائع الاجتماعية، يمكن أن يقدم لنا هنا ما هو مفيد وموجّـــه للـــتفكير والعمل من القراءات والفهوم وأنماط الحفر والتفسير والتأويل لمـــا يجري، وفي أبعاده ودلالاته العلنية والضمنية في آن[7].

5. وينضاف إلى أزمة تدهور الحقل السياسي **ضعف الأداء الـــوظيفي لمجمل هيئات ومؤسسات المجتمع المدني** الذي يُفترض فيه أن يكون

فضاء للتعبير عن هموم المجتمع ومشكلاته وحاجاته... غير أن ما يلاحظ على آليات اشتغال فعاليات وفاعلي هذا المجتمع هو هيمنة وضع من تضارب المرجعيات والمشارب والمصالح والرهانات وأساليب العمل والتدخل وتشتت الجهود المبذولة في مجالات تنموية وثقافية وتربوية وحقوقية وسوسيوسياسية مختلفة... الأمر الذي يساهم في إضعاف مؤسسات هذا المجتمع المدني وفي تحجيم دورها في تأطير المواطن وامتلاك القدرة على الاحتجاج والتعبير الحر والفعل والاقتراح، والتأثير الإيجابي في مراحل صنع واتخاذ القرار، والمساهمة الممنهجة في مسارات الدمقرطة وتحديث وتنمية المجتمع، واستثمار «**الرأسمال الاجتماعي**»، الذي هو الدعامة الفعلية لكل مجتمع مدني حي واع رشيد المرجعية والممارسة[8].

وإذا كنا لا ننكر بتاتا ما بذلته وتبذله مكونات هذا المجتمع في بلداننا العربية من مجهودات تأطيرية وتنموية متعددة - على عدم تناغمها وتخارج وفساد بعضها، وعلى الرغم من حصار الدولة واحتكار أجهزتها للفضاء العام...- فيكف يمكن فهم وتقييم دور **المجتمع المدني** في تعزيز ودعم ما يعرفه الوطن العربي من انتفاضات رفض واحتجاج ومطالبة بالحريات والحقوق والتغيير السلمي والإصلاح الديمقراطي الشمولي للمجتمع...؟[9].

6. تشكل العوامل المسوقة قبلا ما يمكن أن يدعى «**منظومة العوامل الداخلية أو الذاتية الخاصة**» المرتبطة بخصوصية مقومات وشروط المجتمع المعني، أي المجتمع العربي في سياق حديثنا هذا. إلا أن ما يُعرف بـ «**المنظور السوسيوبنائي - التاريخي**» المستأنس به عادة في تحليل ومقاربة أوضاع التخلف والتنمية والتغير الاجتماعي في بلدان «**العالم الثالث**» يقترح، في هذا المجال، استحضار «**منظومة**

العوامل الخارجية الموضوعية»، أي تلك المتعلقة بالسياق التاريخي الحضاري الكوني العام الذي ينتظم كل المجتمعات الإنسانية في شرطيات شمولية محددة في الزمان والمكان، تتفاعل وتترافد في إطارها هذه الكيانات الاجتماعية كلها وتتبادل التأثير والتأثر وإن بشكل غير متكافئ في موازين القوى والفاعلية والحضور...[10].

وبعيدا عن التوظيف الإيديولوجي أو السياسوي التبريري لـ «**فكرة المؤامرة**» - التي تظل حاضرة كظاهرة إنسانية كونية تحيل إلى مختلف أشكال التحصن والمناورة والمراوغة والتخندق والتموقع وحماية مصالح الذات وأمنها عبر أنماط متعددة من التدافع والتحالف والتفاوض والتنافس والحوار والصراعات والمنازعات والحروب... ما ظهر منها ومن أغراضها وما بطن بقصد أو بدونه - فإنه لا يمكن قبول القول بأن ما يحدث في المجتمعات البشرية كلها، ومجتمعاتنا العربية والثالثية بالذات، هو إنتاج خصوصي خالص بالمطلق. إن **منظورا جدليا حواريا وديناميكيا** لعلاقة الذات بالآخر، وبالتالي للخصوصية والكونية يشكل، في تقديرنا مدخلا فكريا وسوسيولوجيا هاما ومفيدا لمقاربة طبيعة وأبعاد ما يتفاعل في مجتمعاتنا العربية حاليا من حراك احتجاجي ثوري عام[11].

وإذا أدخلنا في الاعتبار تداعيات ومحدثات وآثار **العولمة** في ظل «**النظام الدولي الجديد**»، وما واكبه من بروز لـ «**مجتمع المعرفة**» بكل تقاناته المعلوماتية، وبما طوره من آليات إعلام واتصال وفضائيات ومواقع تواصل اجتماعي...، وما كان لذلك من دور في تحريك «**موجات انتشار**» سريع ومذهل للكثير من أنماط التفكير وأنساق القيم والمعتقدات والموضات وأساليب العيش

والاستهلاك ومنظومات ومبادئ الثقافة السياسية والشبابية والاجتماعية الجديدة...، التي أضحت، في زمن الفضاءات المفتوحة والحواجز المتهاوية والانحسار المتزايد لدور الدولة الوطنية...، عابرة للقارات والقوميات والثقافات والخصوصيات... مساهمة بذلك في تنميط العالم وتوجيهه نحو وعي جديد وثقافة جديدة و«**مواطنة عالمية**» جديدة... نقول: في ظل اعتبار هذه الحيثيات كلها تبدو لنا أهمية المعطى السوسيولوجي الآنف، الذي لا يقع الاختلاف سوى حول بعض جزئياته وتفصيلاته المتنوعة[12].

7. غير أن السؤال المركزي الذي يجدر بنا طرحه في هذا المساق هو: كيف يمكن فهم وتحديد «**الأهمية النسبية**» لدور العوامل الخارجية – إضافة إلى العوامل الداخلية المذكورة – في تحريك هذا المد الثوري العربي الراهن أو الدفع به إلى مدياته القصوى، وسواء كان ذلك قبل أو خلال أو بعد نشوب فتيل هذه الانتفاضة العربية الكبرى...؟ لعل فيما سقناه سالفا بعض العناصر المدخلية للجواب، إلا أن تفصيل ذلك سيظل، كما ندعو إليه هنا، رهينا بتدخل **البحوث الاجتماعية** المعمقة ومقاربتها لكل العوامل الآنفة الذكر في شموليتها وديناميكيتها وما ينتظمها، كما أسلفنا، من جدليات متواترة لعلاقات ومفاعيل التأثير والتأثر... علما بأننا لم نورد من هذه العوامل السابقة كلها سوى بعض الأمثلة الدالة المعبّرة، وكنماذج فقط لما يمكن استحضاره ومساءلته، في هذا الشرط التاريخي العربي الراهن، **وفق رؤية منهجية تكاملية** تتجنب، ما أمكن، اختزال الظواهر أو الوقائع موضوع البحث في بعض جوانبها أو بعض مسبباتها وميكانيزمات توليدها وآليات اشتغالها وتطورها في سياق مجتمعي حضاري محدد في الزمان

والمكان. وتظل الغاية مرتبطة بالاجتهاد في توفير شروط المساهمة في إنتاج **معرفة تقترب من الفهـــم الموضـــوعي** - ولـــو نســـبيا - لتفاعلات هذه الأحداث ولما لها من أبعـــاد ودلالات وخلفيـــات وامتدادات متعددة...[13].

هوامش وإحالات بيبليوغرافية (III)

(1) أنظر حول مقومات الدولة القطرية في الوطن العربي المعاصر:

- د. محمد جابر الأنصاري: تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2000.
- مجموعة مؤلفين: (تحرير د. على خليفة الكواري): الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2006.
- مجموعة مؤلفين: (تنسيق د. سعد الدين إبراهيم): المجتمع والدولة في الوطن العربي، (مشروع استشراف المستقبل العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2005.
- عبد الله حمودي: الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2000، ص ص (137–172).
- برتران بادي: الدولتان: الدولة والمجتمع في الغرب وفي دار الإسلام، ترجمة نخلة فريفر، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء – بيروت، الطبعة الأولى، 1996.
- برتران بادي: الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي، ترجمة لطيف فرج، دار العالم الثالث، كتاب العالم الثالث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998.
- خلدون حسن النقيب: الدولة التسلطية في المشرق العربي: دراسة بنائية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.
- زهير فريد مبارك: أصول الاستبداد العربي، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2010.
- Cf. El Baki Hermassi: Etat et société au Maghreb, Etude comparative, Ed. Anthropos, Paris, 1975.

(2) وعن ظاهرة الفساد وآثارها السلبية في مجتمعاتنا العربية، انظر:

- مجموعة مؤلفين: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (أعمال ندوة فكرية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2006.
- فهمي هويدي: عن الفساد وسننيه، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، 2007.

(3) عُد فيما يتعلق بالمسألة الاجتماعية في الوطن العربي، إلى:

- د. نادر فرجاني: عن نوعية الحياة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1992.
- د. عبد الرزاق الفارس: الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001.
- محمد جسوس: طروحات حول المسألة الاجتماعية، منشورات الأحداث المغربية، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، كتاب الشهر رقم 6، الطبعة الأولى، 2006، ص ص (35–69).
- مجموعة باحثين: المسألة الاجتماعية في المغرب (ملف)، مجلة «**نوافذ**»، الرباط، العدد الثالث، يناير 1999، ص ص (5–105).

(4) مجموعة مؤلفين: الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة (أعمال ندوة فكرية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2001.

- مجموعة مؤلفين (تحرير: د. عبد الإله بلقزيز): المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
- مجموعة باحثين: المشهد الحزبي المغربي: قواعد لعبة في طور الخلخلة، مجلة «**وجهة نظر**»، الرباط، العدد 14، شتاء 2002، ص ص (4–40).
- Cf. Bernard Cubertafond: la vie Politique au Maroc, Ed. L’Harmattan, Paris, 2001.
- Cf. Mohamed Berdouzi: Destinées démocratiques, Analyse et perspective du Maroc politique, Ed. Renouveau, Rabat, 2000, pp. (173-217(.
- Cf. collectif: le Maroc de Hassan II, Ed. Albin Michel, Paris, 1986.
- Cf. Abdelhak Azzouzi et André Cabanis: Le Néo-constitutionnalisme marocain à l’épreuve du Printemps Arabe, Ed. L’Harmattan, Paris, 2011.

(5) مجموعة مؤلفين: التعدد السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، منشورات منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن، 1989.

- جون كلود سانتوسي: الأحزاب السياسية المغربية تحت المجهر: تعددية تحت المراقبة، ترجمة محمد حمادي، منشورات مجلة «**وجهة نظر**» الرباط، سلسلة «**دفاتر وجهة نظر**» رقم 3، الطبعة الأولى، 2003.

(6) مصطفى محسن: المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب

المعاصر: نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات، «**المجلة العربية للعلوم السياسية**»، بيروت، العدد 17، شتاء 2008، ص ص (9–26).

- مصطفى محسن: في التنمية السياسية: مقدمات في سوسيولوجيا الإصلاح والتحديث والتحول الديمقراطي في المغرب المعاصر، منشورات مجلة «**وجهة نظر**»، الرباط، سلسلة «**دفاتر وجهة نظر**» رقم 11، الطبعة الأولى، 2007، ص ص (59–79)، وص ص (123–137).

(7) حول مساهمة هذه الأطراف في الحراك الاحتجاجي العربي، عُد إلى:

- سماح إدريس: ثورتنا على مفترق الطرق: التقنيات، الأحزاب، المثقفون، مجلة «**الآداب**»، مرجع سابق الذكر، ص ص (1 و114–120).
- ميشال كيلو: هوامش على السرد التونسي، مجلة الآداب، نفس المرجع السابق، ص ص (65–67).
- خالد كاظم أبو دوح: ثورة 25 كانون الثاني/يناير في بر مصر... محاولة للفهم السوسيولوجي، مجلة «**المستقبل العربي**»، بيروت، العدد 387، السنة الرابعة والثلاثون، أيار/مايو 2011، ص ص (113–130).
- مجموعة باحثين: الاحتجاجات ومطالب الإصلاح السياسي (...) مجلة «**رهانات**»، نفس الملف في نفس العدد السابق الذكر.

(8) ارجع بشأن واقع المجتمع المدني في الوطن العربي، إلى ما يلي:

- مجموعة مؤلفين: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (أعمال ندوة فكرية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2001.
- د. عزمي بشارة: المجتمع المدني: دراسة نقدية (...)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2000.
- مجموعة مؤلفين: (إشراف عبد الله حمودي): وعي المجتمع بذاته: عن المجتمع المدني في المغرب العربي (أعمال ندوة فكرية)، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1998.
- Cf. Collectif: La société Civile au maroc, «signes du Présent», Ed. SMER, Rabat, 1992.

(9) لا يخفى ما كان للمجتمع المدني، بكل هيئاته المحلية والدولية، من دور هام – سواء قبل الحراك الثوري العربي أو أثناءه... – في تأطير شرائح وحركات اجتماعية شبابية ونسائية وغيرها، وأيضا ما كان له من مبادرات تنموية وخاصة في الأوساط الريفية وغير المحظوظة حيث تم دعم عدة تعاونيات ومشاريع ومقاولات صُغرى... إلخ، مما كان له دور كبير في إنضاج وعي سياسي وثقافي واجتماعي لا يستهان بدوره الفاعل في رفد حركات الاحتجاج

والمطالبة بالحق في الشغل وبالإدماج والإنصاف وحماية الحريات العامة وحقوق المواطنة... سواء بشكل عام، أو لخدمة مصالح وأوضاع فئات اجتماعية معينة.

- إضافة إلى المراجع السابقة، انظر حول بعض قضايا المجتمع المدني في المغرب بشكل خاص:
- مجموعة باحثين: المجتمع المدني في المغرب: المفهوم، المعايير وشروط التفعيل (ملف)، مجلة «**وجهة نظر**»، الرباط العدد 6، السنة 2، شتاء 2000، ص ص (1-34).

(10)فيما يتعلق باستثمارنا لهذا المنظور في التحليل السوسيولوجي لبعض قضايا ومشكلات إصلاح نظام التربية والتكوين، ارجع إلى:

- مصطفى محسن: الخطاب الإصلاحي التربوي بين أسئلة الأزمة وتحديات التحول الحضاري: رؤية سوسيولوجية نقدية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - بيروت، الطبعة الأولى، 1999، ص ص (57-70).

(11)في الوقت الذي تلجأ فيه أنظمة سياسية عربية إلى «**فكرة المؤامرة**» بهدف تفسير سطحي لأسباب الحراك الثوري العربي دفعا للتهم الموجهة إليها، في الوقت الذي نجد فيه أيضا أصواتا وفعاليات سياسية وثقافية واجتماعية متعددة تجدد نقدها لبعض مؤسسات المجتمع المدني متهمة إياها بالتعامل مع جهات أجنبية تزودها بالأفكار الثورية وبالتأطير السياسي، وخاصة التمويل غير الشفاف لأنشطتها ومشاريعها وتدخلاتها المريبة... الأمر الذي يطرح تساؤلات عديدة حول إمكانية تآمرها وتنفيذها لأجندات أجنبية مناقضة للمصالح الوطنية. أنظر حول هذه المسألة:

- سعد الدين إبراهيم: عقدة التعامل مع الخارج عند الدولة المصرية، جريدة «**أخبار اليوم**» المغربية، 2011/08/19.

(12)وعن العولمة وتحدياتها ورهاناتها وقيمها الجديدة، ارجع للاستئناس، إلى بعض الأمثلة والنماذج الآتية:

- أنطوني كينج (تحرير): الثقافة والعولمة والنظام العالمي، ترجمة شهرت العالم/هالة فؤاد/محمد يحيى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، المشروع القومي للترجمة - 287، الطبعة الأولى، 2001.
- السيد يسين: العالمية والعولمة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000.
- برتران بادي وماري - كلود سيمونس: انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي، ترجمة سوزان خليل، دار العالم الثالث، القاهرة، كتاب العالم الثالث، الطبعة الأولى، 1998، ص ص (19-62).

- أولريش بك: هذا العالم الجديد: رؤية مجتمع المواطنة العالمية، ترجمة أو العيد دودو، منشورات الجمل، كولونيا (ألمانيا)، 2001.
- رونالد روبيرتسون، العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، ترجمة أحمد محمود ونورا أمين، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 1998.
- مجموعة مؤلفين: العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر (أعمال ندوة فكرية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2004.
- د. نبيل علي ود. نادية حجازي: الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة، سلسلة «**عالم المعرفة**»، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 318، أغسطس 2005، ص ص (7–96).
- Cf. J-P. Paulet: La mondialisation, Ed. A. Colin, Paris, 1998.
- Cf. F. Sachwad: Les défis de la Monidialisation, Ed. Masson (IFRI), Paris, 1994.
- Cf. Samir Amin: Les défis de la Monidialisation, Ed. L'Harmattan, Paris, 1996.
- Cf. Charles Oman: Les défis de la Globalisation et la régionalisation, Ed. OCDE, Paris, 1996.
- Cf. Ignacio Ramonet: La Géopolitique du Chaos, Ed. Galilée, Paris, 1997.
- Cf. David Kirkpatrick: La révolution Facebook, Ed. JC Lattès, Paris, 2011.

(13)كل الدراسات والملفات التي سبقت الإشارة إليها تؤكد على تداخل عدة عوامل في إنتاج وتأجيج هذا الحراك الاحتجاجي والثوري الدائر الآن في العالم العربي غير أن تحديد دور ومكانة الأهمية النسبية لكل عامل أمر يحتاج إلى مقاربات تطبيقية خاصة بكل سياق مجتمعي من المفترض أن تشرط خصوصياته السوسيوثقافية والسياسية مدى ونوعية تأثير هذه العوامل بشكل قد يختلف من مجتمع إلى آخر.

- عد، فيما يتعلق ببعض عوامل الحراك الاحتجاجي بالمغرب (حركة شباب 20 فبراير) وايضا بالوطن العربي عموما، إلى:
- مجموعة باحثين: التسلط... الثورة... وما بعد الثورة (ملف)، مجلة «**وجهة نظر**»، الرباط، العدد 49، السنة 14، صيف 2011، ص ص (2–55).
- Cf. Revue Telquel: Pourquoi le Maroc tremble? (dossier), N° 459, (5/11/ février 2011), pp. (19-24).

(IV)

الفاعلون الثوريون الجدد:
حول ثقافة الشباب في عالم متحول

لعل من أبرز ما يميز «**ثورات الربيع العربي**» المتأججة اليوم واقعة كون الشباب هم أو من قدح الشرارات التي أشعلت هذه الثورات. ولذا فإن إعادة اكتشاف الأبعاد والدلالات والمضامين المتعددة لـ «**المسألة الشبابية**» في سياقاتنا العربية الجديدة، وبما هي مسألة تشير، في مفهومها السوسيولوجي العام، إلى ما يعيشه أو يعانيه الشباب، بما هم فئات عمرية غير متجانسة، من مشكلات تربوية وثقافية ونفسية وجسدية...، ومن أزمات قيمية وعلائقية وعاطفية واقتصادية وسياسية وسوسيوحضارية متنوعة متباينة... قد أصبحت مطلبا علميا كما هي ضرورة اجتماعية وازنة[1].

غير أننا لا ندعي، في هذا المقام، أي رغبة في الإحاطة الشمولية بمكونات هذه المسألة المركبة العناصر والأبعاد. وذلك تجنبا للوقوع في منزلق أي رؤية اختزالية منظورية أو تخصصية أو مقاربية معينة. ويبقى كل مقصدنا الأساس هو إثارة الاهتمام ببعض إسهام الشباب في تفاعلات المشهد الثوري الراهن في وطننا العربي بالذات.

وبمجرد التذكير ببعض المعطيات السوسيوتاريخية المعبرة، نشير إلى أن «**المسألة الشبابية**» قد ظلت محط اهتمام كل المجتمعات البشرية، منذ أقدمها وأبسطها إلى أكثر تطورا وحداثة في الهياكل والبُنى القيمية والسوسيوثقافية... وذلك نظرا لكون الفئات الشبابية – بما هي فئات متنامية ومتطورة نفسيا وجسديا وثقافيا واجتماعيا...– موسومة، على العموم، بأنها حاملة لقيم وتطلعات التغيير والتجديد والتحرر والتقدم نحو المستقبل والدخول المتواتر أحيانا في صراعات متعددة مع القديم: ثقافة وأجيالا ومعتقدات وأطرا مرجعية وتوجهات وأنماط تفكير وسلوك...[2].

ومن ثم، فإن أي حصر لهذه المسألة في إشكالية «**صراع الأجيال**»، وخاصة في بعده الثقافي، **بالمفهوم السوسيوأنثرولوجي للثقافة**[3]، ليس سوى منظور تبسيطي تفقيري واختزالي لهذه المسألة. فالأجيال الشابة لا تدخل فقط في **مجرد صراع قيمي ثقافي** مع غيرها من الأجيال الراشدة أو القديمة، وإنما تنخرط – نظرا لتعدد انتماءاتها وخلفياتها التربوية والاجتماعية والسيكولوجية المركّبة – عبر ذلك، في **صراع سوسيوسياسي واقتصادي وثقافي متعدد الدلالات والجوانب**، أي في صراع على إمكانات ومواقع السلطة والهيمنة والنفوذ والحكم والتحكم والاستفادة وشروط تملك الرساميل والخيرات المادية والرمزية في آن... الأمر الذي يحتم على الباحث اتخاذ الحذر النظري والمنهجي من اختزال إشكالية صراع الأجيال في مجرد أبعادها القيمية والثقافية وإغفال مكوناتها الآنفة[4].

ولذا فقد أمسى الشباب، وخاصة في المجتمعات الحديثة، موضع اهتمام الكثير من السياسات والخطط التربوية والثقافية والسوسيواقتصادية... ومن المؤسسات الحزبية والنقابية والاجتماعية

المعنية، وعبر أشكال متعددة من أساليب التوجيه والتدجين والتطبيع والترويض والاستتباع والتوظيف أو الاستثمار السياسي أو الديني أو الإيديولوجي المتباين المقاصد والرهانات...

غير أن هذا الاهتمام بالشباب قد تعاظم في منتصف القرن الفائت بالذات. وذلك بالموازاة مع العديد من التحولات التي شهدها المجتمع الغربي الحديث ولاسيما في إطار التنامي الكبير للمشروع الرأسمالي، وما نجم عنه من تكريس لمجتمع الوفرة والربحية والاستهلاك والاستغلال...، وما تطلبه ذلك أيضا من تثمين لآليات العقلنة والمأسسة والتنظيم البيروقراطي المحكم... مما تولدت عنه هيمنة ضاغطة وضابطة لـ «**إيديولوجيا تنظيمية**» عملت على استلاب وتشييء الأفراد والجماعات – ولاسيما العمال والشباب والفئات أو الطبقات المتدنية اجتماعيا – وكذا على تحنيط وتنميط الممارسات و«**أتمتة**» أساليب الشغل والتدبير، ومصادرة متواترة للحريات وللقيم والفعاليات الإنسانية... وذلك لصالح توفير شروط وضمانات الضبط والانتظام وارتفاع مستوى الإنتاج والمردودية المادية والمعنوية والربحية المتنامية[5]...

وإذا كانت **انتفاضة ماي 1968 بفرنسا** – التي أشعلها الشباب وتضامن معهم العمال والمثقفون وفئات وأطياف سياسية واجتماعية معنية، والتي امتد صداها ووصلت تأثيراتها إلى العديد من البلدان عبر العالم بما فيها بعض المجتمعات ذات التّوجّه الاشتراكي – قد أفرزها، بالأساس، سياق تفاعلات المجتمع الرأسمالي الآنف الذكر، فإن هذا المعطى السوسيوتاريخي الهام قد حرك العناية تحديدا بـ «**سوسيولوجيا الفاعل**»، وما يمكن أن يكون له، كفرد ومواطن وإنسان، من فاعلية ودور ضمن إكراهات وبنيات النسق المجتمعي المعاصر. وهنا برز

الشباب كـ «**قيمة اجتماعية، ورأسمال بشري**» قابل للتكوين والتوجيه والاستثمار، وحامل لإمكانات وقوى الخلق والثورة والابتكار والتأثير الإيجابي في مسارات تحول السياسة والثقافة والإنتاج والاجتماع، متى كان ذلك ضمن **مشروع سوسيوسياسي وتربوي واضح الأهداف والتوجهات الفكرية والحضارية المتناغمة**[6].

لم يكن ما سقناه سابقا مجرد ترف نظري حول ما دعوناه بـ «**المسألة الشبابية**»، وإنما كان ذلك بغرض منهجي صرف توخينا أن نقدم عبره بعض العناصر الأولية التي من الممكن أن تساعدنا – ولو ضمن حدود معينة – على فهم بعض مقومات الخلفية السوسيوتاريخية لهذه المسألة، ولبعض تمظهراتها في مجتمعاتنا العربية والثالثية حاليا. مع العلم بأن الحراك الشبابي الثوري بتجاربه الجارية اليوم له سياقاته وشرطياته الخاصة المتميزة، التي لا يمكن أن يُفهم ويستوعب، فكرا وممارسة، إلا بقراءتها بما هو ممكن ومتاح ومفترض من أدوت التحليل والقراءة والفهم وإنتاج المعنى... فما هي، إذن، بعض أهم مقدمات ومداخل هذه القراءة؟[7].

1. يعيش جل الشباب في مجتمعاتنا – والمتعلمون منهم بالخصوص – أوضاعا مزرية تتمثل في معضلات **البطالة والتهميش وانسداد الكثير من آفاق وفرص الاندماج المهني والسياسي والثقافي والمجتمعي العام**... مما هو، في الواقع، تبعات ملموسة لأزمات نظمنا التربوية والتكوينية وسياساتنا الاقتصادية والثقافية، ولفشل ما نعتمده من رؤى ومشاريع للتنمية والتحديث والإصلاح السياسي والاجتماعي بشكل عام[8]...
2. وفي إطار تراجع دور الدولة في زمن العولمة، وانحسار وظائف العديد من الأدوار التربوية والثقافية للأسرة والحزب والنقابة

ومؤسسات المجتمع المدني ومجمل الفضاءات التقليدية لتنشئة وإعداد الأجيال الجديدة، **احتلت وسائل وتقانات الإعلام والاتصال والمعلوميات ومواقع التواصل الاجتماعي** على الشبكة العنكبوتية (الأنترنيت) بعض أدوار المؤسسات الاجتماعية الآنفة. وهكذا غدت هذه الوسائل التواصلية الجديدة أحد أهم المصادر، غير المؤسسية الموجهة، لثقافة الشباب، متقدمة وجاذبة ومغرية أكثر من المدرسة والجامعة والأسرة، ولو ضمن مواضعات معينة[9].

3. وبفعل ما أصبحت تتيحه مستجدات «**مجتمع المعرفة الجديد**» هذه للشباب من وفرة في المعلومات، ومن تحرر في الاتصال والتواصل وتبادل للأفكار والرؤى والمعتقدات والتصورات والقيم والموضات وأنماط العيش والاستهلاك والعناية بالجسد والجنس والانهمام بالذات رغبات ولذات وعواطف واستيهامات متنوعة... إلخ، تبلورت «**ثقافة شبابية**» جديدة تنتظمها، في مجتمعاتنا، جملة من التشابهات والقواسم المشتركة، دون أن يُلغي ذلك تأثرها ببعض شروطها المحلية المتميزة، إلى جانب عناصرها الحضارية المعولمة[10].

4. غير أن هذه **الثقافة الشبابية الجديدة** لم تحدث، عند كل فئات الشباب، **قطيعة تامة** مع تراثها الثقافي وانتمائها الوطني والقومي مما ظل أثره متواترا مع الوظائف المتغيرة لبعض مؤسسات ومجالات التربية والتكوين والتنشئة الاجتماعية. إلا أن هذا الوضع قد أحدث عند قطاعات عريضة من شبيبتنا – وخاصة الشباب المتعلم – نوعا من **التصادم أو التجاذب أو التمزق الثقافي والقيمي بين هويتين أو مرجعيتين متباينتين** يشكلان المصدر الأساس لنمط وعيها الفكري والسياسي ورؤيتها الحضارية للذات وللآخر والعالم...: **مرجعية غربية** متقدمة لها سحرها وتأثيراتها نظرا لما تتسم به من

حداثة وعقلنة وتنظيم وتناغم في البُنى والهياكل والقيم الحضارية من عدالة وديمقراطية واحترام لافت لحريات وحقوق وكرامة الإنسان...، **ومرجعية ذاتية وطنية أو قومية** ممهورة بالكثيرة من عناصر التخلف والتبعية واللاعقلانية والاختلال والتسلط والفساد والاستبداد... مما تغيب معه شروط ومقومات أي تنمية أو ديمقراطية أو حداثة أو بناء مواطنة سليمة... غير أن هذه المرجعية الذاتية الخاصة، وبحكم بعض الآثار المتجددة لأشكال التنشئة التي سبق ذكرها - حتى ولو في وضعية هيمنة التقليد والتخلف - ما تزال لها، على المستوى النفسي والثقافي لدى الشباب، بعض الجاذبية والفعل والحضور. وذلك مثل القيم الدينية والأخلاقية والوطنية والقومية المثمنة لخصوصيات الذات: تراثا ثقافيا وتاريخيا مشرقا وهوية حضارية متميزة وقيما إنسانية وكونية أصيلة....[11].

5. إذا كانت **ثقافة الأجيال القديمة** في مجتمعاتنا، (من آباء وأمهات ومدرسين ونخب سياسية واجتماعية ومسؤولين وحكام...)، قد تكونت في أحضان فترة ما قبل أو بعد الاستقلال، فتشربت، بفعل خصوصيات المرحلة، العديد من قيم ومسلكيات النضال والمقاومة والصبر والاجتهاد والتحمل والانتظار والقناعة والطاعة حتى حد الخنوع والاستسلام أحيانا، فإن **ثقافة الأجيال الشبابية الجديدة** قد تشكلت في إطار تسارع التغير السوسيوحضاري والقيمي في هذا الزمن الكوني المعلوم. ولذا فإنها هي ذاتها قد غدت موسومة بأنها ثقافة تسرع واستعجال وملحاحية في المطالب والحاجات المادية والمعنوية. ولم يبق ذلك قصرا على أبناء الطبقات الوسطى الذين تكونت ثقافتهم الاجتماعية في أوساط متسمة ببعض اليُسر

وارتفاع مستوى تعليم وثقافة الآباء وببعض الانفتاح على مستجدات العصر، بل امتد حتى إلى أبناء الفئات الدنيا في سلم التراتب الاجتماعي من عمال ومستخدمين وتجار صغار وفلاحين قرويين... إلخ. ولا ريب في أن العديد من الانتفاضات الشبابية التي عرفها المغرب والوطن العربي، ولاسيما منذ حوالي العقدين السابقين، يرتبط بشكل ما بهذه الثقافة الشبابية الجديدة. ونستحضر هنا احتجاجات الشباب ضد البطالة والتهميش وانسداد آفاق **الإدماج المهني والاجتماعي العام**... وضد أوضاع سياسية واقتصادية وسوسيوثقافية متسمة بالعديد من مواصفات الرداءة والفساد والاستبداد... وتعثر الكثير من مشاريع التنمية والتحديث والتحول الديمقراطي السليم...[12].

6. يستفاد مما سبق أن ذلك **التمزق في الهوية النفسية – الاجتماعية للشباب**، والمترتب عن تجاذب صدامي بين المرجعتين المذكورتين، كثيرا ما يفضي ببعض فئات الشباب إلى الانخراط في مسارين متباينين لم يفلح مجتمعنا في التوفيق بينهما في إطار مشروع مجتمعي متكامل.

وهكذا، فإما أن يرتمي بعض الشباب، بقدر أو بآخر، في أحضان الغرب قيما وثقافة وأساليب عيش، متبنيا لبعض معتقداته ومتماهيا مع بعض نماذج الاقتدائية المؤثرة، باحثا في ذلك عن بعض أحلامه وآماله المفتقدة، متوسلا إلى ذلك بشتى وسائل الهجرة العلنية أو السرية، أو «**الهجرة الرقمية**» إلى تلك العوالم الافتراضية، «**تعويضا**» عن واقع محبط وهروبا من مرارته وخيباته، رغم ما لهذه العوالم من فوائد معرفية وثقافية وحضارية لا تنكر.

وإما أن تذهب فئات أخرى من الشباب مذهب تمجيد خصوصية الذات والتمسك بتراثها ومقوماتها الخلقية والدينية والأخلاقية

والسوسيوحضارية الشاملة، باحثة بدورها عن «**انتمـــاء**» مطمـــئن، وتحصين للهوية من أي اغتراب أو استلاب تجاه ثقافة الآخر الغربـــــي المختلف.

وتحت وطأة هذا **التمزق الهوياتي تحدث** لدى الشـــباب انـــــزلاقات كثيرة إما إلى مهاوي **الاستغراب المُســـف** المبـــالغ في التشـــبث بالنموذج الحضاري الغربـــي بلا ضوابط أو حدود أحيانا، وإمـــا إلى السقوط في شرك **خصوصياته متكلّسة** ممجّدة للذات، مُعليـــة من شأن قيمها الحديثة والتقليدية ولنماذجها القيمية والاعتقاديـــة والحضارية... والمساران الآنفان معا قد يكونان، تحت تأثير ظروف معينة معقدة، من بين أهم مداخل التطرف والعنف المادي والرمزي والانغلاق الفكري والديني والقيمي والحضاري العام، ورفض تقبل التعدد والتنوع والاختلاف...[13].

7. ضمن هذه السياقات والحيثيات جميعها ينبغي أن نفهم ونقيم الدور المحوري للشباب في حراك «**ربيع الثورة العربـــي**»، وأن يتم تفهم رؤاهم ومواقفهم ومطالبـــهم المشـــروعة في الإصـــلاح والتغـــيير الاجتماعي الجذري لواقع سوسيوسياسي واقتصادي وحضـــاري مهترئ متخلف مراوح في فوات تاريخي مريع. وهي مطالب كثيرا ما ترتفع سقوفها كلما تمـــت مجابهتـــها بالتبـــاطئ والتماطـــل أو الإهمال... فضلا عن كونها وليدة **ثقافة شبابية جديدة** أمسى بينها وبين ما تثور ضده من واقع حال متخلف رديء شـــرخ أو هـــوة عميقة، مما لا يمكن ردمه أو تجاوزه أو تغييره بالسرعة التي يريـــدها الشباب، كفاعلين مركزيين في هذه الانتفاضة العربية الكبرى، وإنما يتطلب ذلك إصلاحات شمولية معمقة، تقودها إرادات حية ونخب ومؤسسات سياسية وبيروقراطية واجتماعية وطنية واعيـــة بعمـــق

بمسؤولياتها وأدوارها التاريخية، ولفترات متدرجة في الزمان عقلانية مخططة وهادفة وفي إطار **مشروع إصلاح مجتمعي متكامل** واضح المراحل والمعالم والمراهنات الاجتماعية والحضارية المتناغمة[14].

8. وإذا كان الشباب المنتفضون الآن في مجتمعاتنا العربية - والذين انخرط معهم، فيما أشعلوه من حراك ثوري، عديد من الفئات والطبقات والشرائح الاجتماعية والنخب الفكرية والسياسية والاقتصادية... رافعة نفس الشعارات والمطالب ثورية كانت أو إصلاحية...- ليسوا مسؤولين عما أوصلت إليه مجتمعاتنا أنظمة الاستبداد والتسلط والريع والفساد من تأزم وضعف وتفكك واختلال... فإن من المفيد، فكريا واستراتيجيا، أن يتفهم الشباب بدورهم خصوصيات وتفاعلات ومكونات هذا الواقع المأزوم وعوائقه الذاتية والموضوعية وسياقه الكوني. على أن يكون ذلك مؤسسا على **قراءة نقدية** هادئة مثرية للفهم والتحليل والتفسير... وقادرة على أن تمنحنا القدرة على تملك **وعي مطابق**: **Adéquat** بالواقع/الحاضر، وعلى اجتراح مبدع خلاق لشروط وآليات بناء مستقبل المشروع المجتمعي الحداثي التنموي والديمقراطي الذي نريد[15].

وبالرغم من كون شباب الثورة في مجتمعنا هم في مجملهم من الشباب المتعلم المتوفر على قدرات فكرية وسياسية هائلة أحيانا، فإنهم ليسوا وحدهم مطالبين بتبني القراءة النقدية الآنفة الذكر، وإنما يندرج ذلك أيضا في مهام ومسؤوليات الباحثين والمثقفين والنخب السياسية...، وهو ما نؤكد عليه في هذا البيان «**البيان الدعوي**» الموجه إلى علماء الاجتماع العرب كي ينخرطوا ببحوثهم ورؤاهم الفكرية في مُعترك هذا المد الثوري العربي. فلعلّنا بذلك نساهم في

دعم وتبني طموحات ومطالب هذا الشباب المنتفض المحتج، الذي يحلم - وهو في ربيع العمر - بأن يجدد لهذه الأمة «**ربيعها**» ثورة رشيدة زاحفة بعد أن أجدبت حقولها سياسات العجز والقحط والاستتباع والاستلاب... فزجّت بها فيما تعيشه مجتمعاتنا من جمود وتصحر فكري وسياسي وثقافي... ومن فوات سوسيوتاريخي وحضاري غاشم مخيف...

هوامش وإحالات بيبليوغرافية (IV)

(1) ارجع إلى بعض أعمالنا حول «**سوسيولوجيا المسألة الشبابية**» في:

- مصطفى محسن: الشباب وإشكالية الاندماج الاجتماعي: مقاربة سوسيولوجية، في: مجموعة مؤلفين: «الشباب ومشكلات الاندماج»، (أعمال مائدة مستديرة)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة «ندوات ومناظرات» رقم 49، الطبعة الأولى، 1995، ص ص (23–44).
- مصطفى محسن: الإدماج المهني للشباب وعلاقته بقضايا الهوية والاندماج الاجتماعي: رؤية سوسيولوجية نقدية، في: مجموعة مؤلفين: «**اندماج الشباب وقضايا الهوية**»، (أعمال مائدة مستديرة)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة «ندوات ومناظرات» رقم 54، الطبعة الأولى، 1996، ص ص (17–46).
- مصطفى محسن: التنشئة المهنية للشباب بين آليات اشتغال الحقل المؤسسي وشروط الواقع الاجتماعي، في: «الطفل والتنمية»، (أعمال مائدة مستديرة)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة «ندوات ومناظرات» رقم 67، الطبعة الأولى، 1997، ص ص (23–55).
- مصطفى محسن: في سوسيولوجيا الانتقال المهني لدى الشباب: أبعاد الأزمة وآفاق التجاوز، في: مجموعة مؤلفين: «علم النفس وعالم الشغل»، (أعمال مائدة مستديرة)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة «ندوات ومناظرات» رقم 142، الطبعة الأولى، 2007، ص ص (23–46).
- مصطفى محسن: تمهين التعليم والتكوين: مقاربة سوسيولوجية نقدية للخلفية والسياق والآفاق، في: مجموعة مؤلفين: «**البيئة المجتمعية للعمل: مقاربات نفسية اجتماعية**»، (أعمال مائدة مستديرة)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة «ندوات ومناظرات» رقم 161، الطبعة الأولى، 2009، ص ص (7–29).
- CF. O. Galland: Sociologie de la jeunesse, Ed. A. Colin, Paris, 1991.

(2) CF. p. Bourdieu: Questions de Sociologie, Ed. Minuit, Paris, 1980.

(3) وانظر حول مفهوم الثقافة في مدلولاته الاجتماعية:

- دينيس كوش: مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة د. منير السعيداني، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2007، ص ص (29–52)، وص ص (171–198).
- Cf. B. Badie: Culture et Politique, Ed. Economica, Paris, 1983.

(4) وعن صراع الأجيال، راجع مثلا:
- Cf. G. Mendel: La crise de générations, Ed. P.B.P., Paris, 1977.
- Cf. O. Galland: les jeunes, Ed. La découverte, Paris, 1985.
- Cf. Rahma Bourqia, Mokhtar El Harras, Driss Bensaid: Jeunesse Estudiantine Marocaine: Valeurs et Stratégies, Pub. de la Fac. des Lettres et des Sc. Humaines-Rabat, Série: «Essais et Etudes» N°14, 1995.

(5) انظر، إضافة إلى أعمالنا المشار إليها في الهامش 1 من هذا البحث:
- Cf. M. Grozier et al: L'acteur et le système, op. cit.
- Cf. Georges ElGozy: Automation et humanisme, Ed. Calmam-Lévy, Paris, 1968, pp. (32-94).
- Cf. A. Touraine: La conscience ouvrière, Ed. Seuil, Paris, 1968.

(6) عُد، بشأن هذه المسألة إلى:
- مجموعة باحثين: تساؤلات حول الثورة: 1968–1998 (ملف)، مجلة «**الثقافة العالمية**»، مرجع سابق الذكر، ص ص (40–75).
- Cf. C. Castoriadis et al: Mai 68: La Brèche, Ed. Seuil, Paris, 1968.

(7) ارجع إلى بعض أهم هذه العوامل في الأعمال والمراجع المشار إليها سابقا في الهوامش (من 1 إلى 13 من المبحث السابق رقم 3)، وذلك للمزيد من التوسع.

(8) ارجع إلى أعمالنا المذكورة سابقا في الهامش رقم 1 من هذا المبحث، وأيضا إلى:
- Cf. M. Boutata: Le troisième millénaire de notre jeunesse: Les défis de l'emploi et des compétences, Ed. Imprimerie El Maârif Al Jadida, Rabat, 1999, pp. (61-74).
- Cf. R. Bourqia et al: Jeunesse Estudiantine (…), op. cit.

(9) عد، بشأن هذه المسألة إلى:
- د. علي وطفة/د. عبد الله المجيدل: سوسيولوجيا التحديات الإعلامية في الوطن العربي: مواقف الشباب من تلفاز الشرق الأوسط، منشورات دار معد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، 1996، ص ص (46–90).

- محمد شطاح: فضاءات الشباب في الفضائيات العربية: دراسة نقدية، مجلة «**المستقبل العربي**»، العدد 386، السنة 33، نيسان/أبريل 2011، ص ص (91–112).
- د. مصطفى مجاهدي: برامج التلفزيون الفضائي وتأثيرها على الجمهور: شباب مدينة وهران نموذجا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة أطروحات الدكتوراه 94، الطبعة الأولى، 2010.

(10)انظر، إضافة إلى مراجع الهامش السابق:

- د. نبيل علي: الثقافة العربية وعصر المعلومات (...)، سلسلة «**عالم المعرفة**»، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 276، ديسمبر 2001، ص ص (11–66).
- Cf. N. Affaya et D. Gueraoui: Le Maroc et le monde dans les perceptions des jeunes, Ed. (ARCI)-NADA com, Rabat, 2003.
- Cf. R. Bourqia et al: Jeunesse Estudiantine (…), op. cit.
- Cf. Fabian Granjon: Le Web fait-il la révolution? Revue «Sciences Humaines», N°2295, Août-sept 2011, pp. (34-37).

(11)يستحسن الرجوع إلى أعمالنا السابقة الذكر حول الشباب. مع التذكير بأن جل الدراسات التي أوردناها فيما آنف حول الشباب تؤكد على بعض مآزمهم هذه.

(12)للاطلاع على بعض عوامل وسياقات الظاهرة الاحتجاجية في المغرب والوطن العربي، انظر مثلا:

- مجموعة مؤلفين: (تحرير عمرو الشوبكي): الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: (مصر – المغرب – لبنان – البحرين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2011.
- عبد الرحيم العطري: الحركات الاحتجاجية بالمغرب: مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي، منشورات مجلة «**وجهة نظر**»، الرباط سلسلة «**دفاتر وجهة نظر**» 14، الطبعة الأولى، 2008.
- مجموعة باحثين: دراسات حول ثقافة الاحتجاج، مجلة «**الشعلة**»، الدار البيضاء، العدد 6 أكتوبر 2001، ص ص (39–50).
- مجموعة باحثين: الحركات الاحتجاجية في المغرب: الجذور – المسار – المآل، مجلة «**وجهة نظر**»، الرباط، عدد مزدوج 19–20، ربيع وصيف 2003، ص ص (10–47).
- عبد العزيز خمليش: الانتفاضات الحضرية بالمغرب (...)، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2005.
- Cf. Erik Neveu: Sociologie des mouvements Sociaux, Ed. La

découverte, Paris, 2002.

- Cf. Mounia Bennani Chraibi: Soumis et Rebelles: Les jeunes au Maroc, Ed. Le Fennec, Casablanca, 1995.

(13) إضافة إلى ما سبق ذكره حول آثار وعواقب مجتمع المعرفة، عُد أيضا إلى:

- فرانك كيلش: ثورة الإنفوميديا: الوسائط المعلوماتية وكيف تغير عالمنا وحياتك، ترجمة حسام الدين زكريا، سلسلة «**عالم المعرفة**»، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مرجع سابق الذكر، ص ص 9–19) وص ص (511–514).
- هربرت أ. شيللر: المتلاعبون بالعقول، سلسلة «**عالم المعرفة**»، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 243، مارس/آذار 1999، ص ص (177–240).
- عبد الله بوجلال: القنوات الفضائية وتأثيراتها على القيم الاجتماعية والثقافية والسلوكية لدى الشباب الجزائري (...)، دار الهدى، الجزائر، 2006.

- Cf. F. Granjon: Le Wab fait-il la révolution? op. cit.

(14) انظر، بشأن هذه المسألة، إضافة إلى ما ذكرناه سابقا عن انتفاضات الشباب العربي:

- غسان بن خليفة (إعداد وتقديم): الشباب التونسي يتحدث عن ثورته (ندوة خاصة)، مجلة «**الآداب**»، نفس العدد المذكور سابقا، ص ص (47–54).
- نرمين الحر (تحقيق وتقديم): الشباب في لبنان وانتفاضتا تونس ومصر، نفس المرجع السابق، ص ص (81–85).
- فريد لمريني: «**حركة 20 فبراير**»، ومشهد التغيير في المغرب: محاولة سوسيوسياسية، مجلة «**وجهة نظر**»، العدد 49، مرجع سابق الذكر، ص ص (7–13).
- عبد الرحيم العطري: الحركات الاحتجاجية بالمغرب (...)، مرجع سابق الذكر، ص ص (214–275).

(15) من المفيد، للتوسع، العودة إلى مراجع الهامش السابق، وأيضا إلى الملفات الخاصة التي أوردتها الأعداد المذكورة سالفا من مجلات: (الآداب، الدوحة، رهانات، وجهة نظر، المستقبل العربي).

- Cf. Arthur Arnould: L'Etat et la Révolution, Ed. Jaques-Marie Laffont et associés, Lyon, 1981.

(V)

هواجس ما بعد الثورة:
بعض تحديات وآفاق تدبير المطالب والبدائل

ما يزال المد الثوري متأجج الحضور والاستمرار في غير ما قطر عربي، وربما قد يمتد إلى بلدان أخرى عربية لم يطلها بعد. وعلى الرغم من ذلك فإن عددا غير يسير من الساسة والمحللين والمهتمين محليا ودوليا. بهذا الوضع العربي المستجد قد أصبح يتحدث الآن باهتمام كبير عما سمي بـ «**هواجس ما بعد الثورة**»، سواء بالنسبة للبلدان التي أنجزت مرحلة هامة من مطالب ثورتها فأسقطت رأس النظام، كما حصل مثلا في تونس ومصر وليبيا، أو بالنسبة حتى للبلدان التي ما يزال أتون الانتفاض مستعرا فيها حتى الآن. وذلك مثل اليمن وسوريا... مع اختلاف الشروط والسياقات.

إلا أن عبارة «**ما بعد**» لا تعني دائما، في الخطاب السياسي والفكري السائد حاليا، مرحلة ما بعد إسقاط النظام، وإنما تدل، بشكل عام، على تحديات ومخاوف وآفاق ما بعد هدوء العاصفة تلقائيا أو إنهائها بكيفيات ما، سواء أسقط النظام وتم تحطيم أسسه المادية والسياسية، أو أسقط معنويا فانهارت هيمنته الرمزية وتآكلت، بفعل هذا الحراك الثوري العارم، مقومات «**شرعيته**» السياسية والتاريخية

والثقافية، حتى ولو كانت، كما هي أحوال نظمنا، «**شرعية واهية معطوبة**»[1].

ولعل من أهم ما يبرز هذا الحرص على تحديد طبيعة مرحلة الـ «**ما بعد**» هو التوجس المتزايد – انطلاقا مما يجري في تونس ومصر بالذات – من إمكانية الالتفاف على أهداف ومطالب الثورة، والسطو عليها من طرف فلول النظام القديم، وتحويلها إلى جهة خدمة مصالح وتوجهات قوى «**الثورة المضادة**»، وإفساح المجال لـ «**سُرّاق الثورات**» للاستفادة غير المستحقة واللامشروعة من ريعها وإمكاناتها ومنافعها... وهكذا تتبدد أهداف الثورة ومطالبها وانتصاراتها الحقيقية وتحرف عن مسارها السليم. وذلك على حساب أكلافها المادية والمعنوية وتضحياتها الجسيمة في الجهود والأرواح والعتاد... فيصدق على ذلك ما تؤكده القولة التاريخية المأثورة: «**إن الثورة يصنعها الفضلاء ويجني ثمارها الأذكياء**» من أولادها الذين قد تأكلهم أو يأكل بعضهم البعض**!**[2].

وهنا تبرز مسألتان أساسيتان بشأن الإجابة على سؤال: **ما العمل؟** تتعلق **المسألة الأولى** بإشكالية تدبير مسارات تحقيق مطالب الثورة وصيانة مكاسبها وأهدافها ورهاناتها...، أما **الثانية** فترتبط بإشكالية البدائل السياسية والاجتماعية المنشودة، أي بطبيعة النظام السياسي والمشروع المجتمعي الذي يراد بناؤه مستقبلا تحقيقا لغايات الثورة ورهاناتها الكبرى.

لا نريد، في هذه المساهمة، إدّعاء تقديم حلول جاهزة أو برنامج عمل متكامل، وإنما أقصى ما نطمح إليه هو تقديم **بعض المداخل الأساسية الأولية للتفكير والحوار** بصدد ما سلف ذكره. ونجمل ذلك بتركيز فيما يلي:

أولا: بالنسبة لآفاق تدبير عقلاني هادف لمطالب الثورة في أفق تحقيق المصالح الوطنية والقومية العليا، يبدو مفيدا تدعيم الدعوة إلى التفكير في القضايا المحورية الآتية:

1. يتضح، من قراءة أولية لمحتوى خطاب الشعارات والمطالب التي يرفعها المحتجّون في مجتمعاتنا العربية، أنها – بغضّ النظر عن مطالبتها بإسقاط النظام أم لا – تتمحور، في مجملها، حول مطالب **الحرية، والعدالة الاجتماعية، والمساواة، ودمقرطة المجتمع، وتنميته، واحترام حقوق الإنسان**... وذلك عبر التصدي للاستبداد والتسلط والفساد بكل رموزها وأشكالها المادية والمعنوية... وانتهاج إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي شامل يحارب الفقر والهشاشة الاجتماعية للفئات المتدنية، ويحقق **التنمية البشرية والاجتماعية والحضارية الشاملة**...[3].

إنها، إذن، مطالب عفوية مشروعة وواضحة في عمومها، ولكنها، في تقديرنا، ما تزال في حاجة إلى المزيد من الإبانة والتدقيق. وخاصة في غمار تفاعلات هذا الحراك الثوري العربي، الذي انضمت فيه، إلى جانب الشرائح الشبابية، ألوان متعددة من الطيف الفكري والسياسي والمدني... من حركات إسلامية وأحزاب ليبرالية ويسارية ونقابات وجمعيات وهيئات ومكونات اجتماعية متباينة الخلفيات والمشارب والتوجهات والقيم ورؤى الواقع... وهي، وإن بدت متوافقة حول الأهداف والمطالب الكبرى للشعارات التي يرفعها المحتجون، فإنها، ونظرا للحيثية الآنفة، تفرض على الطليعة الشبابية الثورية بالذات ضرورة **التحديد الدقيق لمرجعياتها الفلسفية والسياسية والاجتماعية**، ولطبيعة وحدود وسقوف **مطالبها**، وأيضا **لأنماط البدائل** التي

تقترحها لإنجاز التغيير الثوري وتحقيق البناء الديمقراطي في المجتمع. كما أن على كل هذه القوى الثائرة أن تميز بما يكفي من الوعي ومن الوضوح النظري والمنهجي العملي بين الافتراضي والواقعي، والمطلوب والممكن المتاح، وبين شروط تحقيق الفعل الثوري وعوائقه الذاتية والموضوعية وتحدياته الداخلية والخارجية في سياقات سوسيوتاريخية محددة في الزمان والمكان... كما أن عليها أن تدرك أيضا أن جذرية المطالب لا تعني دائما ثوريتها ومصداقيتها بل قد يحصل العكس، كما أن إسقاط رؤوس الأنظمة أو حتى الأنظمة برمتها قد لا يؤدي، بالضرورة وفي جميع الأحوال، إلى تحقيق مطلق و«**نقي**» لكل مكاسب وغايات الثورة، بل قد يزجّ بالمجتمع المعني في متاهات مجاهيل غير معروفة ولا محسوبة النتائج والعواقب...، وأن **الإصلاح العقلاني التدرجي الموجه بمشروع مجتمعي متكامل المرجعيات والمكونات والتوافقات المنهجة**... يمكنه أن يفضي إلى مآلات إيجابية منتجة رافدة للتحويل الاجتماعي التنموي الحداثي وللبناء الديمقراطي، وبالتالي المساهمة، ولو ضمن حدود معينة معقولة ومقبولة، في الاستجابة لأهداف الثورة ومطالبها. لذا فإن المراجعة النقدية المسؤولة لهذه القضايا كلها تعد مطلبا فكريا ملحا ومنعطفا حاسما ومحكا تاريخيا لمهام الثائرين كما الباحثين والساسة والمثقفين... وذلك من أجل إنتاج فكر جديد يساهم، **بوعي متعدد الأبعاد**، في توجيه الفعل الثوري وعقلنة وترشيد مساراته ورهاناته المتعددة... وإن كان هذا الفعل قد يبدو، أحيانا، كما لو أنه يندّ، بعفويته وتلقائيته وعنفوانه، عن كل كبح أو تحنيط أو أي تخطيط قسري ضاغط وضابط...[4].

2. من أَوْكد المهام المطروحة على بعض هذه الحركات الاحتجاجية، بعد أن تجاوزت مرحلة انطلاقتها العفوية نسبيا، أن تجتهد في الانتقال بنفسها من وضعية «**الحشود: Les foules**»، والتي تلعب فيها عوامل المحاكاة والتحمس والتماهي والاندفاع... دورا هاما في الجذب والتحشيد وخلق حالة جماعية فريدة من الإحساس والتأثر والفعل... إلى وضعية أكثر تنظما لعناصر شتاتها ومكوناتها المتباينة، أي إلى ائتلاف أو ائتلافات أو هيأة أو هيئات مدنية، كما أصبحنا نشاهد ذلك بالفعل. وذلك حتى تتبلور **الهوية الفكرية والسياسية والاجتماعية** لهذه الحركة/الحركات، ودون إلغاء انفتاحها على شتى ما تتسم به من تعدد واختلاف وتنوع في مكوناتها الأساسية، وبكل مرجعياتها ورهاناتها المتباينة، سياسية كانت أو دينية أو فكرية أو اجتماعية...

إن أبرز معالم هذه **الهوية الحركية** لا يعد، في تقديرنا، مجرد مطلب فكري أو استراتيجي لبناء التنظيم وتوجيه المسار، وإنما يعتبر معبرا لها لتنتقل من مواقع الاحتجاج والثورة إلى مواقع الاقتراح والمساهمة في تقديم البدائل والخطط والحلول... فتكون بذلك شريكا إيجابيا منتجا وفاعلا في استصدار وصنع وتصريف القرار على صُعد ومستويات مختلفة[5].

3. يدفعنا كل هذا إلى التأكيد - ونحن نتحدث هنا عن تدبير مطالب الحراك الثوري - على ضرورة إيجاد الظروف الملائمة، سياسيا وثقافيا واجتماعيا...، للانخراط في «**حوار وطني شمولي**»، يساهم فيه كل الفرقاء السياسيين والاجتماعيين المعنيين بمن فيهم، بكل إلحاح، «**شباب الثورة**». وذلك في إطار «**شراكة وطنية مُجَمّعَة**»، وبعيدا عن أفكار وآليات الإقصاء والاستبعاد لأي مكون اجتماعي

يمتلك جدارة الانتماء إلى هذه الشراكة المطلوبة. ولعل من أهم مستلزمات هذه الشراكة هو أن تعتمد في عملها على تشكيل هيئات أو مجالس وطنية توافقية مختصة أو معنية. وذلك لبلورة تصورات وأرضيات ومشاريع وتوجهات وآليات تفكير وعمل وحوار... مما يُنتظر منه أن يفضي إلى النتائج والمآلات التالية[6]:

أ. **إصلاح دستوري معقلن** يستهدف تعديل أو وضع دستور جديد يشكل «**تعاقدا**» ناظما لعلاقة الدولة بالمجتمع المعني، ومرجعية قانونية وسياسية وسوسيوحضارية موجهة لآليات اشتغال هذه العلاقة. علما بأن أي دستور، مهما بلغ من الدقة والحداثة والشمولية، يظل دوما مفتوحا على كل متطلبات المراجعة النقدية والتجديد والتعديل والتطوير، بل وحتى الإلغاء والتجاوز والاستبدال...

ب. يتم الاستناد على ذلك في إقامة **دولة مؤسسات حديثة**، تنتقل بالمجتمع والدولة معا في بلداننا من أوضاع الفوضى والاختلال وتضارب المهام والوظائف واللاعقلانية في التصور والتخطيط والتدبير... إلى مستوى دولة «**الحكامة الرشيدة الجيدة**»، التي يفترض فيها أن تكون دعامة مفصلية لتحقيق أهداف التنمية والتحديث ورفد المشروع المجتمعي الديمقراطي المنشود...

ج. أن يضمن هذا الإصلاح الدستوري **فصلا ممنهجا بين السلطات**، وتجسيرا عقلانيا لما يفترض أن يكون بينها من علاقات وتبادلات، ومن تداول سلمي وقانوني لهذه السلط. وذلك في إطار دولة مؤسسات لا تتم فيها «**شخصنة**» السلطة أو تقديسها أو أسطرتها، وإنما ترتقي بها إلى مستوى المسؤولية الاجتماعية والسياسية الهادفة.

د. يُتوخى من هذا الإصلاح أيضا أن يساهم في بناء **دولة المواطنة والعدالة الاجتماعية والحق والقانون**... وأن يتم تحصينها بمحاربة شمولية للفساد بكل أشكاله وتبعاته الاقتصادية والقيمية والسوسيوثقافية، واعتماد ما يستوجبه ذلك من آليات المحاسبة الوطنية والتدقيق والمراقبة والمتابعة القانونية والعقاب... دون أن يعني ذلك - ولاسيما في مثل هذه الظرفيات الانتقالية في مجتمعاتنا - ترك اللجوء إلى ما هو ممكن ومتاح ومعقول من الأساليب المتوافق عليها لـ «**المصالحة الوطنية**» وجبر الضرر. وذلك لطي بعض صفحات ملف الفساد وماضيه المعتم عموما، وللحفاظ بذلك على المصالح الوطنية العليا.

هـ. المعالجة المخططة للعديد من مشكلات وتمظهرات «**المسألة الاجتماعية**»، كما أسلفنا، وبكل ما تحيل إليه من فقر وبطالة وتهميش ورداءة متنامية في خدمات التعليم والتطبيب والإسكان، وفي الأداء الوظيفي للكثير من المؤسسات والأجهزة والمرافق الاجتماعية المرتبطة بالحاجات اليومية للمواطنين وبحقوقهم في الأمن الاجتماعي وضمانات العيش الإنساني الكريم...[7].

و. ويبدو أن إصلاحا اجتماعيا شموليا على كافة المسارات، **موجها لتنمية بشرية وسوسيواقتصادية وثقافية وسياسية شمولية** هو الكفيل برفع الكثير من التحديات الآنفة. وهنا نود التأكيد على ما نعتقد أنه مطلب أساسي حاسم. ويتعلق الأمر بجعل **إصلاح نظم التربية والتعليم والتكوين في مجتمعاتنا «نواة محورية صلبة» لهذا المشروع الإصلاحي الشمولي المطلوب**. ذلك أنه عبر التعليم والتكوين نتمكن من نشر

المعرفة وكل القيم والاتجاهات الحضارية والثقافية المنتجة، المساهمة في إعداد وتكوين «**المواطن/الإنسان/الفرد**»، ومن ثم المجتمع بشكل عام، وتأهيله لنيل استحقاقات الانتماء إلى لحظته التاريخية والإفادة من مقوماتها والفعل فيها إيجابيا. ولا ريب - كما تعلمنا دروس التاريخ - في أن الإنسان، بما هو «**دعامة مفصلية للرأسمال البشري الاجتماعي**» كأنفس رأسمال، هو أُسّ القوى الاجتماعية التي توكل إليها مهام إنجاز التغيير والتجديد والتحديث، وبالتالي الثورة، كما أنه، بخبرته ووعيه وممارسته التاريخية، قادر أيضا على أن يكون ضمانة حامية لمكتسبات الثورة واستمرارية تثميرها في الزمان والمكان[8].

ويعزز صدقية هذا الطرح ما يصدر عن المنظمات والهيئات المختصة حول التعليم في مجتمعاتنا. ذلك ما يؤكده تقرير اليونيسكو مؤخرا: «**التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع**»، والموسوم بـ «**الأزمة الخفية**»، الذي يعتبر تدهور أحوال التربية والتكوين في بلداننا من بين أهم عوامل هذا الحراك الثوري العربي الجديد[9].

ثانيا: أما فيما يتعلق بـ «البدائل» المطروحة على مستقبل الثورة، فإنه من الأجدى تسجيل الملاحظات المنهجية الأولية الآتية:

1. يقصد **بالبديل** في هذا المساق ما سيؤول إليه هذا المد الانتفاضي، وبالتحديد ما يُراد للنظام السياسي والاجتماعي أن يكون عليه بعد ذلك، مثل: طبيعة الحكم، وشكل الدولة، والسلطة، وبنية وتوجه الاقتصاد، وأسس ومقومات وشروط ومتطلبات إعادة بناء مكونات ومؤسسات النظام المنهار، وكذلك مُستلزمات تجديد الحياة الحزبية والسياسية والثقافية، والمرجعيات الفكرية

والإيديولوجية الموجهة لآليات اشتغال وتبادل مكونات النسق الاجتماعي برمته ولرؤيته للذات والآخر والعالم بشكل أعم وأشمل...

2. تعلمنا التجارب التاريخية للأمم والشعوب والدول أن البديل الذي يسعى الأفراد والجماعات إلى تحقيقه في فضاء سوسيومكاني وزماني محدد – ووفق الغايات أو المطامح أو **النماذج التصورية: Prototypes** التي تتشكل له في الذهنية العامة ضمن مناخ ثوري أو تحولي أو منعطف تاريخي ما – لا يولد مكتملا دفعة واحدة، كما لا يمكن نقله كما هو من التصور إلى الفعل ومن النظرية إلى الواقع العيني الملموس. بل **إن كل بديل سياسي أو اجتماعي عام هو، في عمقه، مشروع مفتوح** على سيرورات وإمكانات وآفاق متداخلة ومركبة من التطور والتجدد والتغير، واستدخال عناصر وإقصاء أخرى... وذلك في إطار ديناميكيات لا تنتهي من جدل النظرية والممارسة، والجزئي والكلي، والخصوصي والكوني، وعوامل ومحددات وشروط سوسيوحضارية ذاتية وموضوعية متعددة...(10).

3. يُستفاد من نفس التجارب التاريخية أيضا أن «**صورة البديل**» السياسي والاجتماعي المنشود غالبا ما تكون في غمار الثورة أو الانتفاض موضوع توافق كبير بين مجمل فرقاء الثورة. وذلك في مجابهة «**التناقض الأساسي**» المتمثل في ما أوْمَنْ قامت الثورة ضده. إلا أنه، بعد إنجاز مهمة حل أو تجاوز هذا التناقض الكبير، عادة ما تبرز «**تناقضات ثانوية**» لها دورها وحجمها وتأثيرها، بدون شك، إما في إعادة رسم صورة البديل المتوخى، أو في وضع خريطة آليات وممكنات وحدود تنزيله متنفذا على أرض الواقع. الأمر

الذي تحسم فيه، كما أسلفنا، جملة من الصراعات الفكرية والسياسية والاجتماعية، ومن موازين القوى والرؤى والمصالح والتموقعات والتحالفات... ومن تنابذ القيم والمبادئ والمرجعيات والمراهنات والاشتراطات المادية والرمزية التي تحدد طبيعتها وقوتها ظروف الزمان والمكان...[11].

4. في هذا الإطار، يمكن أن نستخلص، ولو من قراءة أولية لما يمكن وسمه بـ «أدبيات ربيع الثورة العربي»، أن من بين أبرز وأهم البدائل السوسيوسياسية المفترضة لمرحلة ما بعد الثورة، والتي كانت بكل تأكيد مطروحة قبلها أيضا، يمكن أن نركز على بعض البدائل/النماذج التالية، وذلك باعتبارها أكثر تداولا وحضورا في الخطاب الآنف كما في ساحات الصراع السياسي الدائر في فضاءات عربية مختلفة:

أ. **البديل الإسلامي**، الذي تحمله وتروج له - بكل أنماطه ونماذجه المتعددة - جماعات ما يُدعى بـ «**الإسلام السياسي**» في مجتمعنا. ويؤسس الجدل الفكري والسياسي حول هذا النموذج في الحكم المنشود ما أصبحت تحتله جل أحزاب وهيئات ومكونات هذا الحقل، قديمها وجديدها، من مواقع هامة في مفاصل النسيج المجتمعي العام. وذلك نظرا لمرجعيتها المتفاعلة إيجابيا مع الذهنية المعتقدية السائدة والوجدان الجماعي العام مما ما يزال له وزنه وثقله في مجمل مجتمعات العالم العربي والإسلامي. ونظرا أيضا لامتلاك بعض الحركات والأحزاب ذات التوجه الإسلامي لنوع من الاقتدار على امتلاك آليات وإمكانات للتحرك والاشتغال ناجعة ومؤثرة في مجالات التحشيد والجذب والاستقطاب...

رغم ما يمكن أن يفتحه ذلك من نقاش فكري وسياسي هام حول مدى معقولية ومشروعية آليات الاشتغال هذه، فضلا عن طبيعة سلامة ومصداقية **الاستثمار السياسي للمعتقد الديني في معترك الممارسة الاجتماعية**، كميدان لتجاذب وتضارب المصالح، وبالتالي انتفاء القداسة عن العمل السياسي، ليس فقط بالنسبة للأحزاب والهيئات السياسية، بل وحتى بالنسبة للدولة ذاتها أيضا. وذلك في طبيعة مقاصدها وأشكال توظيفاتها للدين في السياسة كما في المجتمع معا[12].

هذا مع ضرورة التنويه هنا بما كان للقوى الإسلامية – أو على الأقل لمجمل أهمها – من دور بارز وحضور مؤثر في جل آنات ومكونات هذه الانتفاضة الاحتجاجية العربية الكبرى. دون أن ينفي ذلك، لا عنها ولا عن غيرها، الكثير من ضروب التخندق والتموقع والمناورة كجل القوى السياسية الأخرى. غير أن ذلك قد نزع عن بعضها ما كانت توسم به عادة من طرف بعض الأجهزة العربية الرسمية من سلبية أو عُنف أو تطرف. وذلك إما ترهيبا أو ترغيبا للداخل أو الخارج، ووفق خطاطات وأجندات وظروف ومصالح وسياقات ذاتية أو موضوعية مختلفة...[13].

ب. **البديل الليبرالي:** وذلك بالمفهوم الموسع لمصطلح الليبرالية، سواء في علاقتها بالرأسمالية التقليدية أو بالنيوليبرالية الجديدة. وغير خاف أنه – منذ سقوط الاتحاد السوفياتي السابق وانتهاء الحرب الباردة بين الكتلتين الرأسمالية والاشتراكية وسقوط جدار برلين...– برز **نظام كوني جديد موسوم بهيمنة العولمة الزاحفة** لاقتصاد وثقافة السوق وتحطيم الحدود والحواجز

الجغرافية والسياسية والحضارية والمعرفية والتواصلية والإعلامية والقيمة... في إطار عوالم متحررة مفتوحة على علاقات وتبادلات مادية ورمزية متعددة... وقد أفضى هذا التطور، كما هو معروف، إلى تراجع دور «**الدولة الوطنية**» وسيطرة اقتصاد كوني أُريد له، من طرف القوى الليبرالية العالمية الجديدة، أن يغدو كونيا ناظما للعالم برُمته: « **L'Economie Monde**». وذلك على الرغم مما أدى إليه من مصاعب وأزمات مالية واقتصادية واجتماعية طالت العالم كله وما تزال[14].

في ظل هذا المناخ العالمي الجديد انتعشت دعوات «**تجديد الرأسمالية أو الليبرالية لذاتها**» ولآليات اشتغالها مُعززة في ذلك بصعود وتائر اقتصاد أمريكي مُعولم عابر للأوطان والقارات... وهكذا برز **النموذج الليبرالي** – ولنستحضر هنا بعض القوى السياسية والفكرية والاجتماعية في هذا الزمن الثوري العربي الراهن – كنموذج ملائم لتنمية اجتماعية مستقلة ولمسارات تأسيس اقتصاد حر قائم على «**ثقافة المبادرة والشراكة وجودة الإنتاجية والحكامة الرشيدة والمحاسبة الوطنية والتدقيق...**»، وكل ما من شأنه – كما يعتقد البعض عندنا وعبر العالم – أن يدعم مشاريع العقلنة والتخطيط المنفتح وأساليب التقييم للعمل والإنجاز... وأن يرفد بالتالي مشاريع التحديث والتنمية والبناء الديمقراطي في المجتمع المعني[15].

وهكذا امتلك هذا النموذج الليبرالي سحره وجاذبيته، فأمسى «**إطار إرشاديا موجها: Paradigme**» على مستوى النظرية

والممارسة، كما انتقلت ثقافته وقيمه الآنفة من مجالات الإنتاج والاقتصاد وتدبير وإدارة المرافق والمؤسسات والمجالات الاجتماعية العامة إلى سياسات ومشاريع ومناهج التربية والتعليم والتكوين، والتوجيه المدرسي والمهني والجامعي، والبحث العلمي وإدماج الشباب وإعداد المواطن وتأهيل المجتمع لنيل جدارة الانتماء إلى استحقاقات اللحظة الحضارية الراهنة وكسب رهاناتها ورفع تحدياتها المختلفة[16].

إلا أن هذا التوجه، إذا كان قد حقق في مجتمعاتنا العربية كما في غيرها بعض مكاسب التطوير والتحديث والإصلاح، ولو ضمن محدوديات معينة متباينة من مجتمع إلى آخر، فإنه قد أدى، بشكل أو بآخر ولعوامل سوسيوثقافية داخلية وخارجية متداخلة، إلى تفاقم العديد من مظاهر وممارسات وقيم الفساد المالي والاجتماعي العام، وإلى بعض **النمو الشكلي لا إلى تنمية اجتماعية متوازنة ومتكاملة وعادلة** في توزيع الخيرات والفوائد والقيم والمواقع السياسية والاجتماعية... مما كرّس، لا تلك الليبرالية التي يروج لها خطاب الديمقراطية والتحديث في بلداننا، بل «**ليبرالية جديدة متوحشة**» كاسحة لا تبقى ولا تدر. وهو واقع يطرح على النموذج الليبرالي المزعوم أو المنتظر لقيادة ما بعد الثورات العربية الكثير من الأسئلة الدالة المعبرة[17].

ج. **البديل الاشتراكي**: وهو النموذج العام الذي تطرحه مختلف القوى الاشتراكية ومكونات اليسار الجديد... كبديل ملائم لمرحلة ما بعد الثورات العربية. ومن أهم مبررات اعتماد هذه القوى لطرح هذا النموذج البديل ما يلي:

- إن الاشتراكية، إذا كانت قد انهارت **كتجارب سوسيوسياسية** لأسباب وشروط معقدة متعددة، فإنها لم تسقط **كنظريـــة أو كمنهج في التفكير والممارسة**. وبالتالي فإنها، على المســـتوى **الإبستمولوجي والسيوسيولوجي**، ما تزال حاضرة ومـــؤثرة، وصالحة للتداول والاستثمار على صـــعد فكريـــة وسياســـية واجتماعية متعددة...
- إن الليبرالية المهيمنة حاليا، بحكم هيمنة النموذج الأمريكـــي المعولم قد أكدت الممارسة التاريخية – في مجتمعاتنا الثالثية كما في غيرها – «**لا اجتماعيتها**». ذلك أنها لم تساهم إلا بشكل جد محدود في حل بعض معضلات «**المسألة الاجتماعية**» بل فاقمت الكثير من أزماتها ضمن «**تنمية معطوبـــة**» أنهكـــت الطبقة الوسطى والفئات الاجتماعية المتدنية وعمقت مشكلاتها ومعاناتها وفروقاتها السوســـيوقيمية والثقافيـــة والاقتصـــادية والاجتماعية العديدة...[18].
- إن جل الشباب العربـــي المتعلم الذي كان وراء هذه الثورات العربية الهادرة قد عاش، وما يزال، العواقب الوخيمة لليبراليـــة المتوحشة المعولمة من بطالة وفقر وتهميش واستبعاد اجتمـــاعي مما طالت آثاره السلبية شرائح وفئات اجتماعية مختلفة. ولـــذا فإن هؤلاء الشباب وغيرهم من المقصيّين والمكدّحين... هـــم أقرب، في أوضاعهم ونمط تفكيرهـــم وعيشـــهم وثقافتـــهم السياسية والاجتماعية، وسواء كانوا مسيّسين أم لا، إلى تـــبني النموذج الاشتراكي في مفهومه العام. وذلك لما يُفتـــرض أن يوفره للمجتمع من عدالة اجتماعية، وشروط سوسيواقتصادية وسياسية محاربة للفقر والاستغلال الطبقي والاســـتئثار غـــير

المنصف بجُلّ الثروات والمواقع والأدوار والسلط وأشكال الهيمنة المادية والرمزية في المجتمع.

ولهذا يرى البعض، من منظّرين وساسة، أن «**تقاليد الاشتراكية لا تزال على قيد الحياة، وتزداد قوة. هناك جيل جديد من المناضلين العرب يكبرون في ظل الأزمة الرأسمالية. إنهم يتعلمون بسرعة في مسار الصراع. إن ما يبحثون عنه هو الأفكار الماركسية (...)، وسوف تتطور الحركة الثورية وتنضج وسترفع نفسها إلى مستوى المهام التي يطلبها التاريخ (...)، الثورة العربية ستنتصر كثورة اشتراكية أو أنها لن تنتصر على الإطلاق**»[19].

لقد كانت هذه بعض أهم **البدائل** التي طرحت للتبني في مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي، سواء في المجتمعات التي بلغت فيها هذه الثورات مديات متقدمة نسبيا – مثل مصر وتونس وليبيا – أو تلك التي ما يزال فيها حراك هذه الثورات متواصلا بدون الرُسوّ على مآل معين. ونحن إذ نعرض هذه النماذج/البدائل هنا فإننا لا ندعو أبدا إلى اعتماد أي منها، وإنما عرضناها فقط على سبيل تقديم بعض الأمثلة لتصورات مفترضة أو متوقعة لمرحلة ما بعد الثورة. ذلك أن صناع هذه الانتفاضات العربية الكبرى هم ومختلف القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة المعنية بهذه المسألة من سيُحدّدون طبيعة البدائل المنشودة لهذه المرحلة، والتي يمكن أن تتباين تبعا لتباينات أوضاع وخصوصيات المجتمعات العربية رغم ما بينها، كما هو معروف، من ترابطات ثقافية وسوسيوسياسية وحضارية وقواسم مشتركة عديدة.

غير أنه من المفيد أن نذكّر هنا بأن اللحظة الحضارية الكونية الراهنة التي يندلع فيها أوار هذا الربيع العربي الهادر، والتي تتسم – كما أسلفنا – بنهاية تلك النماذج والمرجعيات الكبرى الموجهة للفكر

وللنظم الاجتماعية السياسية، كالاشتراكية والرأسمالية التقليدية، لا تدعو إلى **التبني الاتباعي الأورثوذوكسي والخطي** لأي من النماذج السالفة الذكر.

ولعل الاتجاه نحو التفكير في **نموذج بديل تكاملي** مركب توافقي يمتح من كل الأطر المرجعية الآنفة هو الذي سوف يُمسي أكثر استقطابا للنظر والاهتمام. وذلك في إطار «**شراكة وطنية**» بين كل أطياف ومؤسسات ومكونات وفرقاء الحقل السياسي والثقافي والاجتماعي العام، في كل سياق مجتمعي خاص ومحدد في الزمان والمكان... وذلك ضمن «**واقعية سياسية**» واعية بتحديات الحاضر والمستقبل[20].

إن أي جواب على سؤال: ما هو مآل/مآلات ثورات هذا الربيع العربي المشتعلة الآن؟ سوف يبقى نسبيا، وربما قاصرا أيضا على استباق الأحداث المتسارعة، **وسيظل سيرورة بناء وتأسيس**، تحسم في بلورة معالمها ونتائجها ومترتباتها طبيعة الإرادات التي ستفرزها صراعات موازين القوى والتوجهات الفكرية والسياسية، وأساليب تدبيرها وإدارتها لهواجس ومطالب وآمال مرحلة ما بعد الثورة. وتلك مسألة على قدر كبير من العمق والحساسية والتعقيد وتداخل عوامل ومحددات داخلية وخارجية متعددة...

هوامش وإحالات بيبليوغرافية (V)

(1) د. خميس حزام والي: إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية (...)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (سلسلة أطروحات الدكتوراه – 44)، 2003.

(2) انظر حول هواجس ما بعد الثورة مجمل الدراسات والملفات التي أوردناها آنفا حول ثورات الربيع العربي. وللتذكير فإن هذه الهواجس تتجاذبها سيناريوهات متوقعة متناقضة: فهناك مثلا السيناريو المتفائل، والسيناريو المتشائم، ثم السيناريو المتحفظ الحذر والمتخوف من مستقبل هذه الثورات نظرا لكون العديد من أبعادها ومعالمها وآفاقها ما يزال لم يتضح بعد في مجمل توجهاته وملامحه الكبرى.

(3) لقد قمنا بالفعل بتحليل متن أولي تم اختياره من شعارات (حركة شباب 20 فبراير بالمغرب)، وخاصة في تظاهراتها الأولى بمدينة الرباط. وقد كانت الاستخلاصات التي أوردناها هنا مستنتجة من «**تحليل تيماتيكي لمضمون المتن**» الآنف. لذا وجب التذكير. غير أن التحليل المعمق لهذا «**المتن: Corpus**»، يحتاج، في تقديرنا، إلى دراسات متكاملة معمقة وأكثر توسعا وشمولية وتمثيلية أيضا لمضامين هذه الشعارات موضوع القراءة والتحليل.

(4) ما يحصل بين شباب الثورة في كل من تونس ومصر في مرحلة إعادة البناء هذه من صراعات واختلافات في الرؤى السياسية والأفكار ووجهات النظر... يُبرز بجلاء هذه المسألة. ارجع، بهذا الشأن للاستئناس، إلى:

- علاء الأسواني: هل أنتم حقا مع الثورة؟ جريدة «**المساء**» المغربية، بتاريخ: 2011/07/28.
- علاء الأسواني: كيف تقضي على الثورة في ست خطوات؟ جريدة «**أخبار اليوم**» المغربية، بتاريخ: 2011/08/10.
- عبد الفتاح ماضي: مخاطر أمام الانتقال الديمقراطي المصري، جريدة «**الصباح**» المغربية، بتاريخ: 2011/09/02.

(5) هناك تخوفات كثيرة يبديها الكثير من الكتاب والساسة والملاحظين إزاء عدم وضوح هوية ومرجعيات الفئات الشبابية والاجتماعية القائدة للثورة. انظر، إضافة إلى الهامش السابق:

- فهمي هويدي: مرحلة الحيرة والالتباس، جريدة «**المساء**» المغربية، بتاريخ: 2011/07/29.
- محمد سبيلا: عوائق الانتقال العربي نحو الديمقراطية والحداثة، جريدة «**أخبار اليوم**» المغربية، بتاريخ: 2011/08/09.

- أليستر بيرت: ندعم الربيع العربي... ولا نعرف إلى أين سيتجه، حوار من إعداد محمد جميح، جريدة «**الشرق الأوسط**»، بتاريخ: 2011/09/03.

(6) نؤكد هنا على أن العديد من القضايا التي تضمنتها مراجع الهامشين السابقين ما يزال يشكل عوائق هامة أمام تبلور «**إرادة سياسية**» حقيقية عقلانية ومسؤولة عن اجتراح فرص حوار وطني واسع، وقائم على شراكة وطنية لتدبير ديمقراطي لمرحلة ما بعد الثورة أو الانتفاض. غير أن تفاعلات الأحداث الجارية الآن تبرز بالملموس أن هناك مصاعب عديدة ما تزال تقف حجر عثرة أمام تحقق مثل هذه الإرادة المنشودة، وبما هي من أكبر التحديات التي تطرحها المرحلة.

(7) يمكن أن نشير بالمناسبة هنا إلى التجربة المغربية في هذا المجال، حيث ثم – عبر سيرورة معينة لها ما لها وما عليها– إنجاز تعديل دستوري مهم واعتماده عبر استفتاء وطني عام. انظر نص هذا الدستور:

- المملكة المغربية، الجريدة الرسمية – النشرة العامة، السنة المائة، عدد 5952 مكرر، 14 رجب 1432 (17 يونيو 2011)، ص ص (2938-2968).

غير أن المسألة الدستورية ما تزال في الوطن العربي تُثير العديد من المصاعب والإشكالات. ارجع بهذا الصدد، إلى:

- مجموعة باحثين: الدستور في الوطن العربي: عوامل الثبات وأسس التغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة (كتب المستقبل العربي – 47)، الطبعة الأولى، 2006.

(8) وانظر للتوسع:

- مصطفى محسن: الخطاب الإصلاحي التربوي (...)، مرجع سابق الذكر.

(9) ارجع إلى دراسة هامة حول هذا التقرير في:

- كيفين واتكينز: أزمة التعليم في العالم العربي سبب من أسباب الثورة، جريدة «**الأحداث المغربية**»، بتاريخ: 2011/07/29.

(10) كل الأعمال الفكرية التأسيسية التي أوردناها سابقا حول الثورة: (حنة أرندت/إريك هوبزباوم، وسوروكين، وتورين...إلخ) تؤكد على هذا المنظور الدينامي والتاريخي والنسبي لتحقق أهداف ومطالب الثورة في المجتمع والتاريخ.

- Cf. Yvon Bourdet: L'Extraordinaire et l'impossible, In: collectif: Sociologie et révolution, op. cit., pp. (183-206).

(11) عد بشان هذه المسألة إلى مراجع الهامشين السابقين السابقين (5-6).

(12) انظر حول الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة،

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة (كتب المستقبل العربي – 14)، الطبعة الثانية، 2001.

- مجموعة باحثين: الإسلاميون والمسألة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة (كتب المستقبل العربي – 26)، الطبعة الثانية، 2004.
- Cf. A. Laroui: Islamisme, Modernisme, Libéralisme, Ed. Centre Culturel Arab, Casablanca-Beirut, 1997.

(13) عن الإسلاميين في معترك الثورة، عُد إلى:

- مجموعة كتاب: الإسلام السياسي والثورة (ملف)، مجلة «**أدب ونقد**»، القاهرة، عدد 311 يوليوز 2011، ص ص (8–44).
- جيل كيبيل: ربيع عربي أم خريف إسلاموي؟ جريدة «**المساء**»، المغربية، بتاريخ: 1–2/ شتنبر 2011.
- عبد العالي حامي الدين: عقدة الحوار بين اليسار والإسلاميين، ج. «**أخبار اليوم**» المغربية، بتاريخ: 2011/09/13.
- Cf. Olivier Roy: Révolution poste-islamiste, le monde, 12/02/2011.

(14) إضافة إلى المراجع المقدمة سابقا حول العولمة وآثارها:

- د. جلال أمين: العولمة والتنمية العربية: من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي، 1798–1998، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2001.
- فتح الله ولعلو: نحن والأزمة الاقتصادية العالمية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء–بيروت، الطبعة الأولى، 2009.

(15) ارجع حول هذه القضايا إلى بعض المراجع المفيدة، ومنها:

- جان زيغلر: سادة العالم الجدد: العولمة – النهابون – المرتزقة – الفجر، ترجمة د. محمد زكريا إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2004.
- هانس – بيتر مارتين/هارالدشومان: فخّ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة د. عدنان عباس علي، سلسلة «**عالم المعرفة**»، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 238، أكتوبر/تشرين الأول 1998، ص ص (181–151).
- نورينا هيرتس: السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، ترجمة صدقي خطاب، سلسلة «**عالم المعرفة**»، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 336، فبراية 2007، ص ص (195–

.(244

- Cf. G. Robin: Un monde sans maître, ordre et désordre entre les nations, Ed. Odile Jacob, Paris, 1995.

(16)نفس مراجع الهامشين السابقين (76-77).

(17)نفس المراجع المذكورة في ذات الهامشين أيضا.

(18)مجموعة مؤلفين: العولمة والنظام الدولي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004.

(19)آلان وودز، فريد ويستون: الثورة المصرية 25 يناير (مترجم)، مطبوعات الكتابة الأخرى، القاهرة، الطبعة الأولى، مارس 2011، ص 37.

(20)د. إبراهيم أبراش: الثورات العربية... في عالم متغير (...)، مرجع سابق الذكر، ص ص (156-173).

- مجموعة باحثين: ربيع العرب؟ مجلة «**شؤون الأوسط**»، بيروت، عدد 138، ربيع 2011، ص ص (123-149).
- حامد قويسي (تحرير): التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي: الدلالات الواقعية والآفاق المستقبلية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2011.

(VI)

ربيع الثورة العربي:
عبر ودروس للحاضر والمستقبل

لم ينشغل الفكر الاجتماعي والسياسي المواكب لتفاعلات هذه الانتفاضة العربية الكبرى بمجرد القضايا والمفاهيم التي عرضنا بعض أهمها فيما سبق، ولكنه انْهَمّ أيضا بما يمكن أو يجب استخلاصه مما يجري من **عبر ودروس**. وذلك على الرغم من تواتر تسارع وتجدد الأحداث، مما لا يُتوقع له أن ينتهي كليا في الأفق المنظور، ومما ستظل له بدون شك آثار وامتدادات بعيدة المدى. ولعل من بين أهم ما يمكن استنتاجه من أفكار وعبر مفيدة، للمثقفين والساسة ومختلف الفاعلين والأنظمة معا، مُسائلة للنظر والممارسة، مولدة للنقد الذاتي واستشراف رشيد لآفاق ومفاجآت المستقبل...، نسجل، على سبيل المثال لا الحصر، الدروس التاريخية المعبّرة التالية:

1. لقد أبرزت انتفاضات الربيع العربي أن الشعوب – والعربية هنا بالذات – هي، بدون أي موقف شعبوي منغلق مغال، **خزان هائل لزخم غير محدود من القدرات والإمكانات والمفاجآت**... ليس فقط في المجالات التقليدية للنضال والتجمهر والاحتجاج والتنظيم والتعاون والاعتماد المتبادل...، وإنما أيضا في ابتداع أساليب

وآليات جديدة في العمل الثوري. بل إن حماسة الحشود ومشاعرها الجياشة قد ارتفعت بها إلى مستوى الاستثمار المبتكر للعديد من عناصر وأصناف المخزون الثقافي والفني للمجتمع. من أدب وشعر وفنون شعبية وأغان وأهازيج مختلفة... في تمجيد الوطن والثورة والشعوب وشجب واقع الظلم والفساد والاستبداد... والإعلاء من شأن كل القيم الإنسانية الأصيلة للحق والخير والجمال... وهكذا تحول هذا الحراك الثوري العربي، في بعض السياقات كتونس ومصر واليمن...، إلى «**حالة إبداعية**» لها نفسها «**جماليتها**» الفريدة المتميزة، الملهبة لـ «**الحسّ المشترك**»، والملهمة كذلك للكثير من الأدباء والفنانين والمبدعين...[1].

2. كشفت كذلك هشاشة أنظمة الاستبداد والفساد رغم سطوتها الظاهرة. فكان ذلك تأكيداً للأطروحة السوسيولوجية المتداولة، والتي مفادها أن الدولة التي تبني قوتها على حساب مجتمع ضعيف منهلك متفكك لا يمكن لقوتها أن تستمر. كما أن الدولة التي تعتمد في تدبير شؤون المجتمع استنادا فقط على «**نظام السيطرة**» عليه عبر أجهزتها الأمنية القمعية والعقابية المادية، لا تستطيع بدورها أن تتجذر في النسيج المجتمعي إلا إذا تمكنت - من خلال مثقفيها وأجهزتها الإيديولوجية كالمدرسة والحزب ومجمل مكونات رأسمالها الرمزي - من تحويل «**سيطرتها المادية**: **Domination**» إلى «**هيمنة**: **Hégémonie**»، أي قوة رمزية وقيمية مقنعة مؤثرة وداعمة لقوة شرعية واستمرارية النظام السياسي القائم. ونستحضر هنا تنظرات **أنطونيوغرامشي** بالذات[2].

3. بالرغم من القدرات العلمية والإمكانات البحثية الهامة التي تتوفر للمجتمعات الغربية: (مراكز بحوث، مختصون، خبراء استراتيجيون،

تمويلات ضخمة لمشاريع علميـــة... إلخ)، فـــإن موجـــة هـــذه الانتفاضات الاحتجاجية الجديدة، التي هزت الشارع العربـــي من الخليج إلى المحيط وحركت اهتماما دوليا غير مسبوق نظرا لعفويتها وطابعها المفاجئ، فإن ذلك قد أبان عن **خلل ما في المعرفة الغربية التي ينتجها حول قضايا المجتمعات العربية**، والتي يُخصص لها قدرا لا يستهان به من الجهود والإمكانات الآنفة. ويعود هذا العطـــب المعرفي، في تقدير البعض، إلى كون هذه المعرفـــة الغربيـــة حـــول «**الشرق**» غالبا ما يحكمها، بدل الأســـس والقواعـــد والتقاليـــد العلمية الموضوعية، المُبيّت الإيديولوجي والغرض السياسي والتموقع المصلحي... فظلت بلك عاجزة، عن فهم حقيقة ثقافة وحضـــارة «**الآخر/المغاير**»، والتواصل التبادلي مع مقوماتـــه وخصوصـــياته المتميزة: **سوسيولوجيا وأنثروبولوجيا وحضاريا**...[3].

4. تعزز هذه الملاحظة المسوقة أعلاه مواقف الدول الغربية إزاء هـــذا الحراك الثوري العربـــي. فقد ظلت، وما تزال، **مشوبة بالكثير من الغموض والتذبذب والتردد والتخندق المصلحي**... وذلك وفقا لنوع ومدى متانة علاقاقما مع الدول المعنية وموقعهـــا في خريطـــة مصالح ورهانات مراكز القوى المتحكمة في القرار الدولي، بما فيها منظمة الأمم المتحدة. وقد كان وعي جـــل فـــاعلي الثـــورة في المجتمعات العربية بهذا المعطى الدولي الهام وبخلفيـــات أي تضـــامن غربـــي مُغرض محتمل ورفضهم لأي تدخل عسكري أجنبـــي مباشر، وعيا إيجابيا على العموم[4].
5. أما **مواقف الدول العربية وجامعتها** فقد كانت، كما عُهد فيها، أكثر صمتا وتخاذلا وتسترا على دعم بعـــض الأنظمـــة الفاســـدة لبعضها. في حين برهنت الشعوب عن حس قومي ووطني ناضـــج

داعم لقوى وإمكانات التحرر والتعاون والتكامل والتضامن والعمل العربي المشترك، ومُتجاوز للفوارق الجغرافية بينها، وأيضا لبعض الخصوصيات المجتمعية المتمايزة. وهو واقع جعل من مطلب إصلاح الجامعة العربية ضرورة حضارية حاسمة[5].

6. لعل من أبلغ الدروس التي ينبغي أن يتعلمها المربون والمثقفون والمسؤولون في مجتمعاتنا هو أن شبيبتنا التي غالبا ما كانت تتهم من طرف البعض بالخواء الفكري وضمور الحس المواطني والقومي، وبضعف الوعي السياسي، وبالاغتراب الثقافي والاجتماعي والقيمي، وبالتيه والضلال والاستلاب إزاء الثقافة الغربية، وبوقوعها تحت طائلة إدمان مستحكم للأنترنيت ولـ «**تفاهات**» مواقع التواصل الاجتماعي: (**فيسبوك وتويتر ويُوتيوب**...)، إن هؤلاء «**الفيسبوكيين الجُدد**»، كما يحلو للبعض أن يسميهم، هم الذين أطلقوا الشرارات الأولى لاحتجاجات هذا الربيع العربي المتوقد الآن. وبالتالي فقد أسقطوا عنهم كل توصيفات الامتهان والانتقاص، التي إذا كانت تصدق على البعض منهم فإنها لا تصدق على الغالبية العظمى، المتعلمة بالذات، والتي أكدت، بالملموس، مستوى ما تتمتع به من **كفايات فكرية وسياسية، ومن فهم للمسؤولية والمكانة والدور، ومن قدرة فائقة على الحوار والدفاع عن الآراء والمواقف والتوجهات**...[6].

7. وفي غمار قيادة هذه الطاقات الشبابية لحركات هذا الانتفاض السوسيوسياسي العربي التحقت بها أو واكبتها حشود من فئات اجتماعية مختلفة، مثل الطبقة الوسطى وبعض شرائح العمال والأجراء والمعطلين المؤهلين وأطياف سياسية واجتماعية متباينة، بعضها مقتنع بما تناضل من أجله هذه المكونات الاجتماعية من

حرية وعدالة وكرامة إنسانية... ومن مناهضة للاستبداد والتسلط والفساد... وبعضها اندفع بهدف البحث عن مكان أو موقع ما في مسار هذه التحولات، **مستقصدا «منافع» سياسية أو اجتماعية** تميزها خلفياته وأطره المرجعية الموجهة، دينية كانت أو فكرية أو حزبية أو فئوية متعددة الأنماط والأهداف...[7].

8. وفي معترك هذا التحول الحاسم أيضا، بدا أن بعض شرائح **المثقفين والأدباء والفنانين والفاعلين والفعاليات السياسية**... ممن التحقوا بموجات الاحتجاج قد كانت أدوارهم وتأثيراتهم فيه أقرب إلى أن تكون **هامشية محتشمة**، وظهر وكما لو أنهم قد كانوا مجرد مسوقين بقوة تدافع وتسارع وتاثر الأحداث. غير أن هذا المعطى لا ينبغي أن ينسينا بالمرة ما كان لكل هذه الفعاليات من وظائف وأدوار ثقافية وسياسية هامة مؤثرة. فقد شكل بعضها من العناصر المستنيرة **مرجعيات مرشدة ونماذج اقتدائية للعديد من الشباب الثائر الآن**، وخاصة بعض فصائل الشبيبات الحزبية. وذلك بفضل ما كان لبعض المثقفين والساسة وفاعلي المجتمع المدني من جهود جبارة في التصدي لثقافة التخلف والفقر والفساد والفوات التاريخي، وفي تنوير الرأي العام وتوجيه الوعي نحو الاهتمام بقضايا ومشكلات فكرية وقيمية واقتصادية وسوسيوحضارية معينة، مما كان له تأثير بالغ – يختلف من مجتمع عربي لآخر – على سيرورات تربية وتكوين وتأطير المواطنين، ومما انعكس مفعوله إيجابيا، ولو ضمن حدود ومواضعات، في رفد هذه الحركات الشبابية الاحتجاجية في الوطن العربي حاليا[8].

9. يلاحظ، في هذا المساق، أن جل **الفئات البورجوازية**، بالمعنى العام للمصطلح وليس بالمعنى الماركسي المحدد، لم يكن لها أي دور

ملموس وبارز في تفاعلات هذا الحراك الشبابـــي العربـــي. ذلك أن من أمسوا منها يُنعتون بـــ «**الأثرياء الجدد**» الذين استفادوا من **عولمة** لا متكافئة للسوق، ومن تحرير عشوائي للاقتصـــاد، ومـــن **خوصصة** ماكرة مغشوشة، ومن شتى ضـــروب الفســـاد المـــالي والقيمـــي المستشـــري في ســـياقاتنا السياســـية والاقتصـــادية والاجتماعية... ليسوا، في مجملهم، مهتمين بأي إصلاح أو ثورة أو تغيير ديمقراطي سليم، بقدر ما هم مهتمون بالحفاظ على استمرارية الأوضاع الفاسدة المتنفذة ضمانا لاستمرار استفادتهم، وبما هـــم، حسب توصيفات البعض، أشبه بـــ«**طيور سمك**» لا يهمهم سوى ما توفره لهم الظروف القائمة من إمكانات لـــ «**تصيُّد**» الكثير من الفرص والطرائد والمصالح والريوع المادية والرمزية المختلفة.

إن هذه البورجوازية الطفيلية عندنا ليست كمثل نظيرتها الغربيـــة الحاملة لفكر مستنير ولوعي سياسي وتاريخي مكرس لقيم الحريـــة والعدالة والمساواة واحترام حقوق وكرامة الإنسان... وذلك ضمن **مشروع مجتمعي حداثي ديمقراطي** واضح المعالم والمقاصد...[9].

10. يستلزم كل هذا **ضرورة عمل النخب الثقافيـــة والسياســـية وقوى ومؤسسات المجتمع المدني في بلداننا على إعادة تعريف ذاتها وتجديد وتحديد مهامها ووظائفها السوسيوتاريخية**. وذلك بواسطة إعادة تأهيل نفسها لمواكبة التطور والتقدم، والتفاعل مع مطالب ومستجدات هذه التحولات الثورية الزاحفة. فنخـــبٌ ثقافية واقتصادية واجتماعية مستقيلة أو مقصـــية، وأحـــزاب سياسية ضعيفة متهالكة أو مستسلمة متواطئة لا يمكنها أن تمتلك جدارة الانتماء إلى لحظتها التاريخية هذه. وبالتالي فلن تســـتطيع المساهمة، بفاعلية وكفاءة، في تشكيل نخب جديـــدة، وإنجـــاح

انتخابات حرة عقلانية نزيهة، قادرة بدورها على إنتاج هيئات تمثيلية قوية منسجمة التوجهات والمكونات، ومؤهلة بذلك للمشاركة المنتجة في بناء **مشروع انتقال ديمقراطي حداثي سليم**. وبدون ذلك فإن أي إصلاحات دستورية أو سياسية أو اجتماعية... ستظل، في مجملها، مجرد نصوص أو قوانين أو برامج أو خطط شكلية مفارقة للواقع العيني الناجز، بعيدة عن أي تطبيق عملي ناجع[10].

11. ومن بين أهم الخلاصات التي يمكن تستفاد من تفاعلات هذا الحراك الثوري العري هي أنه قد عرى، بالكامل، **عجز الأنظمة السياسية العربية**، وكشف عن بلوغها مستويات من الاهتراء أو التفكك وضياع البوصلة الموجهة في التفكير والعمل... ولذا فقد بدت مفتقدة لأي قدرة على مواجهة عقلانية وهادئة لما داهمها من **انتفاضات سِلْمية عفوية** مفاجئة، هبت للمطالبة بإصلاحات حقيقية معقولة. إلا أن مجابهة بعض الأنظمة لها بكل ما تملك من آليات قمع وأفانين متعددة من أساليب التقتيل والتشريد والتنكيل بلا ضوابط أو احترام لأي أخلاقيات أو قيم إنسانية قد دفع بهذه الانتفاضات إلى أن تتحول أحيانا إلى عصيان مدني شامل، وإلى رفع سقف مطالبها وشعاراتها إلى المناداة برحيل بعض الحكام و«**إسقاط النظام**». ومن دلالات المشاهد المرعبة للقناصة أو البلطجية أو المرتزقة أو الشبّيحة... تظل الصورة متشابهة الملامح والقواسم المشتركة، تتوجها مواكب «**موقعة الجمل والدواب**» في ميدان التحرير بالقاهرة، وهجمات الدبابات والسيارات والشاحنات يدهس بعضها المواطنين كما لو أنهم مجرد كائنات لا قيمة لها ولا موقع ولا نفع...[11].

كل هذا أظهر بشكل واضح أن **الأنظمة الديكتاتورية الأمنية لا تملك، في العمق، إلا قوة شكلية** حثيثا ما تتصدع بفعل ما تحمله في ذاتها، بحكم طبيعة تكوينها، من تناقضات ذاتية وموضوعية، كما هو متداول سوسيولوجيا. ولهذا فقد ظهرت، أمام هذا الحراك الشعبي الهادر، **ضائعة، متهالكة، فاشلة، منهارة متلكئة خطابا وممارسة**، عاجزة عن قيادة أي إصلاح اجتماعي مقبول، أو خوض أي حوار سياسي وطني متكافئ جدي، أو امتلاك أي قدرة أو رؤية استراتيجية وسياسية لحل **الأزمات** وتصريف مشكلاتها أو عواقبها، فضلا عن المعرفة الاستباقية لجذورها وعواملها وآليات اشتغالها في شروط معينة(12).

ومع ذلك فإن حكام هذه الأنظمة، رغم الرفض التام لشعوبهم لهم ومطالبتهم بالرحيل، قد ظلوا أسرى «**تعلق شبقي باتولوجي**» غريب بالسلطة وكراسي الحكم إلى أن سقط بعضهم، كما في تونس ومصر، وليبيا وتهاوت شرعيتهم لصالح شرعية ثورية جديدة. بينما ما تزال شرعية البعض منهم، في معترك هذا الانتفاض العارم، مترنحة على محك اختبارات تاريخية قاسية مؤلمة للنظم والشعوب(13).

12. تبين المعطيات الآنفة **أن إسقاط رأس النظام نتيجة أي حراك ثوري لا يعني أبدا إسقاط النظام المتنفذ، بما هو نسق معقد من المكونات والعلاقات والقيم والتوجهات والمؤسسات والبنيات والممارسات**... إلخ. يتبدّى ذلك في تجربتي تونس ومصر تحديدا، حيث ما تزال وجوه وقوى من الحرس القديم متغلغلة في مفاصل مختلف المواقع السلطوية والمجالات النفوذية والمرافق الاجتماعية العديدة. وإذا كانت الفئات الشبابية، أساسا، هي التي يرجع إليها

الفضل في «**تحريك وإدارة**» هذا الحراك الاحتجاجي الثوري بدون قيادة أو زعامة فكرية أو سياسية أو اجتماعية مباشرة، فإننا يمكن أن نفهم رفضها لبعض رموز العهد القديم، ولأساليب السطو على مكتسبات الثورة التي هي إنجاز مجتمعي بلا شك كان لهم فيه دور محوري هام.

وإذا كان من الممكن أن يتشارك هؤلاء الشباب مع أجيال الكهول والشيوخ في مهام ومناصب ومسؤوليات تدبير النظام الاجتماعي لمرحلة ما بعد الثورة – إذا نجحت في تحقيق بعض أهدافها الكبرى – فإن الكثير من مبررات التخوف من «**الركوب**» على هذه الأهداف بلا استحقاقية أو كفاءة، ومن قيام أي «**ثورة مضادة**» غادرة، قد لا يكتفي دوما بـ «**سرقة**» وهج الثورة الحقيقية ونجاحاتها، وإنما قد يعمل على تحريفها بالكامل، تظل مبررات واردة. وهو درس متعلم من تجارب التاريخ الإنساني بشكل عام. ولذا فإن الاجتهاد في بلورة **صيغة توافقية ضمن «شراكة وطنية»** هادفة لتقاسم الأدوار في هذه المرحلة قد يشكل خطوة إيجابية على مسار بناء مشروع ديمقراطي سليم(14).

13. إذا كانت هذه الانتفاضة العربية الكبرى قد برّأت شعوبنا العربية من الكثير مما كانت توصم به من بعض قوى الداخل والخارج من خوف وخنوع واتكالية وانتظارية تصل حدَّ العدمية أحيانا...، فإنها قد أبرزت أيضا قدرة هذه الشعوب على لمّ شملها وجمع مكوناتها ورصّ صفوفها وتوحيد فائق لقواها داخل المجتمع الواحد.

وهكذا تجلى، للمراقب والمتابع والباحث المهتم، أن ما كان يلجأ إليه بعض الأنظمة هروبا من أزمته إلى الأمام من تخويف من أن تؤدي هذه الاحتجاجات **إلى تفجير خطير لعشائرية أو قبلية أو**

صراعات إثنية أو مذهبية أو دينية أو حتى إلى احترابات أهلية مدمرة... لم يكن سوى مجرد وهم أو ادّعاءات مقصودة مغرضة. كما أن «**فزّاعة الإسلام السياسي**»، التي كانت تشهرها هذه الأنظمة أمام الداخل والخارج، تخويفا من هيمنة الإسلاميين على مقاليد الحكم في المستقبل، وتحويل المجتمع إلى «**إمارات إسلامية**» تعيد بلداننا إلى عهود ماضية غريبة عما تنشده نخبنا من دولة مدنية حديثة ديمقراطية مواكبة لمستجدات التحول الحضاري... إن هذه الفزاعة، كما أسلفنا، قد أثبت الواقع العيني بطلانها وتهافتها. فقد شارك «**الإسلاميون**»، بشكل ما وبقدر معين، في الكثير من محطات هذا المد الثوري العربي الدائر الآن. كما اتسمت هذه المشاركة، لدى بعض الحركات الإسلامية المعتدلة بالذات، بروح عالية للمواطنة، واحترام الحس الثوري العام، وقراءة حكيمة ودقيقة أحيانا للوقائع والمعطيات وسيرورة الأحداث... وقد كان من نتائج هذا «**السلوك السياسي**» الذكي أن أزاح عنها وصمة «**البُعبع المخيف**»، وأظهر حجمها العادي كمكون طبيعي في الحقل السياسي والاجتماعي يمكن أن يكون لتجربته مستقبلا في مشروع البناء الديمقراطي وإدارة الشأن المجتمعي العام نتائج ذات مردود إيجابي مفيد. الأمر الذي يضمنه توفير فرص متكافئة لاندماج كل مكونات المجتمع في مسار «**تنمية سياسية**» واجتماعية متوازنة شاملة[15].

14. أبانت كل من تجربتي تونس ومصر بعض تحديات مرحلة ما بعد الثورة، على الأقل بعد إسقاط رأسي النظام. ويبدو أن «**إشكالية العدالة الانتقالية**» تعد من بين أكبر هذه التحديات. إن مطلب القصاص والمحاكمة ومعاقبة الفاسدين والمجرمين من حكام

ومسؤولي النظام الذي قامت ضده هذه الاحتجاجات لا يمكن أن يتحقق في إطار «**عدالة مرحلية تامة ومطلقة**»، بل فقط ضمن عدالة نسبية محدودة. ذلك أن ما اقترفه هؤلاء من أفعال وممارسات قتل أو تعذيب للمواطنين، ومن نهب مرعب لثروات وخيرات البلاد، واستحواذ كبير على أراضي وأملاك وممتلكات الدولة ومنشآتها الإنتاجية عبر خوصصة مغرضة غير مشروعة... يرقى بعضه إلى مستوى الجرائم المعقدة أو حتى إلى جرائم ضد الإنسانية. وهي جرائم - نظرا لارتباطها بالفساد في مفهومه المادي والرمزي الشمولي - تتداخل فيها أبعاد قانونية وقيمية واجتماعية وإنسانية داخلية وخارجية ظاهرة ومضمرة متشابكة مركبة... يصعب الإمساك دائما بخيوط بعضها وتحديد وحصر جوانبها القانونية، وبالتالي محاكمة كل مرتكبيها - سواء كانوا أفرادا أو مجموعات أو مؤسسات... - وفق تدابير وإجراءات قضائية فعالة وسريعة تحقيقا لبعض مطالب المرحلة الانتقالية هذه.

ولذا فإنه من المفيد، استفادة من دروس وتجارب بعض الأمم والشعوب، أن يتم تدبير مطالب «**عدالة انتقالية**» حكيمة هادئة وهادفة عبر اعتماد مجموعتين متكاملتين من الوسائل والآليات التي بإمكانها أن تساهم في تحقيق نسبي لهذه العدالة. وهكذا يمكن مرحليا المزاوجة، من جهة، بين **آليات المتابعة والمحاسبة والمحاكمة**، استعادة لبعض الحقوق المسلوبة أو الضائعة وضمانا لعدم الإفلات من العقاب ولأخذ العبر الممكنة، وفق قضاء مستقل نزيه وعادل... ومن جهة أخرى، بين **آليات المصالحة الخاصة أو الوطنية الشاملة** المستهدفة لجبر الضرر واسترداد الحقوق (من أموال وأصول وامتيازات غير مستحقة...). وذلك من أجل طي

صفحة الماضي، وتوطيد دعائم السلم الاجتماعية، والتوجه نحو المستقبل بلا ضغائن أو أحقاد، أو مشاعر الانتقام والتشفي، أو الدخول في أي صراعات أو فتن طائفية أو مذهبية مدمرة... وإنما في إطار صف وطني موحّد متوافق حول غايات ومقومات مشروع «**المجتمع الديمقراطي الحداثي الممكن**»، وبأقل الخسائر والأكلاف المادية والمعنوية المتوقعة...[16].

15. وربما كان أبلغ الدروس المستفادة من هذا الحراك العربي، سواء بالنسبة للمجتمعات التي طالها وغيّر بعض مقوماتها، أو التي ما يزال متواترا فيها، أو التي هبت عليها بعض رياحه، أو التي ما تزال تترقب ذلك، هو أن **الإصلاح المجتمعي الشمولي** المتوازن والمتكامل البرامج والمسارات والمشاريع والخطط الإنمائية المعقلنة... هو الحصانة المنيعة للمجتمع من التحلل والتفكك والاهتراء والعواقب والمآلات الوخيمة، وهو الضمانة القوية لاستقرارها واستمراريتها وأمنها الاجتماعي بالمفهوم السوسيولوجي العام لمعنى الأمن، أي في أبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية الذاتية والموضوعية المتناغمة...

إلا أن هذا الإصلاح المنشود لا يمكنه، في تقديرنا، أن يتحقق إلا إذا استند، ضرورة، على **رؤية استراتيجية واضحة المعالم، وعلى مشروع إصلاح سياسي ديمقراطي تدرجي متواصل الحلقات**، يقطع - بشكل مخطط عقلاني هادف، ولو ضمن حدود وممكنات هذه القطيعة النسبية بالطبع - مع ما تعيشه مجتمعاتنا من أوضاع متردية للحكم الفردي والتسلط والاستبداد والفساد والتخلف السياسي والحضاري، والدوران في الحلقات المفرغة لإصلاحات سوسيوسياسية واهمة مضللة معطوبة، وللفقر والتبعية والاغتراب والضياع...

كما أن هذا الإصلاح الديمقراطي الحداثي والتنموي الشمولي المأمول لن يكون ناجعا وفعالا إلا إذا انطلق من أهداف ومقومات وأولويات واقع المجتمع المعني، وليس مجرد خضوع لإملاءات أو تعليمات مراكز القرار المهيمنة على المستوى الدولي، رغم ما يمكن أن يكون لها من صلاحية منهجية أو إجرائية أحيانا. يستلزم الأمر، إذن، أن يكون هذا الإصلاح «**مندمجا**» **في مكونات شروطه الخصوصية نابعا منها**، من جهة. ولكنه، من جهة أخرى، يجب أن يكون، بالموازاة مع ذلك، منفتحا متواصلا مع مشتركاته الإنسانية ومحيطه الكوني، ومتبادلا مع مستجدات ومطالب ورهانات لحظته الحضارية الراهنة المتحولة... على أن يكون ذلك موجها بـ «**مشروع مجتمعي**» متكامل: فلسفة وغايات ومضامين وآليات اشتغال وعمل وإنجاز وتقييم لنتائج الخطط والتجارب...[17].

وهنا يمكن أن نستحضر «**مشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير أو الموسع**»، والذي برز إلى الوجود في مستهل تسعينيات القرن الماضي. فلقد طرح هذا المشروع الغربي على الأنظمة مجموعة مما سمي بـ «**مشاريع الإصلاح السياسي أو الديمقراطي أو الاجتماعي**». وارفق ذلك بترسانة هائلة من الخطط والبرامج والتصورات وأساليب المساعدة والدعم والتمويل... مما ما يزال الآن مثار جدل حاد بين العديد من القوى السياسية والاجتماعية، وخصوصا حول مصداقية وشفافية أغراضه العلنية منها والمضمرة[18].

غير أننا، إذا كنا لا يمكن أن نلغي بالمرة كل الجوانب الإيجابية للتعاون مع الغرب، والمتمثلة أساسا في تمويل بعض التعاونيات القروية والحضرية والمشاريع التنموية، وفي توفير قروض صغرى ومتوسطة للكثير من الهيئات والجمعيات الإنمائية وللشباب والنساء...، فإن هذا

ينبغي ألا يلغي بالمقابل ضرورة وعينا بأن الغرب (أوروبا وأمريكا) ليس جمعية إحسانية خيرية مستعدة دائما لإنفاق أموالها وهدر جهودها البشرية هكذا خالصة لوجه الله. وإنما تفعل ذلك انطلاقا من تخطيط استراتيجي معقلن يتواءم مع دعم أهدافها وتموقعاتها ورهاناتها ومصالحها السياسية والاقتصادية وتدخلاتها بل وحتى حروبها في المنطقة. والتي تريد، بلا شك، أن تعيد تشكيل خريطتها السياسية والاجتماعية والإقليمية والدولية... وفق منطق يجعل من مشاريع وخطط الإصلاح المطروحة على الوطن العربي خادمة بالأساس لرهانات وتوجهات ومصالح القوى الغربية الراعية لهذه «**الشرق أوسطية**» بكل مرجعياتها وأهدافها وتموضعاتها ما ظهر منها وما بطن[19].

لذا فإن الفيصل في تعاملنا مع الغرب هو أن نعمل على أن تتوفر مجتمعاتنا العربية – ولاسيما بعد هذا الحراك الثوري الدائر الآن – على ما أكدنا عليها سابقا، أي **امتلاك رؤية استراتيجية واضحة ومتناغمة لإصلاح اجتماعي وسياسي شامل** منبثق من حاجات وخصوصيات وهوية الذات الوطنية والقومية، ولكنه متواصل ومنفتح في نفس الوقت على أبعاده الإنسانية وسياقه الكوني الحضاري العام.

هوامش وإحالات بيبليوغرافية (VI)

(1) عن تفاعل الأدب والإبداع مع الظرفية الثورية، عُد إلى:
- محمد برادة: الإبداع والظرفية الثورية، جريدة «**المساء**»، المغربية، بتاريخ: 2011/06/28.

(2) ميشيل بروندينو: حداثة جرامشي، في: مجموعة مؤلفين (تحرير ميشيل بروندينو/الطاهر لبيب): «**جرامشي في العالم العربي**»، ترجمة كاميليا صبحي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، المشروع القومي للترجمة 315، الطبعة الأولى، 2002، ص ص (97–117).

(3) من أهم ما كتب في نقد المعرفة الاستشراقية، انظر مثلا:
- إدوارد سعيد: الاستشراق: المعرفة – السلطة – الإنشاء، ترجمة كمال أو ديب، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، الطبعة العربية الأولى، 1981، ص ص (211–325).

(4) تعبر عن هذه المسألة تلك المواقف المتباينة لأمريكا وأوربا وعموم الدول الغربية وكذلك دول الجوار مثل تركيا وإيران إزاء الثورات العربية والحركات الاحتجاجية في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا والأردن والبحرين...إلخ. ذلك أن ما يؤسس هذه المواقف هو الهدف المصلحي والمبيت الإيديولوجي والتموقع الجيوسياسي والاستراتيجي ضمن «**لعبة أمم**» دولية يتم فيها تداول أو تقاسم أو تبادل الأدوار والمواقف والمصالح والرهانات... بل وحتى تدافعها أو تشابكها أو تصارعها أو تناقضها... ولو في إطار قواعد لعب علنية كانت أو مضمرة. الأمر الذي يتطلب من مجتمعاتنا العربية وعيا نقديا وحضاريا بأبعاد ودلالات وآثار هذه المواقف والمراهنات المتعددة.

(5) د. مجدي حماد: جامعة الدول العربية: مدخل إلى المستقبل، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة «**عالم المعرفة**»، العدد 299، ديسمبر 2003/يناير 2004، ص ص (417–468).

(6) لعل مما يبرز الوعي الثقافي والسياسي للعديد من فصائل شباب الثورة تلك الأساليب والرؤى النقدية التي عالجوا بها عبر مختلف وسائل الإعلام والاتصال والتواصل – قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية شائكة. حيث تناولوها بقدر لا يُستهان به من عمق النظر والتناسق المنطقي والوضوح الفكري... وهو معطى هام يتطلب منا جميعا مراجعة نقدية لما يحمله بعضنا من منظورات انتقاصية قدحية لـ «**ثقافة الشباب**» سواء في أبعادها المعرفية أو السوسيولوجية بشكل عام.

(7) لا ريب في أن ثقافة هؤلاء الشباب في بُعدها الثقافي والتواصلي، وكذا وعيهم

بمشكلات الظرفية الراهنة من بين أهم عوامل تمكينهم من تفجير احتجاجات الجموع وقيادتها إلى جانب من شارك فيها من فئات وفعاليات فكرية وسياسية واجتماعية من أجيال مختلفة غير أن ذلك لم ينزع عن هؤلاء الشباب صفة المبادرة والريادة، كما أشرنا إلى ذلك في مظان هذه الدراسة.

(8) ارجع بشأن ذلك إلى الملفات التي سبقت الإشارة إليها، والتي أوردتها مجلات **«الآداب، الدوحة، رهانات، المستقبل العربي...»**.

(9) عُد إلى نفس الملفات المذكورة في الهامش السابق.

(10) وعن المفهوم السيوسيولوجي للنخب، وعن دورها ووضعها في المجتمع الحديث والمجتمع العربي أيضا، انظر، على سبيل المثال:

- ت. بوتومور: النخبة والمجتمع، ترجمة جورج جحا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، 1988، ص ص (5–69).
- د. عاطف أحمد فؤاد: الصفوة المصرية: قضايا وانتماءاتها، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، 1985، ص ص (71–132).
- د. محمد بن صنيّان: النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (سلسلة أطروحات الدكتوراه – 38). الطبعة الثانية، 2005.

- Cf. R. Dahl: Qui gouverne? Ed. A. Colin, Paris, 1971.
- Cf. E. Suleiman et H. Mendras (dir.): Le recrutement des élites en France, Ed. La Découverte, Paris, 1995.

(11) لقد بلغت هذه المواجهة العُنفية أوجها في بعض المجتمعات المنتفضة متجلية في أساليب وحشية للتعذيب والقتل وتشويه الجثث وبتر أو اقتلاع أعضاء الأحياء والأموات، كما حصل للفنانين السوريين إبراهيم قاشوش وعلي فرزات... وفي حالات أخرى، مثل اليمن وليبيا، تمت محاولات جر المجتمع المحتج إلى انقسامات أو احترابات فئوية... والواقع أن بعض هذه النماذج غير السوية تحتاج إلى مقاربات سيكوسوسيولوجية أنثروبولوجية معمقة، كما أوضحنا ذلك في حينه.

(12) ولذا فإن العديد من نماذج الدول في مجتمعاتنا العربية والعالمثالثية يندرج في إطار ما أصبح يُدعى بـ **«الدولة الفاشلة»**. انظر بهذا الصدد:

- مجموعة باحثين: طبيعة الدولة الفاشلة (ملف)، ترجمة د. شهرت العالم، مجلة **«الثقافة العالمية»**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 117، مارس 2003، ص ص (48–107).

(13) Cf. T. Adorno: Etudes sur la personnalité autoritaire, Ed. Allia, Paris, 2007.

(14) عن هذه القضية، عُد إلى بعض ما كتبه سمير أمين عن حالة مصر بالذات، والتي يمكن الإفادة منها عربيا:

- سمير أمين: ثورة مصر وما بعدها، مجلة «**وجهة نظر**»، الرباط، العدد 49، السنة 14، صيف 2011، ص ص (51–55).

(15) على أن تكون هذه المشاركة على أساس المواطنة المتكافئة ارجع، فيما يتعلق بهذه القضية إلى:

- مجموعة مؤلفين (تحرير علي خليفة الكواري): المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001.
- فريتس شتيبات: الإسلام شريكا: دراسات عن الإسلام والمسلمين، ترجمة عبد الغفار مكاوي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة «**عالم المعرفة**»، العدد 302، أبريل 2004، ص ص (127–160).

(16) عُد، حول هذه القضايا، إلى:

- جاك دريدا: المصالحة والتسامح وسياسة الذاكرة، دار توبقال، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2005.
- مجموعة باحثين وفعاليات مجتمعية: المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، تقرير حول «**50 سنة من التنمية البشرية بالمغرب وآفاق سنة 2025**»، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 2006.
- أحمد شوقي بنيوب: هيئة التحكيم المستقلة: مسار المقاربة المغربية لتسوية ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، 2004.

(17) محسن عوض وآخرون: الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي والفعل الثوري (2001–2011)، مجلة «**المستقبل العربي**»، بيروت، العدد 388، السنة 34، يونيو/حزيران 2011، ص ص (50–82).

(18) مجموعة مؤلفين: التحديات «**الشرق أوسطية**»، الجديدة والوطن العربي، (أعمال ندوة فكرية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2000.

(19) د. سعيد اللاوندي: الشرق الأوسط الكبير: مؤامرة أمريكية ضد العرب، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص ص (43–118) وص ص (211–282: حول: نصوص ومبادرات الإصلاح).

- فهمي هويدي: وهم الشرق الأوسط الجديد، جريدة «**الشرق الأوسط**»،

بتاريخ 2006/07/27.

من المفيد أن نشير هنا إلى أن بعض الطروحات المنتقدة لثورات الربيع العربي ترى أن ما يحدث في مجتمعاتنا من انتفاضات واحتجاجات ليس، في عمقه، سوى تنزيل عملي لأهداف وسياسات ومؤامرات غربية ضد العرب والمسلمين، منها ما هو علني ومنها ما هو مضمر. وذلك بغرض إعادة صياغة «**شرق أوسط جديد**»، يخدم، في خرائطه ومكوناته وفعالياته وإمكاناته، المصالح والتوجهات والتموقعات الجيوبوليتيكية لإسرائيل ولحماتها وحلفائها في أمريكا والغرب عموما... إن ما يجري يندرج في مجمله في إطار المنظور الأمريكي لـ «**الفوضى الخلاقة**»، التي ينتظر منها أن تسفر عن إعادة تشكيل لبُنى وخرائط هذا الشرق الأوسط المنشود كما تخطط له ولـ «**إصلاحه ودمقرطته وإنمائه وتطويره**» مراكز القرار الغربية في ظل النظام الدولي الجديد المعولم. غير أن هذه الطروحات تحتاج، في تقديرنا، إلى نقاش جاد وبحث معمق، بعيدا – ما أمكن – عن الأحكام المسبقة والمبيّتات الإيديولوجية والمواقف الجاهزة. لذا وجب التنويه والتذكير.

- Cf. Tariq Ramadan: L’Islam et le Réveil Arabe, Ed. Presses du Chatelet, Paris, 2011.

(VII)

الانتفاضة العربية الكبرى والمستقبل: عن «المشروع النهضوي العربي» والمد الثوري: أي علاقة منشودة ممكنة؟

لقد حاولنا، فيما سبق، ملامسة بعض جوانب الحراك الثوري الجاري في الوطن العربي، وذلك بهدف طرح ما هو ممكن ومتاح حول بعض أبعاده ودلالاته من أسئلة وملاحظات نقدية أولية. مع ضرورة الوعي بما يكتنف هذه اللحظة التاريخية في مجتمعاتنا من زخم في تواتر وتسارع التغير والتحول، مما يستوجب التحوط المنهجي في تقديم الأجوبة السريعة واتخاذ المواقف والأحكام الجاهزة. لذا يبدو لنا مفيدا، في هذا المقام، أن نعيد استجماع وتكثيف بعض الملاحظات والخلاصات الأساسية، لا بهدف الاستعادة والتكرار، وإنما من أجل التذكير بأهميتها الوازنة، ولاسيما فيما يرتبط باستثمار إيجابيات هذه الانتفاضات الثورية في **رفد مشاريع النهوض والتجديد في سياقنا العربي وطنيا وقوميا**. ونأمل أن يكون فيما سنقدمه لاحقا من ملاحظات أو تساؤلات بعض ما يستجيب لهذا المسعى الفكري والمنهجي العام. ونوجز أهمها فيما يلي:

1. يستخلص، من تواريخ الثورات الإنسانية مهما كانت سياقاتها ومجالاتها: (زراعية، صناعية، معرفية، تواصلية، أو سياسية اجتماعية

وثقافية وحضارية...)، أن كل ثورة هي، من زاوية مقاربتها **كظاهرة اجتماعية**، بمثابة «**سيرورة تراكمية**» حتى ولو حدثت، في مرحلتها الأولى، دفعة واحدة وبشكل سريع مفاجئ أحيانا. ولذا فإن **الثورة هي مواصلة اجتماعية دينامية لآنات ومراحل الهدم والبناء وإعادة البناء ثم التجديد والتطوير والابتكار**... مما يدخل المجتمع في دورات انتقال متعدد الجوانب والمجالات والعمليات... وهو واقع ثوري يتطلب من مختلف الفاعلين المعنيين تعاملا ذكيا وهادئا مع متغيراته ومعطياته ومطالبه ومصاعبه... وذلك بما هو واقع نسبي جديد لم تتضح معالمه بشكل جلي كلي. الأمر الذي يلزم هؤلاء بالارتقاء بمستوى فهمهم لنجاح الثورة ومهامها إلى مرتبة **الذكاء السياسي** المدعوم والموجه بـ: «**حس عملي**: **Sens pratique**» قمين بتحصين مكتسبات الثورة واستثمارها بشكل سليم منتج في مسارات التنمية والتحديث والبناء الديمقراطي المتوازن... أي فيما قامت هذه الثورة/الثورات من أجل تحقيقه، طلبا لتغيير جذري للواقع الراهن المهترئ في مجتمعاتنا[1].

2. يستفاد من ذلك أن الثورة هي، بالضرورة وبطبيعة روحها وأهدافها، **توجه نحو المستقبل**، أو هكذا يجب أن تكون في مفهومها التقدمي وصبوها إلى التحرر من ثقل الرديء والقديم، وإلى البناء المتجدد على أنقاضه المتهالكة. غير أن هذا الفهم الإيجابي والمستقبلي للثورة لا يمكنه أن يحقق مضمونها على الأرض إلا إذا امتلك المجتمع المعني، بكل نخبه وفاعليه، **رؤية واضحة ومتناغمة حول مواصفات ومعالم هذا المستقبل المنشود** الذي ينبغي توجيه الفعل الثوري نحو المساهمة في بنائه. فليس

مضمونا – في وضعية ضبابية أو غياب هذه الرؤية المطلوبة – أن تتجه كل ثورة نحو المستقبل، بل قد تكون متى توفرت لها شروط ذلك، تراجعا إلى الماضي أو ارتماء في أحضان مجاهيل ومتاهات غير مضمونة العواقب والمآلات. إن ما يدعوه البعض **بالفطنة أو العبقرية أو الحكمة السياسية أو الذكاء الحضاري للشعوب والمجتمعات** هي ما يحدد نمط تعاملها مع وقائع وأحداث تاريخها، ويشرط نجاح ثوراتها، أو الزج بها في غياهب فوات سوسيوتاريخي سحيق، كما حصل لمجتمعاتنا العربية في الكثير من محطات تاريخها القديم أو الحديث والمعاصر معا[2].

3. يستلزم الأمر إذن – وفي هذه المرحلة الانتقالية العصيبة من تطور مجتمعاتنا بما فيها تلك التي لم تستكمل أي مرحلة من ثوراتها – تجميع كل القوى السياسية والثقافية والاجتماعية الحية والفاعلة في إطار ما يمكن تسميته «**كتلة وطنية تاريخية**» تؤسس لمعايير وأسس ومقومات المستقبل الديمقراطي المراد في المجتمع المعني. وذلك في إطار السعي إلى بلورة تشاركية لـ «**مشروع مجتمعي واضح المعالم والرؤى متكامل المكونات**». مشروع يفترض أن يساهم الجميع في صياغته وتشكيل مضامينه وتوجهاته وآليات اشتغاله بلا إقصاء أو تهميش، وأن يقبل الكل أيضا بمقتضيات توافقاته وتعاقداته وقيمه ومبادئه وشروط تنزيله والعمل به على مستوى النظرية والممارسة في آن[3].

وهنا يمكن أن نستحضر أدوار ومهام الأحزاب السياسية والهيئات النقابية ومؤسسات المجتمع المدني وكل النخب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية... وما يجب أن تعتمده راهنا من **إعادة تأهيل وتجديد لأطرها وهياكلها وتوجهاتها الفكرية والسياسية وأساليب**

تدخلاتها... وتطويرها، بشرا ومضامين ثقافية وأشكالا تنظيمية وقانونية وتدبيرية وحكامة جيدة...، وذلك حتى ترتقي بنفسها إلى مستوى الانخراط الإيجابي المنتج والفاعل في مجمل رهانات هذا الاستحقاق التاريخي الكبير، مساهمة بذلك في تنمية سياسية واجتماعية متكاملة متوازنة[4].

4. ولعل من أهم ما يتطلبه هذا الاستحقاق من تلك النخب والقوى الاجتماعية والسياسية المعنية هو تجنب الانزلاق - في إطار الحوار الوطني والتعامل السياسي - نحو أي مواقف أو حلول حدّيّة أو جذرية واحدة ووحيدة لا ترى لها أي بديل ممكن سوى ما ينسجم مع تصورها الخاص مهما كانت قوته ومصداقيته الاجتماعية. وذلك درءا للصراعات أو النزاعات الفئوية أو الطائفية أو القبلية أو الإثنية أو الدينية وغيرها. إن **الاتجاه نحو اعتماد حلول مرنة للمشكلات المستعصية وآفاق مفتوحة على كل التوجهات الفكرية والسياسية والإيديولوجية والدينية والمذهبية...**، وخاصة في ظروف هذه المرحلة التحولية التي أعقبت - أو التي ما تزال تزامن - بعض تجارب هذا المد الثوري العربي، هو ما ندعو إلى تبنيه في هذه الظرفية الحاسمة بالذات.

إن الجدل الدائر حاليا حول **مدنية الدولة** مثلا، وحتى لو قبلنا من حيث المبدأ بهذه الدولة في مدلولها العام، ينبغي ألا يفضي إلى تجاذبات فكرية وقانونية وسياسية ودينية ودستورية لا نهاية ولا مخارج لها أحيانا. وإنما ينبغي أن يركز على الأسس والمبادئ العامة والقواسم المشتركة التي يمكن أن تعمل على تكتيل وتوحيد كل قوى المجتمع للمشاركة في بناء أسس هذه **الدولة الوطنية** المنشودة وتدبير مجالاتها ودواليبها بلا اجتثاث أو إقصاء قصدي أو غير

مقصود. أما ما يفرق بين هذه القوى ويباعد من «**تناقضات ثانوية**» فإن حلها يصبح ممكنا ومتاحا بعد إنجاز تلك التوافقات حول الأسس والمشتركات الكبرى المشار إليها فيما سبق[5].

إن ما جعل **الدولة الوطنية** في المجتمعات الغربية قوية متماسكة وممثلة لكل مكونات المجتمع هو أنها راهنت – عبر سيرورة تشكلها التاريخي – على المكاملة بين ثلاثة مكونات أساسية: **أولهما الدولة**، بما هي إطار تعاقدي وفاقي معبر عن كل شرائح وقوى وتوجهات المجتمع، ممثل لها كلها، لأنها هي التي أنتجته (أي مكون الدولة) بشكل ديمقراطي سليم، **وثانيها المجتمع** بما هو وحدة جغرافية وبشرية وثقافية تتم فيها عمليات الإنتاج والتبادل والتفاعل الاجتماعي في فضاء محدد الخصوصيات في الزمان والمكان، **وثالثها الأمة** باعتبارها ذلك الإطار أو المفهوم السوسيوتاريخي والحضاري الذي يعبر عن مقومات الهوية الثقافية والإيديولوجية والمعتقدية والحضارية لمجموعة بشرية معينة قد تتجاوز – بكل اختلافاتها ومكوناتها الإثنية أو الاجتماعية...– حدود المجتمع الواحد، كأن نقول مثلا: الأمة المغربية، أو الأمة العربية، أو الأمة الإسلامية... إلخ. وذلك حسب تغليبنا لعنصر ما أو عدة عناصر محددة في هذا التوصيف أو ذلك. إن التكامل التناغمي بين كل هذه المكونات في إطار **دولة وطنية وفاقية** هو ما نفتقده في بلداننا العربية حيث تصوغ الدولة التسلطية قسريا مجتمعها على مقاسها الخاص بدل أن يكون هو الذي أفرزها لتمثيله والتعبير عن خصوصياته وتوجهاته بشكل ديمقراطي سليم. وبذلك تفقد هذه الدولة شرعيتها ومصداقيتها وتجذرها الاجتماعي، وتشتغل في شبه خواء سوسيوثقافي وسياسي مريع[6].

5. تعمنا الدروس، المستفادة من تواريخ الثورات الناجحة خاصة، أنه يُنتظر من كل ثورة حقيقية عميقة أن تفضي إلى توفير الشروط المناسبة لبلورة «**ثقافة جديدة» قوامها فكر حداثي مستنير ومعرفة متجددة ومنظومة قيمية وأخلاقية داعمة لمبادئ الحق والخير والجمال، ولكل القيم والممارسات السوسيوثقافية المكرسة لحرية وحقوق وكرامة الإنسان في المجتمع**. وهنا يمكن استحضار الدور التنويري المطلوب لكل نخب الثقافة والفكر والسياسة في تشكيل أسس ومضامين هذه الثقافة الجديدة. وذلك بعد أن حصل، في مجتمعاتنا العربية تحديدا، **شبه طلاق بائن بين الثقافة والسياسة، مما** أدى إلى بروز نموذج للمثقف المستقيل من السياسة والمتحفظ على ممارساتها أو المتعامل معها بشكل نفعي أو حتى انتهازي أحيانا، وأيضا إلى ظهور نموذج السياسي النابذ للثقافة الناظر إليها برؤية انتقاصية إذ أنها في تصوره بلا وظيفة أو جدوى. وهكذا تفقد الثقافة أحد محركات وموجهات اهتماماتها ومشاغلها الاجتماعية التي لن تجدها سوى في السياسة أساسا، كما تغدو السياسة ممارسة غُفْلا بلا مرجعيات فكرية أو أطر إرشادية موجهة. وفي إطار تحول الثقافة إلى مجرد حقل لإنتاج نظري للأفكار أو المنتوجات الإبداعية أو إلى مجال خبرة تحت الطلب...، وتحول السياسة بدورها إلى مجرد ممارسة فنية لقواعد لعب وتحايل أو حتى فساد أحيانا، وبلا استناد على أي مبادئ أو أخلاقيات أو قيم هادية للتفكير والسلوك... تنزلق الثقافة والسياسة معا إلى مهاوي رداءة فكرية وسياسية وقيمة، لا تساهم في بناء الثقافة الجديدة المنشودة، فتظل بالتالي عاجزة عن التأسيس لأي تنمية ثقافية أو سياسية أو اجتماعية متكاملة، بل تشكل، عائقا أمام إمكانات وفرص تحقيق هذه التنمية بالذات[7].

وهنا يمكن أن نستحضر الدور الخطير الذي يمكن أن تلعبه هنا وسائل الإعلام والاتصال والتواصل والمعلوميات وتقانات الطبع والنشر والتوزيع والبث وترويج المعلومات وتسويق القيم والأفكار وأساليب سبر الأراء وصناعتها... إلخ. ولذا فإن **إصلاح كل مكونات المنظومة المرتبطة بحقول الثقافة والتربية والإعلام** قد أصبح، في ظل إكراهات العولمة «**مجتمع المعرفة**» وتحديات «**الثقافة الكونية للنظام العالمي الجديد**»، مطلبا لامناص من تحقيقه. وذلك لردم تلك «**الفجوة المعرفية والحضارية**» التي تفصلنا الآن عن المجتمعات الغربية المتقدمة(8).

6. نركز على أهمية الملاحظة أعلاه انطلاقا من وعينا بأن الديمقراطية – وهي المطمح الأكبر لما بعد الثورة – لا تتمثل فقط في مجرد آليات أو مؤسسات أو أجهزة أو أي مقومات مادية أخرى، وإنما هي، بالإضافة إلى ذلك أي إلى كونها منهجا في تدبير الشأن المجتمعي العام، «**ثقافة مجتمعية شمولية» بالمعنى السوسيوأنثرولوجي لمفهوم الثقافة، أي أنها منظومة قيم ومبادئ ومعايير ورؤى للعالم... إلخ.**

ينبغي نشرها وتعميمها والتربية عليها لتصبح مترسخة في التفكير والوجدان موجهة للسلوكات والعلاقات الاجتماعية والتبادلات المادية والرمزية. ولذا فإن الديمقرطية لا تستنسخ – حتى ولو بعد ثورة – وإنما يجب أن تُستنبت منهجا وثقافة في تُربه سياقها الخاص، متفاعلة مع خصوصياته ومقوماته السوسيوحضارية المتعددة، ومتواشجة، في الآن ذاته، مع السياق الكوني للحظتها الكونية الإنسانية التي تنتمي إليها(9).

ينبغي إذن ألا تظل هذه الديمقراطية، التي قامت الثورات العربية من أجل نُشدانها، مجرد رواسم خطابية ومظاهر شكلية بلا مضمون،

ولا ديمقراطية نُخب مُتنفذة من دون ديمقـــراطيين، وإنمـــا يجـــب تجذيرها، ثقافة ومُمارسة عملية، في مفاصل النسيج المجتمعي العام. وهنا يمكن أن نؤكد، كما أسلفنا، على الوظائف الحاسمة التي ينبغي أن تؤديها نظم التربية والتعليم وتكوين المواطن، وكذلك وســـائل الإعلام والاتصال والتواصل، ومختلف مؤسسات الثقافة ومنظمات المجتمع المدني مثل الجمعيات والنـــوادي والأحـــزاب والنقابـــات والهيئات المهنية وغيرها... وذلك للعمل المتنـــاغم والمتكامـــل في الرؤى والمشاريع من أجل جعل الثقافة الديمقراطية مستوعبة ومتبناة في المؤسسة التربوية والمصنع والمنشأة الإنتاجية كالمقاولة ونحوهـــا، وفي المرفق البيروقراطي والمصالح الإدارية والاجتماعيـــة، كمـــا في الأسرة والشارع ومختلف مجالات ومؤسسات الفضاء الاجتمـــاعي العام(10).

7. من المفيد أن نذكر في هذا السياق بمعطى تاريخي وحضاري هـــام، ألا وهو **أن أفكار النهضة والتجديـــد والإصـــلاح في الـــوطن العربـــي ليست وليدة اليوم**. فمنذ ما يربو على القرنين أحدثت **حملة نابليون** على مصر بالمشرق العربـــي رجّة فكرية وتاريخيـــة هائلة حركت الأفكار الآنفة وأيقظت وعـــي العـــرب بـــتخلفهم الحضاري إزاء حداثة الغرب الصاعدة. ثم نضج هذا الوعي وتنامى في القرن العشرين على يد العديـــد مـــن رمـــوز ورواد النهضـــة والتجديد في الوطن العربـــي.

وبعد معاناة مجتمعاتنا – مع معاناة مجتمعات أخـــرى في العـــالم الثالث – من **هيمنة المد الاستعماري**، الذي لم يحقـــق لهـــا نهضـــتها المنشودة بقدر ما استغل مواردها ومقدراتها وحطم بنياتها التقليدية دون أن يؤسس بدلها بُنى حداثية جديـــدة مناســـبة ومندمجـــة في الســـياق

المحلي...، استطاعت مجتمعاتنا - بعد ما خاضته حركات التحرر الوطني فيها من حروب وانتفاضات وثورات ضد الاستعمار - أن تحصل على استقلالها. ومع أنه كان أقرب إلى كونه مجرد استقلال شكلي في الكثير من نماذجه، إلا أنها، شعوبا وحكومات، قد استبشرت به خيرا، آملة أن يمنحها فرصته مواصلة مسارها نحو النهوض والإصلاح[11].

ومنذ مستهل هذا الاستقلال في منتصف خمسينيات القرن العشرين المنصرم، انشغلت الدولة القطرية الناشئة في بلداننا العربية والثالثية بمهام رئيسية من بين أهمها: **استكمال مطالب التحرر والاستقلال** بكل ما يتطلبه ذلك من استحقاقات وآليات ترتيب البيت الداخلي وتنظيم العلاقة مع الخارج، ثم مهمة بناء **دولة** «**وطنية**» **حديثة** قادرة على تعويض الإدارة الاستعمارية في تدبير مجالات ومؤسسات المجتمع وفق أهداف وأولويات وتحديات محلية بالأساس، إضافة إلى **مهمة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وبشرية متكاملة ومستقلة** مستجيبة إلى طموحات وحاجات مرحلة ما بعد الاستقلال. وعلى الرغم من المجهودات المبذولة لإنجاز هذه المهام التاريخية الكبرى، فإن عوامل ذاتية وموضوعية متعددة، يصعب حصرها هنا ويختصرها واقع غياب مشروع مجتمعي توافقي واضح لمعالم النهوض والإصلاح والتنمية المنشودة، حالت دون تحقيق أهداف المرحلة وكسب رهاناتها الأساسية. ولذا فقد ظلت مشاريع البناء والتطوير ومخططات التنمية السوسيواقتصادية والتربوية والثقافية وغيرها، على ما كان لها من أهمية وأدوار إيجابية، متواضعة المردودية قياسا إلى أهدافها المعلنة، الأمر الذي جعل بعضها يبقى، في تقييم بعض البحوث والمقاربات، «**مخططات بلا تنمية**» حقيقية متوازنة[12].

وقد واصلت هذه «**التنمية المعطوبة**» إلقاء ظلالها وآثارها السلبية على مجتمعاتنا «**النامية**» مرورا بمراحل متعددة، من سياسات وبرامج «**التقويم الهيكلي**» المملاة من الغرب، إلى موجة «**الخوصصة**» التي فرضها تحرير الأسواق والاقتصاد في سياق العولمة الزاحفة، إلى مشاريع ومبادرات الإصلاح التي حملها معه بروز «**الشرق أوسطية الجديدة**» الآنفة الذكر. ولعل ما يجتاح مجتمعاتنا العربية الآن من موجات انتفاض عارمة مطالبة بالإصلاح والتجديد والتحديث والبناء الديمقراطي لا ينفصل، في عوامله ودواعيه، عن الثورة على ما ضاع منها – تحت حكم الاستبداد والشمولية والفساد وافتقاد البوصلة الهادية والمشروع الموجّه – من فرص وإمكانات للتطوير والنهوض وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة[13].

وإذا كانت فرص هذه التنمية قد تم تضييعها أو هدرها في واقع أوضاع التفكك القطري الداخلي والتشرذم والانقسام والتجزئة على المستوى القومي العربي، فإن ما أظهره ربيع الثورة العربي من تقارب في أهداف وهموم الشعوب العربي المرتبطة بالإصلاح والتجديد والديمقراطية والحداثة... يمكن أن يدفعنا إلى **التفكير في إمكانية تجاوز لهذه الحالة العربية من التشتت والتجزئة**، وخاصة فيما لو قدر لهذا الربيع العربي أن يثمر دولا وطنية مؤسسة على قيم ومبادئ المواطنة والديمقراطية والحداثة ووضوح **المشروع المجتمعي**...

والفكرة المفصلية هنا تتعلق بمدى مصداقية وجدية المراهنة على استثمار الآثار الإيجابية لهذه الحالة الثورية العربية الفريدة في رفد وتدعيم «**المشروع النهضوي العربي**» الذي يعاد طرحه وتداوله الآن باقتراح من «**مركز دراسات الوحدة العربية**» في بيروت، والذي أشرفت على إعداده ومراجعته نخبة من المفكرين والمثقفين والأكاديميين

العرب وفق رؤى جديدة ومتجددة لشروط وإمكانات وعناصر وآفاق النهوض الوحدوي العربي في ظل المستجدات المحلية والإقليمية والدولية، وبكل ما تحمله من تحديات ورهانات وممكنات التطور والتجدد والتكامل القومي[14].

وهكذا فإذا كان هذا الربيع العربي قد أصبح يُنظر إليه، من طرف مجمل الشعوب العربية الثائرة ونخبها وقياداتها من الشباب والقوى والفعاليات السياسية والاجتماعية، على أنه بمثابة بداية «**عهد ثان من الاستقلال**» تتحرر فيه مجتمعاتنا هذه المرة، لا من الاستعمار الأجنبي البائد في شكله التقليدي، وإنما من الاستعمار الداخلي الذي تمثله دولة الاستبداد والفساد والقمع والحكم الشمولي...، فإن التحدي الذي يطرح أمامها الآن هو: كيف يمكن الاستفادة من فرص وآفاق هذا المناخ الثوري الجديد في إعادة النظر الفكري والسياسي في مستقبل النهوض العربي وجعل هذا المناخ رافدا لهذا النهوض ورافعة محورية لإمكانات إنجاحه وتحقيق مقاصده التنموية والتحديثية المتكاملة...؟

يتطلب الأمر إذن - كما نعتقد، وترى فعاليات وقوى فكرية وسياسية وقومية متعددة...- القيام بـ «**مراجعة نقدية**» **للمفاهيم والتوجهات والبراديغمات والمرجعيات الفكرية والسياسية والحضارية لـ** «**مشروع النهوض الحضاري العربي**» الآنف الذكر. كيف يمكن الآن إعادة النظر النقدي في تحديده وتحديده لمفاهيم: الأمة والدولة والمجتمع، والوحدة والوطن والمواطنة والقومية، والهوية الحضارية والدينية، والتنمية والديمقراطية والحداثة...؟ وايضا لآليات وشروط وأنماط التكامل القومي المنشود... وكيف يمكن أن نجعلها منفتحة - بلا استنساخ أو تقليد - على بعض النماذج العالمية الناجحة، مثل

«**الاتحاد الأوروبــي**» الذي تربط مجتمعاتنا العربية به علاقات تبادليــة قوية؟[15].

وتظل النواة الصلبة للهدف المركزي من كل هذه الجهــود هــي المراهنة على إقامة «**نظام عربــي جديد متجدد**» مؤسس على رؤيــة حضارية منفتحة لتضامن أو تكامل قومي حداثي ديمقراطي بعيد عــن كل شوفينية أو تطرف أو إقصاء، مؤهل وقادر على تدبير عقلاني لمــا يزخر به الوطن العربــي من شتى أنماط التعدد والتنــوع والاخــتلاف الإثــني أو الجغــرافي أو الاقتصــادي أو الثقــافي، أو البشــري أو السوسيوحضاري العام. واعتبار كل ذلك لا بمثابة عوائــق أو إفقــار لمضامين مشروع النهوض العربــي، وإنما عناصر إغناء له مبدعة أصيلة، ومصادر تحصين وتمنيع وتقوية لمقدرات وإمكانات الأمــة ورهاناتهــا السياسية والحضارية...[16].

وإذا أدخلنا في الاعتبار ما أصبحت تتطلبه إكراهات العولمة مــن تشكيل لتكتلات وأحلاف إقليمية ودولية قادرة على الانخراط المستحق في شراكات ومشاريع وتبادلات اقتصادية وثقافية عالمية مختلفة، أدركنا كم يكون مفيدا ومؤثرا التوجه نحو بناء «**تكتُّل قومي عربــي**» علــى أن يكون تكامليا وديمقراطيا وتوافقيا مفتوحا قادرا على تأهيل الــوطن العربــي ليحتل مكانته اللائقة به في المنتظم الدولي الراهن، وليساهم في التأثير إيجابيا في مجريات الأحداث وفي ســيرورات اتخــاذ وتصــريف القرارات الدولية الحاسمة وعلى كافة الصعد والمستويات المتعددة...[17].

هوامش وإحالات بيبليوغرافية (VII)

(1) سمير أمين: ثورة مصر وما بعدها، مرجع سابق الذكر.

- Cf. p. Bourdieu: Le sens pratique(…), Ed. Minuit, Paris, 1980.

(2) ألفين توفلر: تحول السلطة: المعرفة والثورة والعنف على أعتاب القرن الحادي والعشرين، ترجمة لبنى الريدي، الجزء الأول، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سلسلة (الألف كتاب الثاني، 1995/181).

(3) Cf. Collectif: le projet: Un défi nécessaure face à une société sans projet, (ROPS: Laboratoire de Recherche opératoire en Sciences Sociales), Ed. L'Harmatton, Paris, 1992.

(4) مصطفى محسن: في التنمية السياسية (...)، مرجع سابق الذكر، ص ص (59–79).

(5) ارجع، حول هذه القضية للتوسع، إلى:

- مجموعة مؤلفين: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (سلسلة كتب المستقبل العربي – 19)، الطبعة الأولى، 2000.
- د. حسين سعد: الأوصولية الإسلامية المعاصرة بين النص الثابت والواقع المتغير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (سلسلة أطروحات دكتوراه – 52)، الطبعة الثانية، 2006.
- مجموعة مؤلفين: الحوار القومي – الديني (أعمال ندوة فكرية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1989، ص ص (257–358).

(6) انظر، حول هذه المسألة في أبعادها وجذورها المحلية والغربية:

- مصطفى محسن: سوسيولوجيا الدولة في مجتمعات العالم الثالث (...)، مجلة **«فكر ونقد»**، الرباط، السنة الثالثة، العدد 28، أبريل 2000، ص ص (30–46).
- عبد الله العروي: مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء– بيروت، 1981.

- Cf. A. Laroui: Les Origines sociales et culturelles du Nationalisme marocaine, Ed. Maspero, Paris, 1977.
- Cf. A Touraine: Production de la société, Ed. Seuil, Paris, 1973.
- Cf. M. Miaille: L'Etat de droit, Ed. Maspero, Paris, 1976.

- Cf. G. Balandier: Sens et puissance, Ed. P.U.F., Paris, 1981..

(7) انظر فيما يتعلق بالأدوار السوسيوثقافية للثورة:

- حنة أرندت: في الثورة، مرجع سابق الذكر.
- ألان وودز، فريد ويستون: الثورة المصرية (...)، مرجع سابق الذكر.

- Cf. Serge Jonas: Vers une sociologie des Révolutions, op. cit., pp. (11-18).
- In: Collectif: Sociologie et Révolution, op. cit., pp. (11-18).
- Cf. Rossana Rassanda: La Révolution culturelle et la structure sociale de la Chine Communiste, In: Sociologie et Révolution, op. cit., pp. (169-181).

(8) ننوه هنا بضرورة تجنب اختزال هذه «**الفجوة الرقمية**» في مجرد ابعادها الثقافية والإعلامية والمعرفية... إذ لها ابعاد وجوانب قيمية وسوسيوثقافية وحضارية وسياسية متعددة ومعقدة. عُد، للتوسع، إلى:

- د. نبيل علي/د. نادية حجازي: الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة «**عالم المعرفة**» العدد 318، أغسطس 2005، ص ص (11–96).

(9) عن المسألة الثقافية وعلاقتها بالحداثة والديمقراطية في الوطن العربي، عد إلى:

- مجموعة مؤلفين: الثقافة العربية: أسئلة التطور والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (سلسلة كتب المستقبل العربي – 29)، 2003.
- مجموعة مؤلفين: الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (سلسلة كتب المستقبل العربي – 30)، 2004.

- Cf. B. Badie: Le développement politique, Ed. Economica, Paris, 1984.

(10) ارجع، بشأن هذه المسألة، إلى بعض المقاربات العامة في:

- فيليب سيب: تأثير «**الجزيرة**»: كيف يعيد الإعلام العالمي الجديد تشكيل السياسات الدولية، ترجمة عز الدين عبد المولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت – مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الطبعة الأولى، 2011.
- إبراهيم بعزيز: دور وسائل الإعلام الجديدة في إحداث التغيير السياسي في البلدان العربية، «**المجلة العربية للعلوم السياسية**»، بيروت، العدد 31، صيف 2011، ص ص (173–188).

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم: تقرير المعرفة العربي للعام 2009 (...)، دبي، ص ص (127–160).

(11) مصطفى محسن: أسئلة التحديث في الخطاب التربوي بالمغرب: الأصول والامتدادات، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء – بيروت، الطبعة الأولى، 2001، ص ص (31–51)، وص ص (99–128).

(12) Cf. Jamil Salmi: Le Maroc: Planification sans développement (…), Ed., Maghrébines, Casablanca, 1978.

- Cf. B. Badie: Le développement politique, op. cit.

(13) انظر حول معضلة التنمية في الوطن العربي، النماذج التالية:

- د. يوسف صايغ: التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.
- د. علي خليفة الكواري: تنمية للضياع، أم ضياع لفرص التنمية؟(...)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (...): تقرير التنمية الإنسانية العربية للعم 2004: نحو الحرية في الوطن العربي، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2005، ص ص (153–171).
- مجموعة مؤلفين (تحرير: د. طاهر حمدي كنعان): هموم اقتصادية عربية: التنمية – التكامل – النفط – العولمة (دراسات في تكريم يوسف صايغ)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2005.
- د. أسامة عبد الرحمن: تنمية التخلف وإدارة التنمية: إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (سلسلة الثقافة القومية – 32)، الطبعة الثانية، 2003.
- مجموعة مؤلفين: الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية (ندوة فكرية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2005.
- جورج قرم: التبعية الاقتصادية، دار الطليعة، بيروت، 1981.
- عبد الخالق عبد الله: التبعية والتبعية السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986.
- مجموعة مؤلفين: حال الأمة العربية (2006–2007): أزمات الداخل وتحديات الخارج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص ص (9–35).

- مجموعة مؤلفين: حال الأمة العربية (2007–2008): ثنائية التفتيت والاختراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص ص (9–24).
- مجموعة مؤلفين: حال الأمة العربية (2009–2010): النهضة أو السقوط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص ص (113–134).
- د. حليم بركات: المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة التاسعة، 2006.
- د. حليم بركات: المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغيير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2000.
- Cf. Dris Guerraoui: Ajustement et développement, Ed. Toubkal, Casablanca, 1993.
- Cf. Dris Guerraoui et Xavier Richard: Stratégie de privatisation(…), Ed. Toubkal, Casablanca, 1993.

وللتذكير، فإن ما حققه جل مجتمعاتنا العربية في مختلف ميادين التنمية الاجتماعية ليس، في عمقه السوسيواقتصادي، سوى مجرد «**نمو: Croissance**»، من بين أهم خصائصه أنه قد يكون عفويا غير مخطط، أو قطاعيا أو جزئيا محدودا في الزمان والمكان، وليس شموليا أو مستداما...، كما يحصل أحيانا في الفلاحة التقليدية أو في السياحة أو غيرهما لاعتبارات ظرفية مناخية أو سوسيوسياسية عابرة أو مفاجئة. أما «**التنمية: Développement**» فيفترض فيها أن تستوعب النمو الآنف وتتجاوزه. ذلك أنها، في مفهومها السوسيولوجي الموسع، تقوم على استنهاض شمولي إرادي مخطط وهادف ومستديم لكل المقومات والإمكانات والجوانب المادية والبشرية والروحية للمجتمع... وذلك بهدف استثمارها عقلانيا وتأهيلها وإقدارها على امتلاك شروط وكفايات وقدرات وحريات الخلق والابتكار والإبداع الدائم والمتجدد لمجمل الخيرات والمنتوجات والإمكانات المادية والرمزية القمينة بالاستجابة المرضية للحاجات والمتطلبات والمستجدات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والحضارية النوعية المتغيرة والمتنامية بشكل متواصل مستديم. ولذا، فإن التنمية بهذا المعنى، وبشكل أكثر وأشمل من النمو، يُفترض أن تصل ريوعها وآثارها الإيجابية أوسع قدر ممكن من الفئات والمجالات والقطاعات الاجتماعية،

الأمـر الـذي يكفـل دوامهـا واسـتمراريتها ودعمهـا لمسـارات الديمقراطيـة والتحديث وتكوين الإنسان وبناء المواطنة المنشودة. وهو ما لم يتحقق في مجتمعاتنا العربية إلا بشكل نسبي متواضع محدود.

(14)انظر نص هذا المشروع في:

- مركز دراسات الوحدة العربية (إعداد): المشروع النهضوي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، فبراير 2010.

(15)وحول بعض المقاربات والرؤى النقدية لمشاريع الإصلاح والنهوض العربي، عُد إلى هذه الأعمال علي سبيل الإشارة لا الحصر، ومنها:

- مجموعة مؤلفين: نحو مشروع حضاري نهضوي عربي (ندوة فكرية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2005.
- د. يوسف مكي: في الوحدة والتداعي: دراسة في أسباب تعثر مشاريع النهضة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
- د. كمال عبد اللطيف: أسئلة النهضة العربية: التاريخ – الحداثة – التواصل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2005، ص ص (99–140).
- مجموعة مؤلفين: قضايا التنوير والنهضة في الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (سلسلة كتب المستقبل العربي – 18). الطبعة الثانية، 2004.
- د. طيب تِيزِيني: بيان في النهضة والتنوير العربي، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، 2005.
- د. محمد عابد الجابري: في نقد الحاجة إلى الإصلاح، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2005، ص ص (193–240).
- منير شفيق: مقولات في المشروع الوحدوي العربي والقضية الفلسطينية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، 2011.
- محسن دلول: العرب إلى أين؟ الحرية الضائعة، المستقبل المجهول (إعداد وتحرير يوسف مرتضى)، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2011.

(16)انظر، إضافة إلى مراجع الهامش السابق:

- خلدون حسن النقيب: آراء في فقه التخلف: العرب والغرب في عصر العولمة، دار الساقي، بيروت، 2002.
- جلبير الأشقر: صراع الهمجيات: الإرهاب، الإرهاب المقابل والفوضى العالمية قبل 11 أيلول وبعده، ترجمة كميل داغر، دار الطليعة، بيروت، 2002.

- د. حسن نافعة: الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- د. خير الدين حسيب وآخرون: مستقبل الأمة العربية: التحديات... الخيارات، (مشروع استشراف المستقبل العربي: التقرير النهائي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2006.
- د. محمد عابد الجابري: المشروع النهضوي العربي: مراجعة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2000.
- جون هيلز وآخرون (تحرير): الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة «**عالم المعرفة**»، العدد 344، أكتوبر 2007، ص ص (373–400).
- أمارتيا صن: التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة «**عالم المعرفة**»، العدد 305، مايو 2004، ص ص (179–194).
- د جميل مطر ود. علي الدين هلال: النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة السابعة، 2001.
- د. هادي نعمان الهيتي: إشكالية المستقبل في الوعي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2003، ص ص (211–239).
- د. ثناء فؤاد عبد الله: آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2004.
- د. عل الدين هلال ود. نيفين مسعد: النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2005.

(17)يُستحسن الرجوع بشأن هذه المسألة إلى المراجع الهامة المذكورة أساسا في الهوامش السابقة: (13–14–15–16) من هذا المبحث. وانظر أيضا:

- د. خير الدين حسيب: حول الحاجة إلى «**كتلة تاريخية**» (...)، مجلة المستقبل العربي، بيروت، السنة 29، العدد 336، فبراير 2007، ص ص (6–27).
- د. علي الحاج: سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (سلسلة أطروحات الدكتوراه – 51)، الطبعة الأولى، 2005.

- Cf. Roger Garaudy: Révolution et Bloc Historique, In: Collectif: Sociologie et révolution, op. cit. pp. (293-307).
- Cf. Robert Solé: Le Phéraon renversé: Dix-huit jours qui ont changé l'Egypte, Ed. Arenes, Paris, 2011.
- Cf. Sarah Ben Néfissa et Blandine Destrémau: Protestations Sociales, Révolutions Civiles: Transformations du politique dans la Méditerranée arabe, Ed. Revue Tiers-Monde/A. Colin, Paris, 2011.

(VIII)

على سبيل الاختتام:
نحو سوسيولوجيا نقدية لربيع الثورة العربي:
ملاحظات للتأمل والتساؤل والحوار

ما تزال أحداث الربيع العربي متواصلة التواتر والتطور. وفي ديناميكية سيرورتها تتكشف مستجدات ومعطيات جديدة، قد يشير بعضها إلى تبدل في الوقائع والمتغيرات، في بواعثها وتمظهراتها وفاعليها ونتائجها واتجاهات مساراتها ومنطق وآليات اشتغالها الفكرية منها والاجتماعية... وفي غمار هذه الحركية السوسيوتاريخية يتغير ما نطرحه حول تحولاتها وظواهرها من أفكار وأسئلة وفرضيات وتصورات وأنماط تحليل أو تفسير أو تأويل... الأمر الذي يفرض على الباحث والفاعل الاجتماعي والمُهتم مواكبة مستمرة لزخم تحولات هذا الحراك الثوري الآنف الذكر. ولذا فإنه من المفيد أن نقدم، في مختتم هذه المساهمة، بعض الملاحظات المنهجية المركزة، نوجز أهمها فيما يلي:

1. إن ما عرضناه من أفكار ورؤى في المحاور السابقة لا ينبغي أن يتم النظر إليه على أنه معارف مكتملة أو تحليلات أو مواقف أو أحكام جاهزة... بقدر ما يجب اعتباره مجرد **أرضية أولية نظرية ومنهجية متضمنة لمجموعة من الملاحظات التصورات والفرضيات**... التي

تسمح لنا بمساءلة نقدية لبعض ظواهر ومظاهر ما نشهده حاليا من حراك ثوري في العديد من مجتمعات الوطن العربي. ومن ثم فلم نكن ندّعي أبدا أي موضوعية موهومة فيما قدمناه، كما لم نكن نعتقد أيضا امتلاكنا لأي معرفة تامة أو أجوبة حصرية جاهزة، كما هو شأن أي معرفة في ميادين العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل عام[1].

2. إن ما تتضمنه محاور هذه المساهمة من مضامين: أسئلة وملاحظات واستشرافات... إلخ، تنتظمه – كما نتوقع أن يلمس القارئ ذلك – **مستويات عديدة من علاقات التداخل والتقاطع**. الأمر الذي يجعل الكثير من الأسئلة والتصورات والشروح... يحيل بعضها إلى البعض، يدعمه أو يتكامل معه أو يطوره أو يعمق تفسيره أو يوضح بعض جوانبه أكثر.... لم يكن ذلك إذن طلبا لترف معرفي أو معلوماتي تتم استعادة التذكير به في كل محور، وإنما يعود ذلك، في تقديرنا، إلى ما يربط بين تيمات وقضايا المحاور موضوع المعالجة والبحث من تشابك علائقي معقد، ناظم، على العموم، لكل الظواهر والإشكالات والمجالات الاجتماعية، وكذلك لما ننتجه حولها من ملاحظات وأسئلة وفرضيات، أو معارف وتصورات وأنماط مقاربية متعددة...[2].

3. لقد قاربنا بعض أهم قضايا الحراك الثوري العربي الراهن في أفق قومي، عام، أي باعتباره **حالة عربية شاملة وليس مجرد مسألة قطرية خاصة ببلد معين**. وقد كان مستندنا النظري والمنهجي في تبرير هذا التناول الشمولي يعود إلى اعتبارنا في التحليل للكثير من القواسم أو النواظم المشتركة السوسيوتاريخية والثقافية والحضارية التي تربط بين كل مكونات الوطن العربي.... مما ليس هذا المقام

مناسبا لعرضه وتحليله. وقد عزز رؤيتنا هذه كون هـذه الحالـة الثورية العربية قد انتشر لهيبها كالنار في الهشيم في جل مجتمعـات الوطن العربـي من المحيط إلى الخليج مترحلا من قطر إلى آخـر. الأمر الذي ما كان له أن يتم لولا ما يُواشج بينها من تشـابه في المشكلات والسمات والأوضاع والتطلع إلى المستقبل عبر التحـرر مما تعيشه من عنت وقمع وضنك حياة تحت وطأة أنظمة حكـم هي، في مجملها، مستبدة متخلفة فاسدة[3].

غير أن هذا الواقع المعطى يجب ألا يلغي كلية ما لهذه المجتمعـات أيضا من **مقومات أو شروط أو خصوصـيات سوسيوسياسـية واقتصادية وثقافية متعددة متباينة**... بعضها تجلى، بشكل خاص، في أساليب مواجهة هذه المجتمعـات، شـعوبا وأنظمـة حكـم ومؤسسات وأجهزة أمنية وعسكرية...، لما شب فيها من حركات احتجاجية أو ثورية. الأمر الذي لا يمكن فهمه وتفسيره إلا بإحالته إلى اختلاف البنى السياسية والثقافية والاجتماعيـة في كـل بلـد عربـي. وهو واقع يستوجب على الباحث والفاعل الاجتمـاعي معا تجب أي تعميم مجاني ساذج، والتحوط النظري والمنهجي الذي يفترض **اعتماد تنسيب عقلاني للأفكار والتحليلات والحقـائق** حينما يتعلق الأمر بمقاربة الواقع العربـي العام بما هو واقع إشكالي موسوم بشتى عناصر التعدد والتنوع والاخـتلاف... وهـو مـا يتطلب، في نظرنا، إجراء المزيد من **البحوث المونوغرافية**، بهـدف تناول كل مجتمع عربـي على حدة بمقاربات أكثر تركيزا وعمقا وأقرب إلى الفهم الموضوعي الدقيق، وسواء تعلق الأمر بهذا المـد الثوري الراهن أو بغيره من المشكلات والقضايا والظواهر المشتركة بين مجمل مجتمعات الوطن العربـي. إن **اعتمـاد رؤيـة نقديـة**

منفتحة لجدلية تفاعل المشتركات وجوانب التباين والاختلاف الآنفة بين مجتمعاتنا العربية يعد شرطا نظريا ومنهجيا ضروريا لفهم هذه الجدلية فهما أقرب إلى الموضوعية المطلوبة وأكثر ابتعادا عن أي معارف أو أحكام أو مواقف إيديولوجية جاهزة لها الكثير من مستتبعاتها السلبية على مستوى التحكم المعرفي في الواقع المبحوث، كما على مستوى التعامل مع أحداثه وظواهره وتحولاته المتعددة...[4].

4. ولا بأس من أن نذكر مرة أخرى بأننا قد اعتمدنا في مقاربتنا لبعض قضايا ومظاهر الربيع الثوري العربي **منظورا سوسيولوجيا** حاولنا عبره تقديم **رؤية عالم الاجتماع** لهذه القضايا في معالمها العامة. علما بأن هذه الرؤية قد تتعدد أشكالها وزواياها وأطرها الفكرية والإيديولوجية الموجهة. ولذا فقد اجتهدنا في أن نجعل من مضامين هذه المساهمة أقرب إلى «**بيان**» أو «**دعوة**» أو «**نداء**» إلى علماء الاجتماع وإلى مجمل الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، بل وحتى إلى المثقفين والفاعلين المعنيين على العموم. وأن تبقى في نفس الآن أبعد ما تكون عن ادعاء اعتبارها دراسة ناجزة تبتغي أي إحاطة شمولية بالموضوع المبحوث. ويظل الهدف المركزي الذي يحركنا في هذا السياق هو محاولة حث وتحفيز كل هؤلاء – مع التأكيد من بينهم على أدوار ومهام السوسيولوجيين – على مساءلة أبعاد ودلالات ومتغيرات هذا الحراك الثوري الذي يجتاح جل مجتمعات الوطن العربي. مما ينتظر منه أن يساهم، ولو ضمن بعض الحدود والمواضعات، في وضع الملامح الأولية أو المعالم الكبرى لما يمكن وسمه بـ «**سوسيولوجيا ربيع الثورة العربي**» تمكننا من مقاربته

وفق أسس علمية وبوعي نقدي بعوامله وفاعليه وظواهره وامتداداته وآثاره القيمية والسياسية والسوسيوحضارية المتعددة. وبالتالي فهم كل ذلك والتعامل معه بشكل موضوعي سليم، وبعيدا عن لغة وأساليب وخطابات القذف أو التحريض أو التخوين أو تصفية الحسابات والوصف بشتى النعوت والتسميات، التي لا ترقى إلى مستوى التأمل الهادئ المتزن والمتابعة التحليلية والنقدية المتأنية الرصينة التي يطمح **عالم الاجتماع** إلى إنتهاجها وفق قواعد وأعراف وتقاليد وأخلاقيات الممارسة العلمية. وذلك بالقدر الذي تسمح له بها هوامش الموضوعية والاستقلالية النسبية لشروط وآليات إنتاج وإعادة إنتاج **المعرفة السوسيولوجية** في أوضاع وأطر معرفية وسوسيوتاريخية وثقافية محددة في الزمان والمكان(5).

5. تحيلنا هذه الملاحظة إلى **حيثية إبستمولوجية** أخرى ألا وهي أن المعرفة المنوه بها سابقا، ونظرا لكونها «**منتوجا**» لملاحقة علمية لما هو دينامكي متغير باستمرار أي لموضوعها المتمثل في الظواهر الاجتماعية، ونظرا أيضا لكون منتجها/الباحث فاعلا اجتماعيا أي جزءا من الواقع المبحوث توجهه، بوعي أو بدونه، حوامل إيديولوجية وثقافية وتموضعات ورهانات اجتماعية متعددة... فإن هذه المعرفة، بناء على هذه الاعتبارات أو **العوائق الإبستمولوجية والاجتماعية**، تبقى نسبية محدودة، متغير بدورها في الزمان والفضاء، بل وقابلة للنقد والتفنيد والنفي والتجاوز...(6).

ولذا فإن أقصى ما يمكن أن تقدمه لنا المعرفة السوسيولوجية وغيرها من معارف العلوم الاجتماعية والإنسانية لا يتعدى ما يمكن توصيفه بـ «**شبكة أوخطاطة أو ترسيمة معرفية**» ترشدنا إلى

مسالك ملائمة لفهم الواقع المبحوث والاقتراب منه، ومن إمكانية توجيهه أو تغييره والتحكم في بعض ظواهره ومساراته... إن نقد كل النزعات الإطلاقية أو الاختزالية أو الإسقاطية وتنسيب المعرفة الاجتماعية والنظر إليها في إطار **جدلية حوارية بين الخصوصية والكونية**... تعد مقومات أساسية لموقف نقدي نظري ومنهجي منفتح مطلوب حاسم ومنتج على أكثر من صعيد معرفي واجتماعي ديناميكي وتكاملي في آن.

6. ونظرا لهذه الاعتبارات كلها فإن على عالم الاجتماع - بل وحتى على غيره من الباحثين في ميادين العلوم الاجتماعية عامة - التحلي بوعي إبستمولوجي واجتماعي بالدور المزعج لعلم الاجتماع والمعرفة السوسيولوجية، وبأنه في ممارسة مهامه يظل **مهددا باستمرار بالحرفية الضيقة أو الهامشية العلمية، أو متهما بالإيديولوجيا** - بما هي في بعدها الانتقاصي وعي زائف - أو موصوما بالاختبارية القصيرة الرؤى أو بالوقوع في منزلق الخضوع لهيمنة مفاهيم وأفكار ومعتقدات ومنظومات قيمية لما هو «**فوق اجتماعي**» أي لما أُنتج في سياق خارج العلاقات الاجتماعية الواقعية الملموسة القابلة للمقاربة والفهم.

وهنا يؤكد **ألان تورين وبيير بوديو وريمون آرون وألان بودون** وغيرهم كثير على أهمية وخطورة الوظيفة النقدية لعلم وعالم الاجتماع. وهكذا «**فإن موضوع علم الاجتماع لا يمكن الإشارة إليه بتعريف، وإنما بالعمل النقدي، وبرفض تصديق جميع التفسيرات، ابتداء من التعقيل الذي يسوغ به الفاعل أفعاله حتى المعنى المتجسد في المقولات الإدارية التي تبدو أبعد ما يكون عن أن تكون محملة بالمقاصد**»[7].

7. إن هذه الوظيفة النقدية لدور عالم الاجتماع هي التي تمكنه – عبر تـدعيمها بـ «**بخيال سوسيولوجي**: **Imagination sociologique**»، كما أسلفنا – من تفكيك مكونات وبُنى الواقع الظاهرة منها والمضمرة، وسبر أغوار ظواهره ومجالاته، وملاحقة سيرورات تحوله واتجاهاته، والنفاذ بعمق إلى الشروط المتحكمة في آليات اشتغاله وعلاقاته وتبادلاته المادية والرمزية المتباينة، وفي سياقات سوسيوتاريخية محددة. ولنستحضر هنا ما يعتمل في الوطن العربي حاليا من مد ثوري احتجاجي، بكل ما يؤسسه من عوامل ذاتية وموضوعية داخلية وخارجية، وما يعبر عنه من هموم وآلام وآمال الشعوب العربية، وما يطرحه بعض قواه وفعالياته من مطالب أو بدائل، وما يصاغ حوله من أفكار وتصورات ورؤى لصياغة أو استشراف المستقبل، أو التفكير في سيناريوهاته المتوقعة أو المأمولة أو الممكنة...[8].

8. غير أن هذا المنحى النقدي في الدراسة والبحث ينبغي أن يبتعد، ضرورة، عن تبني أي **نزعة سوسيولوجية تخصصية ضيقة مغالية اختزالية** مستبعدة لما عداها من الرؤى وزوايا المقاربة. وإنما يجب أن يقوم هذا المنحى على «**منظور نقدي منفتح متعدد الأبعاد**: **Multidimensionnel**»، ينطلق من نقد إبستمولوجي وسوسيوثقافي وحضاري للذات/النحن/التراث بكل مقوماتها وخصوصياتها وأبعادها...، ونقد مماثل للآخر/الغرب/المختلف الحضاري، ونقد مماثل أيضا للحظة الحضارية التي تحتضن تفاعل الخصوصي والكوني والذات والآخر، كلحظة هذا الحراك الثوري العربي الموسومة بعولمة كاسحة ناظمة للكل الكوني، العابرة بقيمها وتحدياتها ومحدثاتها

للعديد من الكيانات والفضاءات السوسيوحضارية والثقافية المتباينة...[9].

وهكذا فإن الغاية الكبرى من هذه **المساهمة/البيان/الدعوة** هي، كما نوهنا بذلك سابقا، محاولة لرسم **خارطة طريق** فكرية واجتماعية منفتحة على غيرها من الرؤى والمقاربات وزوايا النظر... يمكن الاستئناس بها لمعرفة وفهم أبعاد ومضامين وآليات اشتغال مكونات هذا الربيع الثوري العربي المحتدم الآن. ولاسيما في هذه الظرفية التاريخية المعولمة، التي يفرض علينا النقد المتعدد الآنف – الذي نعتمده خلفية نظرية ومنهجية موجهة لمقارباتنا السوسيولوجية والفكرية العامة – التعامل مع معطياتها ومتغيراتها بالكثير من **الانفتاح والتحاور وتدعيم قيم التسامح والتبادل والتعايش والتعاون والاعتماد المتبادل وتقبل شتى أشكال التعدد والاختلاف والتنوع البشري المبدع الخلاق**...[10].

فعسى أن تشكل هذه المعرفة العلمية وهذا الوعي النقدي وهذه الرؤية الحوارية المنفتحة مداخل مفيدة وهادفة إلى آفاق ملائمة لاستثمار عقلاني رشيد لفرص وإمكانات هذا «**الربيع الثوري العربي**» كي يكون أكثر خصبا وأوفر عطاء وأقدر على المساهمة في رفد ما تطمح إليه مجتمعاتنا من مستقبل مشرق واعد، تتحقق فيه انتظاراتها وآمالها ومشاريعها على مسارات بناء مجتمعات الديمقراطية والتنمية والحداثة... وأيضا على درب إغناء وتطوير وتجديد «**مشروع النهوض الحضاري العربي**». وذلك وفق مشروع رؤية نقدية حوارية معاصرة تعمل على جعله مندمجا في محيطه، متواصلا، من جهة، مع الخصوصيات السوسيوثقافية والمقومات الحضارية المميزة لهوية الأمة، ومن جهة أخرى، متفاعلا بوعي منفتح منتج مع لحظته التاريخية الراهنة، بكل

تعقيداتها وأزماتها وصراعاتها الفكرية والسياسية، متحاورا أيضا مع أبعاده وامتداداته وارتباطاته ومشتركاته الكونية الإنسانية الشاملة، فاعلا فيها ومحركا لها ومؤثرا، كرافد إيجابي، في مجمل مكوناتها وتفاعلاتها وعلاقاتها وتحدياتها ورهاناتها المتعددة على كافة الصعد والمستويات... مما يمكن النظر إليه، فلسفيا وسوسيولوجيا...، على أنه «**دفق حياة**» لا يتوقف من التغير الثقافي والسياسي والقيمي المتواصل، ومن التحول الحضاري المستديم... وهو منظور لا تغدو معه «**الثورة**»مجرد لحظة تاريخية عابرة أو قطعية كلية مع الماضي، وإنما تعد - حتى ول حققت قطيعة نسبية ما تجب ما قبلها - **سيرورة حراك ديناميكي** من الصراع أو التدافع، والفعل والانفعال، والأخذ والعطاء، والتأثير والتأثر، والتبادل المتواتر بين مجمل مقوماتها وشروطها ومحدداتها الذاتية والموضوعية المتباينة والمتعددة وفق متغيرات الزمان والمكان... ولعل هذه هي **أهم خلاصة أو فكرة موجهة** نود التأكيد عليها في مساءلتنا النقدية لـ «**ربيع الثورة العربي**»، وبالذات في أبعاده وجوانبه ودلالاته الفكرية والسياسية والسوسيولوجية... الموسومة، كما أسلفنا، بالكثير من عناصر التعدد والتداخل والتعقيد... شأن كل الظواهر الاجتماعية والتاريخية والحضارية المتغيرة...!

هوامش وإحالات بيبليوغرافية (VIII)

(1) ريمون بودون: موضع الفوضى، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1999، ص ص (77-109).

- Cf. J. Duvignant: Sociologie de la connaissance, Ed. Payot, Paris, 1979.

(2) لأخذ فكرة موسعة بعض الشيء عن الملاحقات الإعلامية والمتابعات أو المقاربات السياسية والفكرية لبعض أحداث الربيع الثوري العربي في العديد من سياقاتها، نحيل القارئ إلى هذه النماذج لمجرد الاستئناس علما بأننا لا نتبنى بالضرورة أفكارها وطروحاتها ومواقفها الفكرية والسياسية، ومنها:

- أدونيس: اللحظة السورية: الاختيار والقرار، جريدة «**أخبار اليوم المغربية**»، في: 2011/08/03.
- ميشيل كيلو: النظم العربية: ثورة من فوق، جريدة «**المساء**» المغربية، في: 2011/08/26.
- ميشيل كيلو: دور تركيا وإيران في الحدث السوري، ج «**المساء**» المغربية، في: 2011/09/08.
- محمد سبيلا: الحراك العربي كمحاولة للخروج من دوائر الاستثناء، «**أخبار اليوم المغربية**»، في: 2011/08/22.
- إلياس حرفوش: أنظمة تزرع وشعوب تحصد، ج. «**الأحداث المغربية**»، في 2011/08/01.
- عادل درويش: الثورة الليبية بشرى تاريخية للمنطقة، ج. «**الشرق الأوسط**»، في 2011/08/27.
- عادل درويش: مقارنة ليبيا بالعراق خرافة مضحكة، ج. «**الشرق الأوسط**»، في 2011/09/03.
- محمد الرميحي: هل سوريا على طريق ليبيا؟ ج. «**الشرق الأوسط**»، في 2011/09/10.
- عبد الله تركماني: مطالب التغيير السوري وآلياته، جريدة «**المساء**» المغربية، في: 2011/08/29.
- رفيق عبد السلام: ليبيا ودروس الثورات العربية، ج. «**الشرق الأوسط**»، في: 2011/09/10.
- عبد الحليم قنديل: ليبيا بعد القذافي، ج. «**المساء**» المغربية، في: 31-2011/09-01/08.

- صبحي حديدي: تركيا والانتفاضة السورية، الجوار الأطلسي أو الخلافة العثمانية؟ ج. «**المساء**» المغربية، في: 2011/09/11.
- خاص جلبي: نهاية القذافي وبداية النهاية للبعث السوري، ج. «**المساء**» المغربية، في: 2011/09/06.
- تميم البرغوثي: عن مصر وإسرائيل، ج. «**المساء**» المغربية، في: 31-2011/09/2-1/08.
- مطاع صفدي: الثورة أو الطغيان في محكمة المشروعية/اللامشروعية، ج. «**المساء**» المغربية، في: 2011/08/22.
- علي محمد فخرو: سجل البطولة في ثورة العرب، ج. «**المساء**» المغربية، في: 2011/09/11.
- طارق الحميد: هل يثق المصريون بالإخوان؟ ج. «**الشرق الأوسط**»، في: 2011/08/16.
- علي إبراهيم: هوية مصر، ج. «**الشرق الأوسط**»، في: 2011/08/16.
- روبيرت فيسك: متى تتهاوى بقية قطع الدومينو؟ ج. «**أخبار اليوم**»، في: 31-2011/09/2-1/08.
- جوناثان كوك: الربيع العربي لحظة حساب لإسرائيل، ج. «**لوماند ديبلوماتيك**»، عدد 4، (20-2011/09-20/08)، ص ص (8-9).
- عبد الإله بلقزيز: رأسمال النظافة في الثورة اليمنية، ج. «**أخبار اليوم المغربية**»، في: 2011/09/14.
- مجموعة كتاب: الانتفاضة السورية الكبرى (ملف)، مجلة «**الآداب**»، بيروت، السنة 59، العدد 7-8-9، يوليوز/أغسطس/سبتمبر 2011، ص ص (60-88).
- مجموعة كتاب: (ملف عن الثورات العربية)، مجلة «**شؤون عربية**»، القاهرة، العدد 147، خريف 2011، ص ص (15-108).
- مجدي علام: ثورة شباب 25 يناير التي هزت العالم (حوارات ومشاهدات من ميدان التحرير)، دار النفائس، القاهرة، 2011.
- محمد نعيم محمد هاني السباعي: ثورة مصر وأخواتها في موازين الفقهاء ومناهج العلماء، دار السلام، القاهرة، 2011.
- د. سمير التنير: الانقلاب الشعبي في الوطن العربي، دار الفارابي، بيروت، 2011.
- د. جورج قرم: العرب في القرن الحادي والعشرين: من فراغ القوة إلى قوة التغيير، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 2011.
- مجموعة كتاب: تونس... الشعب أراد الحياة، (عدد خاص)، مجلة

«**معلومــات**»، المركـز العربــي للمعلومـات، بيـروت، العـدد 88، مــارس 2011.

- مجموعــة كتــاب: ثــورة مصــر: عــودة الــروح، (عــدد خــاص)، مجلــة «**معلومــات**»، المركـز العربـي للمعلومـات، بيـروت، العـدد 89، أبريـل 2011.
- مجموعـة كتـاب: قـراءة فـي الانتفاضــة العربيـة، (عـدد خـاص)، مجلـة «**معلومات**»، المركز العربي للمعلومات، بيروت، العدد 90، مايو 2011.
- مجموعـة كتـاب: أسئلة الثورات العربية (عدد خاص)، مجلـة «**الغدير**»، بيروت، العدد 55، صيف 2011.
- مجموعة مؤلفين: من قبضة بن علي إلى «**ثورة الياسمين**»(...): مركز المسبار(...)، دبي، 2011.

- Cf. Revue «Tel quel»: Au cœur de la révolution Arabe, N° Hors série (collaborator), 2011.
- Cf. Jean-Pierre Filiu: la révolution arabe: Dix leçons sur un soulèvement démocratique, Ed. Fayard, Paris, 2011.
- Cf. fathi Benslama: Soudain la révolution! de la Tunisie au Monde arabe: La signification d’un soulèvement, Ed. Denoel, Paris, 2011.

(3) لعـل هـذه القواسـم المشـتركة بـين سـياقات الحركـات الاحتجاجيـة والثوريـة فـي الوطن العربـي ومـا بينهـا أيضـا مـن عناصـر الاخـتلاف والتبـاين هـو الـذي دفـع «**الملتقى الواحد والعشرين لأجيال علماء الاجتماع العرب**» في ندوته المنعقدة بتـونس فــي: 18–20 يوليـوز 2011، إلــى أن يجعـل مـن «**أسـئلة الثـورات العربية**» موضوعا لأشغاله. انظر تقريرا حول هذا الملتقى في:

- فيصـل دراج: علـم الاجتمـاع وأسـئلة الثـورات العربيـة، جريـدة «**الأحـداث المغربية**»، بتاريخ: 2011/09/02.

(4) عُد إلى نفس المراجع السابقة المشار إليها في الهامشين: (2–3) من هذا المبحث.

(5) أنظر بشأن هذه المسألة:

- جيوفاني يوسينو: نقد المعرفة في علم الاجتماع، مرجع سابق الذكر.
- ريمون بودون: موضـع الفوضـى، مرجع سابق الذكر.
- جـورج غـورفيتش: الأطـر الاجتماعيـة للمعرفـة، ترجمـة خليـل أحمـد خليـل، المؤسسـة الجامعيـة للدراسـات والنشـر والتوزيـع، بيـروت، الطبعـة الأولـى، 1981، ص ص (87–153).

- Cf. J. Habermas: Connaissance et intérêt, Ed. Gallimard, Paris, 1976.

(6) ارجع، إضافة إلى مراجع الهوامش السابقة، إلى:

- توماس س. كوهن: بنية الثورات العلمية، ترجمة د، علي نعمة، دار الحداثة، بيروت، الطبعة الأولى، 1986، ص ص (31–49).
- Cf. p. Boudieu: La distinction(…), Ed. Minuit, Paris, 1979.
- Cf. M. Weber: Le savant et le politique, Ed. Plon, Paris, 1959.
- Cf. R. Nisbet: The Sociological tradition, Basic Books, New York, 1966.

(7) آلان تورين: من أجل علم الاجتماع، ترجمة تيسير شيخ الأرض، درا دمشق، الطبعة الأولى، 1979، ص ص (9–15).

وانظر أيضا لتورين بغرض التوسع في منظوره السوسيولوجي النقدي:

- Cf. A Touraine: Production de la société, op. cit.
- Cf. A Touraine: Pour la sociologie, Ed. Seuil, Points, Paris, 1974.
- Cf. A Touraine: La voix et le regard, Ed. Seuil, Paris, 1978.
- Cf. A Touraine: Le retour de l'acteur: Essai de sociologie, Ed. Fayard, Paris, 1984.
- Cf. A Touraine: Un nouveau paradigme pour comprendre le monde d'aujourd'hui, Ed. Fayard, Paris, 2005.

(8) Cf. C. W. Mills: L'imagination sociologique, op. cit.

(9) طلبا لإزالة كل لبس أو غموض فإن ما نعتمده من «**منظور سوسيولوجي وفكري نقدي متفتح ومحاور ومتعدد الأبعاد...**» لا يدعي أبدا أي تفرد أو اكتمال، وإنما هو مشروع محاولة متواضعة منا للانخراط في مسارات التأسيس لوعي أو فكر عربي نقدي مازلنا نستأنس فيها بأعمال وإبداعات أساتذتنا العرب الرواد من أمثال: محمد عابد الجابري وعبد الله العروي، ومحمد جسوس، وعبد الكبير الخطيبي، وهشام شرابي، وإدوارد سعيد، وحسن حنفي وغيرهم، كما نستلهم في منظورنا أيضا أعمال وطروحات أعلاما غربيين بارزين من عيار: بيير بورديو، وريمون بودون، وريمون آرون، وآلان تورين، وميشيل فوكو، وجاك ديريدا وغيرهم ممن حرصنا دائما على ذكر وتوثيق أعمالهم في مواضعها المناسبة من بحوثنا ومؤلفاتنا. والتي نسعى من ورائها كلها إلى المساهمة في التأصيل النقدي لبعض قضايانا الفكرية والسياسية والاجتماعية والحضارية المتعددة. لذا وجبت الإشارة ولزم التنويه.

(10)وحول تحديات ورهانات مستقبل الوطن العربي في زمن العولمة، انظر:

- مجموعة مؤلفين: مستقبل الثقافة العربية (أشغال مؤتمر)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2001.

- د. الطاهر لبيب: صورة الآخر: العربي ناظرا ومنظورا إليه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
- د. رفيق رؤوف: إشكاليات النهوض العربي: من التردي إلى التحدي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2005.
- مجموعة مؤلفين (تحرير د. فخري لبيب): صراع الحضارات أم حوار الثقافات؟ (أشغال مؤتمر دولي بالقاهرة في: 10–12 مارس 1997)، منشورات التضامن، 1997.
- مجموعة مؤلفين: التنوع البشري الخلاق: تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية، الطبعة العربية، ترجمة بإشراف وتقديم جابر عصفور، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، المشروع القومي للترجمة – 27، 1997.
- مجموعة مؤلفين: الدبلوماسية العربية في عالم متغير (أعمال ندوة فكرية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2003.
- هارالد موللر: تعايش الثقافات مشروع مضاد لهنتنغتون، ترجمة إبراهيم أبو هشهش، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، الطبعة الأولى، 2005.
- مؤسسة الفكر العربي: تقرير حول حالة حوار الثقافات في العالم، منشورات المؤسسة، بيروت، سلسلة «**معارف**»، 2011/04.

ملاحق مقترحة

(نصوص للتوسع والاطلاع)

تأطير أولي للملاحق المقترحة

لعل مما هو معروف متداول أن «**الملاحق**» التي يختارها بعض الكتاب لإلحاقها بنصوص أعمالهم تنشرط، في خلفياتها ومضامينها وأغراضها...، برؤية الكاتب المعني وموجهات اختياره وطبيعة انتظاراته منها... غير أنه مما لا مراء فيه أن لهذه الملاحق عموما وظائف وأدوارا فكرية ومنهجية وبيداغوجية وازنة. وذلك متى روعي في انتقائها تنقيب معمق وحس نقدي حذر وملائمة مضمونية ورؤيوية للنص الملحقة به ولسياقه الفكري العام. ولتقريب القارئ من أهم البواعث التي حفزتنا على اختيار نصوص الملحقات المرفقة مع النص الأصلي لهذا الكتاب، نسجل الملاحظات المركزة الآتية:

1. لقد حرصنا على أن تكون جل الملاحق المختارة نصوصا من الأصول السوسيولوجية. ويكمن الهدف النظري والمنهجي من ذلك هو وضع القارئ مباشرة أمام بعض المنظورات التي عالج الفكر السوسيولوجي والفلسفي عبرها بعض أبعاد ومدلولات مفهوم «**الثورة**»، بكل ما يؤسسها من خلفيات ومرجعيات مختلفة...
2. يُنتظر أن تشكل قراءة أي ملحق مفيد فرصة لإغناء النص الأصلي للكتاب وإثراء مضامينه بما تمت الإفادة منه عبر هذه القراءة من أفكار ورؤى، وأساليب بحث وتحليل وتفسير وفهم وتأويل...
3. يُتوقع أيضا من هذه القراءة المتأنية أن تفتح للقارئ المختص أو

الباحث أو المهتم... آفاقا أرحب للمقارنة والمساءلة والنقد... **مما** يجعل النص أكثر غنى وأوسع انفتاحا، ومنطلقا هو نفسه للدخول في مغامرات الإبداع وإنتاج الدلالة والمعنى، وتناص خطاب أو منتوج القارئ والمؤلف.

4. تُتيح الملاحق للمتلقي، كما يُفترض، إمكانية إدراك أن الكتاب الذي بين يديه يمكن أن يتم تناول قضاياه من زوايا تخصصية ومنظورات منهجية واجتماعية متباينة كما هو إشكال «**الثورة**» على سبيل المثال. وهي إمكانية تمنح القارئ، كالطالب، والباحث، رؤى منفتحة لتجاوز الاختزال التخصصي الضيق، ودوغمائية التصورات والمعارف والتصورات والأحكام... التي لا تكون في المجال الاجتماعي سوى نسبية محدودة.

5. بيداغوجيا (بالمعنى العام للمفهوم)، تمكن قراءة الملاحق المتلقي المفترض من ممارسة **تمرين ذهني نظري ومنهجي**، يشحذ من خلاله قدرات المساءلة والنقد والتفكيك وإعادة البناء والتركيب وصياغة المعاني...، ويُنضج عبره أيضا ثقافة وقيم وأدوات الحوار وتبادل الأفكار وتلاقح وتفاعل البراديغمات والأطر الإرشادية الموجّهة، وكذا روح الانفتاح على تقبل التعدد والتنوع والاختلاف... ليس في الحقل الفكري وحسب وإنما على مستوى الممارسة الاجتماعية أيضا. مما تكرسه وتحرص على ترسيخه أعراف وتقاليد وأخلاقيات العمل العلمي والثقافي... ولاسيما في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية عامة.

وبناء على هذه الملاحظات والحيثيات كلها - وغيرها كثير مما لا يتسع المقام لتفصيله هنا - فقد قمنا، كما درجنا على هذا التقليد غير ما مرة، بانتقاء ملاحق هذا الكتاب، مستهدفين منها غايات فكرية

وتربوية أوسع مما سبق سرده. وإذا كنا قد محورنا جلها حول مفهوم «**الثورة**» فذلك لأنه مفهوم إشكالي مركزي في دراستنا، ولأنه أيضا، وعلى مستوى، الواقع العربي الآن، قد أمسى، بحكم ما يحصل في هذا الواقع من حراك احتجاجي أو ثوري...، مثارا خصبا لجدل فكري وسياسي متواتر غني. ولعل من أهم ما نريد إيصاله للمتلقي عبر هذه الملاحق المختارة، على محدوديتها، هو أن مقاربتنا لـ «**ثورات الربيع العربي**» في أبعادها السوسيولوجية بالذات ليست هي المقاربة الوحيدة الناجعة معرفيا وتاريخيا، بل إنها - كما تفرض ذلك أخلاقيات التواضع وأعراف الممارسة العلمية - لا تعدو أن تظل محكومة بحدود أهدافها وإمكاناتها وشروطها العلمية والاجتماعية... وبذلك تبقى، بالنتيجة، مجرد محاولة ضمن العديد من الدراسات والجهود الفكرية المتنوعة الممكنة...

ملحق رقم: (1)

«في الثورة» دلالات وأبعاد

(حنة أرندت)

«إن تلك الانقلابات والانتفاضات التي حفزتها المصلحة، والتي كان لابد لها أن تكون عنيفة ودموية جدا إلى حين إقامة نظام جديد، قد اعتمدت على التميز بين الفقراء والأغنياء، والذي كان بذاته أمرا طبيعيا ولامناص منه في الكيان السياسي، شأنه في ذلك شأن الحياة في جسد الإنسان. إن **المسألة الاجتماعية** إنما بدأت تؤدي دورا ثوريا في العصر الحديث وليس قبله. وذلك حينما بدأ الناس يشككون بأن الفقر هو شيء كامن في الظرف الإنساني، ويشككون بأن التمييز بين القلة التي نجحت بحكم الظروف أو القوة أو الغش بتحرير نفسها من أصفاد الفقر، وبين الكثرة الكاثرة العاملة والمصابة بالفقر، هو تمييز محتم وأزلي. إن هذا التشكيك (...) هو تشكيك جرى قبل العهد الثوري، وهو أمريكي الأصل. فقد ترعرع خلال التجربة الاستعمارية الأمريكية. ويمكن القول، بشكل رمزي، إن المسرح قد أعد للثورات بالمعنى الحديث القائل بالتغيير الكامل للمجتمع، وذلك عندما كتب **جون آدمز**، قبل عقد من اندلاع **الثورة الأمريكية**، قائلا: «إني أرى أن استيطان واستقرار أمريكا هو بمثابة فاتحة لمخطط عظيم بعناية إلهية، وذلك لتنوير الجاهلين وانعتاق المستعبدين من البشر في أرجاء الأرض كلها»(...)».

«هناك عدد كبير من الدراسات البحثية عن تأثير **الثورة الأمريكية** على **الثورة الفرنسية** (وكذلك عن التأثير الحاسم للمفكرين الأوروبيين على مسار **الثورة الأمريكية** ذاتها). ومع أن هذه البحوث التنويرية لها ما يبررها، فإنه ما من تأثير مشهود على مسار **الثورة الفرنسية** – مثلا حقيقية أنها ابتدأت بالجمعية التأسيسية، أو أن إعلان حقوق الإنسان قد حذا حذوَ لائحة الحقوق التي وضعت في فرجينيا – يمكن أن يُضاهي التأثير الذي سماه (Abbé Raynal) «**الرخاء العجيب**» للبلاد التي كانت لم تزل مستعمرات إنجليزية في أمريكا الشمالية (...)».

«لم تكن **الثورة الأمريكية** وانشغالها بكيان سياسي جديد وبشكل جديد من أشكال الحكومة، وإنما أمريكا «القارة الجديدة»، والأمريكي «الإنسان الجديد»، و«المساواة الرائعة التي يتمتع بها الفقير مع الغني»، كما كتب **جفرسون**، هي التي أشعلت الروح الثورية في الناس، أولا في أوروبا، ومن ثم في أرجاء العالم. وجرى هذا اعتبارا من المراحل الأخيرة **للثورة الفرنسية** وحتى ثورات عصرنا، إلى حد بدا فيه للثوريين أن الأهم هو تغيير نسيج المجتمع، كما جرى تغييره في أمريكا قبل الثورة، وليس تغيير هيكل الميدان السياسي (...).

إن هذا الرأي، الذي (...) قد شاع لدى المؤرخين في العصر الحديث فتوصلوا إلى نتيجة منطقية مفادها أن ثورة لم تحدث في أمريكا على الإطلاق (...)، لقي بعض التأييد من **كارل ماركس**، الذي كان يعتقد أن نبوءاته عن مستقبل الرأسمالية وحدوث **الثورات البروليتارية** لا تنطبق على التطورات الاجتماعية في الولايات المتحدة(...). إن هذه النظريات قد وضحتها حقيقة **الثورة الأمريكية**. ذلك أن الحقائق معاندة. إنها لا تختفي حين يرفض **المؤرخون وعلماء الاجتماع** أن

يتعلموا منها. ومع ذلك قد يتعلمون حين يكون الجميع قد نسوها. إن مثل هذا النسيان في موضوعنا لا يعتبر أكاديميا(...)».

«بقي أن نذكر شيئا عن الزعم القائل بأن **الثورات الحديثة كلها مسيحية الأصل**(...). وحجة هذا الزعم هي الطبيعة الثورية للطائفة المسيحية الأولى، التي أكدت على مساواة الأرواح أمام الله، وعلى ازدرائها للسلطات الدنيوية، وعلى الوعد بمملكة السماء. وهي أفكار وآمال يفترض أنها تسربت إلى الثورات الحديثة، وإن على شاكلة **علمانية** من خلال حركة **الإصلاح**. إن العلمانية وفصل الدين عن السياسة وتصاعد دنيا المدينة ذات المنزلة الرفيعة، هي بالتأكيد عوامل جوهرية في ظاهرة الثورة. وهذا قد يوضح أن ما نسميه **الثورة** هو، بالضبط، تلك **المرحلة الانتقالية** التي تؤدي إلى ميلاد **مملكة علمانية جديدة**. وإذا كان هذا صحيحا فالعلمانية إذن هي ذاتها، وليست مضامين التعاليم المسيحية، التي تشكل أصل الثورة. كانت المرحلة الأولى من هذه العلمانية هي تصاعد الاستبداد، وليس حركة الإصلاح. ذلك أن الثورة، بحسب «**لوثر**» تهز العالم، حيث تتحرر كلمة الله من السلطة التقليدية للكنيسة، الأمر الذي ينطبق على أشكال الحكومة العلمانية كافة (...).

لقد أكدنا على عنصر الجدة الكامن في الثورات كلها. كما قيل كثيرا بأن فكرتنا عن **التاريخ** هي مسيحية الأصل لأن مسارها يتبع تطورا مستقيم الخطوط. ومن البديهي أنه لا يمكن، إلا في ظروف مفهوم للزمن مستقيم الخطوط، تصور ظواهر كالجدّة، وفرادة الأحداث، وما شابه ذلك (...).

إن كون التغيير يأتي فوق الأمور الدنيوية الفانية كلها ليس بالطبع مفهوما مسيحيا بالتحديد، بل هو طبيعة سائدة خلال القرون الأخيرة من العصر القديم (...)».

«**إن المفهوم الحديث للثورة** المرتبط ارتباطا لا انفصام له بالفكرة التي تقول بأن مسار التاريخ بدأ من جديد فجأة، وبأن قصة جديدة تماما، قصة لم تُرْوَ سابقا و لم تُعرفْ قط، هي على وشك أن تظهر، هو مفهوم لم يكن معروفا قبل اندلاع الثورتين العظيمتين في نهاية القرن الثامن عشر. لم يكن لدى أحد من المشاركين فيما وقع أي هاجس بعقدة الدراما الجديدة، وما يمكن أن تكون عليه قبل مشاركتهم في الفعل الذي تبين أنه ثورة. بيد أنه ما أن بدأت الثورة تأخذ مجراها(...) فإن جدة القضية والمعني الدفين لعقدتها أصبح واضحا للفاعلين وللمشاهدين. أما بالنسبة للعقدة فقد كان الأمر، بشكل لا يحتمل الخطأ، هو **ظهور الحرية**.

ففي عام 1793، بعد أربع سنوات من اندلاع الثورة الفرنسية، في وقت كان فيه **روبسبْيار** يحدد دوره باعتباره «**استبداد الحرية**» من دون خشية بأن يتهم بأنه يتكلم في متناقضات، قام فيه **كوندورسيه** باختصار الشيء الذي يعرفه الجميع قائلا: «إن كلمة (**ثورة**) لا تنطبق إلا على الثورات التي يكون هدفها **الحرية**»(...).

«إن من الأمور الجوهرية جدا إذن، في أي فهم للثورات في العصر الحديث، أن تتزامن فكرة الحرية مع التجربة لبداية جديدة. وبما أن الفكرة الحاضرة للعالم الحر هي أن الحرية، وليست العدالة أو العظمة، تمثل المعيار الأعلى للحكم على الهيئات السياسية، فإنه ليس فهمنا للثورة وحده، بل مفهومنا كذلك للحرية الذي هو ثوري في الأصل، هما اللذان عليهما يتوقف قبولنا ورفضنا لهذا التزامن(...)».

«لن يكون من حقنا الحديث عن **الثورة** إلا إذا كانت الجدّة مرتبطة بفكرة **الحرية**. إن هذا يعني بالطبع أن الثورات هي أكثر من **تمردات** ناجحة، وليس لدينا ما يبرر تسمية كل **انقلاب** يجري بأنه ثورة، ولا أن نتلمّس ثورة في كل **حرب أهلية** تحدث(...).

كل هذه ظواهر مشتركة في الثورة التي يجري إشعال شرارتها **بالعنف**. ولكن العنف لا يكفي لوصف ظاهرة الثورة، وإنما **التغيير** هو الوصف الأجدر بها. ولا يمكننا الحديث عن الثورة إلا حين يحدث التغيير ويكون بمعنى بداية جديدة، وإلا حين يستخدم العنف لتكوين شكل مختلف للحكومة لتأليف كيان سياسي جديد، وإلا حين يهدف التحرر من الاضطهاد إلى تكوين الحرية(...) إن الروح الثورية في القرون الأخيرة، أي التوق إلى التحرر وإلى بناء بيت جديد يمكن أن تستوطنه الحرية، هي روح لا مثيل لها في التاريخ السابق بأسره(...)».

«وإذا أردنا أن نفهم ما هي الثورة – ما انطوت عليه عموما بالنسبة إلى الإنسان ككائن سياسي، وأهميتها السياسية بالنسبة إلى العالم الذي نعيش فيه، ودورها في التاريخ الحديث – فعلينا الرجوع إلى اللحظات التاريخية حين بدأت الثورة بأجلى مظاهرها، واتخذت شكلا محددا، وبدأت بنشر سحرها في عقول البشر، وبشكل مستقل تماما عن الانتهاكات والقسوة والحرمان من الحرية، التي ربما أعطت الناس السبب لأن يثوروا. بعبارة أخرى علينا الرجوع إلى الثورتين الفرنسية والأمريكية. كما أن علينا أن نأخذ بالاعتبار أن الذين خاضوا غمارهما في مراحلهما الأولى كانوا رجالا مقتنعين كل الاقتناع بأن الذي عليهم ما هو إلا إعادة النظام القديم الذي جرى إرباكه وانتهاكه من قبل طغيان الملكية المطلقة أو من جراء إساءة استخدام السلطة من الحكومة الاستعمارية. لقد سعوا إلى القول بأنهم إنما يريدون الاستدارة إلى الوراء نحو القديم حيث كانت الأمور كما يجب أن تكون(...).

هنا أيضا نجد أن **توكفيل** يقول: «إن للمرء أن يعتقد أن هدف الثورة القادمة لم يكن الإطاحة بالنظام القديم بل استعادته». وحتى عندما أدرك العاملون في الثورتين إبّان حدوثهما أن من المستحيل

استعادة القديم وأن ثمة حاجة للإقدام على مشروع جديد بالكامل، والنتيجة حين اكتسبت كلمة الثورة معناها الجديد، فقد اقترح **توماس بين**(...) أن تدعى الثورتان الأمريكية والفرنسية باسم «**الثورة المضادة**»(...).

«إن فكرة حدوث حركة لا تقاوم، والتي سرعان ما حولها القرن التاسع عشر إلى نطاق المفاهيم لكي تغدو **ضرورة تاريخية**، فقد أخذ صداها يتردد، من البداية إلى النهاية، خلال صفحات الثورة الفرنسية (...) وحين نفكر بالثورة فإنما نفكر بشكل يكاد يكون آليا بصيغة هذه الصورة الجديدة التي ولدت في تلك السنوات، والتي سماها **دوزمولين** «**السيول الثورية**»(...) إن هذا هو التيار المهيب للحمم البركانية التي تقذفها الثورة(...) إنه ذلك المشهد الذي أشار إليه **ساتورن** بقوله: «**الثورة تفترس أبناءها**»(...) وهذه هي، كما قال **روبيسبّيار** «العاصفة الثورية» التي وجهت الثورة مسارها إلى الأمام(...)».

«إن كلمة «**الثورة الدائمة**» لم تجر صياغتها في زماننا وإنما في القرن التاسع عشر (**من قبل برودون**) ومعها الفكرة القائلة «بأنه لم يكن هناك شيء قط كالثورات المتعددة، وأنه توجد فقط ثورة واحدة بعينها، وهي أبدية».

مصدر النص:

حنة أرندت: في الثورة، ترجمة عطا عبد الوهاب، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، 2008، ص ص (29-34/36-39/46-47/59-61/66-67/69).

ملحق رقم (2)

«سوسيولوجيا الثورات»

(أندريه ديكوفلي)

«سوسيولوجيا الثورات، في مستوى تعبيرها الخاص، تتعرض إلى أن تصبح إيجازية أو تلميحية أو أن تلجأ إلى تصنيف مبتذل، وذلك حسبما يكتبها أو يقرأها هذا أو ذاك من الناس. فقد يفكر بعضهم أنه من الضروري تصنيف القادة الثوريين – رجال فكر وأعمال أو سكان مدن أو فلاحين أو مدنيين أو عسكريين... – أو محاولة توضيح المفهوم الغامض لما يسمى «**القوى الثورية**»، (...) و«نار العمل الجماعي الجائش» المتأججة في صدر المجتمع بمجمله(...)، وتتحرر بدعوة من زعماء «تحت ضغط» أحداث ثورية.

وإذا كان «واجب الثوري أن يقوم بالثورة»، كما يردد **فيديل كاسترو** في كل مناسبة، فواجب الباحث في **سوسيولوجيا الثورات** أن يدرأ الخطر المعياري برفضه:

أ. الإجابة عن عدد من الأسئلة التي قد تطرح عليه بإلحاح ومنها: ما هي الشروط التي تمكن الثورة من الاندلاع؟ كيف يمكن الحكم «ثوريا» «من أجل الشعب أو بواسطة الشعب»؟ ما معنى «اندلاع» وما معنى «من أجل الشعب أو بواسطة الشعب»؟ وأكثر من ذلك ما معنى «ثوريا»؟ ومع هذا فنحن بصدد مواضيع يعالجها أصحاب **الإيديولوجيا** وأصحاب **النظريات الثورية**

بإسهاب، ولا تستطيع **سوسيولوجيا الثورات** أن تتطرق لها إلا عن طريق **المذاهب الثورية** ذاتها.

ب. اختيار ما يشكل المواد النوعية لملاحظتها داخل النمط الثوري الإجمالي وعالم الثورة برمته، وهو يتألف من بشر وأعمال وأفكار إنسانية وصور وإيديولوجيات وتفسيرات... فعلى **سوسيولوجيا الثورات** إذن أن تنبني، في آن واحد، على رفض الخلط بينها وبين المذاهب الثورية، وعلى الاهتمام بتحليل شامل، في جميع مراحلها، يكون دقيقا ومتميزا قدر المستطاع.

والثورات هي من هذه «**الظاهرات الاجتماعية الكلية**»، التي كتب عنها **مارسيل موس** إنه يمكن «اعتبار(...) الجوهري فيها حركة الكل ومظهرها الحي(...) حيث يعي البشر ذواتهم وعيا عاطفيا كما يعون وضعهم تجاه الغير».

ولا يكفي **سوسيولوجيا الثورات**، في هذه الحالات، أن تميز **الظاهرات من الحركات الاجتماعية** الأخرى، ثم تحاول أن تصبغ عليها وضوحا ذاتيا بمقارنة بعضها ببعضها الآخر، لتستخلص منها مخططات تفسير كفيلة بتنمية المجال الواسع للتغيرات الذهنية والاجتماعية. وعليها أيضا أن تتحاشى وصف **مثال ثورة نموذجية** قد لا تخلو من أن تكون الثورة المثالية، بذريعة أنها مرت «على منضدة صاحب النظريات»، حسب تعبير **ميرلوبونتي**. وتحدد للثورات مبررا و«قانونا»، بالمعنى الذي قصده **مونتيسكيو** لهذه الكلمة، ومفهوما يمكن نقله إلى الغير.

وإذا أمكن **لسوسيولوجيا الثورات** أن تكون (...) النموذج لسيوسيولوجيا التغيرات الذهنية والاجتماعية، وإذا كان **عالم الاجتماع** من ناحيته «رجل الفكر المتمتع بامتياز، والذي يقاس مجال

اختباره بمدى إسهامه في الأزمة التي يجتازها مجتمع ما»، فلا يعود من الممكن صرف النظر عن مسألة الوضع الفلسفي لسوسيولوجيا الثورات ذاته.

والنزعة إلى التوحيد بين الثورة والمثال وإخفاق هذه النزعة يوفران تبريرا مقبولا لهذه الضرورة. والمثال الذي يبدو مرتسما أو النتيجة الحاصلة عن هذه أو تلك من الدراسات مستوحاة عادة من **الثورة الفرنسية**(...).

«ولئن كان ثمة من درس تلقيه **سوسيولوجيا الثورات** المرتكزة على دراسة عدد كاف من الحركات الثورية فهو استحالة تشبيه أكثر هذه الحركات بمخطط بياني نموذجي لسياق الحوادث(...) يرغب صاحب النظريات والمؤرخ أن يجمداها فيه. الثورة تدرك ذاتها في طبيعتها، في ما وراء الزمان، في الوقت الحاضر الذي لا يكونه بعد، وفي الدوام الذي يفلت منه. و«**ما وراء الزمنية الثورية**» هذا يضفي عليها، بالنسبة إلى مقولات التاريخ الكلاسيكية، تاريخية خاصة، بوسعها أن تبني سوسيولوجيتها ذاتها، وتؤمن لها دعامة علمية(...)».

«وكان القرن التاسع عشر، الذي بينت الدراسات الحديثة إلى أي حد كان غنيا بالثورات، قد ميز، بدقة بالغة، بين «**التمرد**» الذي هو بمعناه الحصري حركة جمهور من الشعب، و«**العصيان**» الذي يدل على تشكيل قسم من الشعب كتهديد منظم لسلطة تقابل السلطة القائمة، و«**الهيجان**» و«**المقاومة**» و«**الثورة**»... وكلها ألفاظ تدل على حالات مختلفة(...)».

«إن غزو الثورة لمصطلحات **العلم السياسي** قد حصل في القرن الثامن عشر حيث قال **مونتيسكيو**: إن الطغيان هو النظام الطبيعي للثورات الشعبية (...) وقد كتب (**ش. رابوبو** في دائرة المعارف

الاشتراكية): «إن الثورة التي كرسها قادة الدولية الثانية لتمجيد الحركة العمالية هي تحول جذري وأساسي، وتغيير في النظام والاتجاه والمبدإ. الثورة هي عملية تحرر إنساني واجتماعي» (الثورة الاشتراكية) (...)».

«ينتج عما تقدم أن **سوسيولوجيا الثورات** ما تزال في بداية عهدها (يقصد أواسط القرن العشرين الفائت). لقد شغلت الثورات، في الدرجة الأولى، عقول أصحاب النظريات السياسية، وعلماء النفس الاجتماعيين. فلا يبدو من العبث أن نشير إلى المحاولات الأساسية التي حملت الظاهرة الثورية على البوح بمحتواها وبقوانينها(...)»

«هنا لا بد من إشارة خاصة إلى دراسات **جان بول سارتر**. ففي كتابه: «**نقد العقل الجدلي**» عالج موضوع «فلسفة المجموعة» وسوسيولوجيتها مجتمعتين مستندا إلى عمل مؤرخي الثورة الفرنسية(...).

ويعالج «النقد» بكل دقة نظرية العلاقة الجدلية باعتبارها «منطق العمل الخلاق، أي في نهاية المطاف «**منطق الحرية**» الذي يربط بين «**المجموعة**» و«**التاريخ**». فليس الاستيلاء على الباستيل سوى «اكتشاف حرية رهيبة مشتركة» بواسطة «تجمع جديد يقضي على العقم المعتاد في تجانس مدينة في حالة انصهار». ولن نحاول هنا التذرع بـ «**شعور ثوري مزعوم**». فالقضية المطروحة على **الفيلسوف وعالم الاجتماع** معا هي أن «نعلم إلى أي مدى يستطيع تعدد التركيبات الفردية، بوصفه تعددا، أن يؤمن وحدة الأهداف والأعمال». حيث يتغير الفرد ويفقد استلابه في **المشروع المشترك**، ويكتسب الطابع الاجتماعي بإسهامه في كل لحظة بالعمل الاجتماعي(...) ويحذر سارتر من التسرع في **علم الاجتماع**: «إن طريقة التحدث عن

التحولات الجدلية للجماهير هو دائما مجازي». فليس ثمة أوضاع «ثورية بطريقة نموذجية»(...) وإذا أراد المؤرخ أن يجد لها بعض الصفات المشتركة فلا يكون ذلك إلا على أساس مقارنات متحفظة(...)».

«وعلم الاجتماع المسيطر اليوم - وهو **علم الاجتماعي الأميريكي** في منتصف هذا القرن (العشرين)- تسيطر عليه الصدمة الثورية. وقد كان **سوروكين وMorينو وبارسونز** وغيرهم الشهود المصدومين أو المفسرين المذعورين للثورة الروسية عام 1917 ولامتداداتها في الغرب الأوروبي بعد الحرب العالمية الأولى. وقد لاحظوا، بمقابل ذلك، النظام والحرية السائدين في ديمقراطية من طراز ديمقراطية أمريكا الشمالية. وقد ظنوا أن بإمكانهم التوفيق بين الدقة العلمية والقتال في سبيل أعدل القضايا بإنشائهم أنظمة لتأمين شرعية ما يذهلهم، بدون شك، وصفه بأكمل شكل معاصر **للمشروع الثوري المضاد**. وقد أجهدوا أنفسهم في أخذ الثورة الروسية والثورة النمساوية الألمانية مأخذ الجد، وفي تصور عملية انقلاب دلالي تحقن من جديد بواسطته «الآراء الثورية» بعد تنقيتها من عنفها ومن لا أخلاقيتها في جسم المجتمع الصناعي بمحقنة **عالم الاجتماع** المعمقة. هذا العالم الذي تجعله تحليلاته شاعرا بوجود «عقبات كأداء في وجه التغيرات ملازمة لبنية المجتمع وبنية خُلق الإنسان (د. ريسمن)».

ولعل ابلغ مسعى لهذه الحالة النفسية يبدو مسعى **سوروكين**. فقد نشر عام 1925 كتابا بعنوان «**سوسيولوجيا الثورات**» مصرّحا بأنه بناها على اختباره الشخصي في السنوات الأولى للثورة الروسية. وقد تركز الكتاب على مفهوم رئيسي هو مفهوم انحراف التصرفات

الإنسانية المتعلق **بالسبات الثوري** (...) تتعدى كونها غرابة في التعبير».

مصدر النص:

أندره ديكوفلي: سوسيولوجية الثورات، ترجمة الدكتور خليل الجر، سلسلة «ماذا أعرف» 38، المنشورات العربية، المطبعة البوليسية، جونيه، بيروت، 1976، ص ص (6-8/10-15).

ملحق رقم (3)

الثورة في منظور عالم الاجتماع:
«الثورة أم الديمقراطية؟»

(ألان تورين)

«الثورة هي الاستيلاء بالقوة على الدولة باسم حركة اجتماعية صارت لديها القدرة على إثارة الأزمة للدولة (...) ولا توجد ثورة بلا حركة اجتماعية، بما أنها هي التي تهيء شروط قلب نظام الحكم. ولا توجد ثورة كذلك إذا كان **الفعل الاجتماعي** يعتمد بالكامل على العمل السياسي. وفي الثورة تعد الحركة الاجتماعية حاسمة وعاجزة في آن واحد. فالحركة الاجتماعية تقوم بدور **المرجع** الذي تنطلق منه ولا تقوم بدور الفاعل الأساسي. ومنذ زمن طويل ودعنا فكرة أن العامل السياسي ليس له دور سوى تمثيل المصالح الاجتماعية، واكتشفنا الحركة الذاتية بل اكتشفنا، في غالب الأحوال **هيمنة السياسي على الاجتماعي**. وقد هيمنت على قرننا العشرين بشكل كبير العوامل السياسية، **كالشمولية، والاستبدادية**، وأيضا **القومية**، بل وحتى **الديمقراطية** كما فعل **تشرشل وديجول**. لكننا ليس في وسعنا أن ندافع، في كل الظروف، عن فكرة انتصار السياسة المحض. والوهم بسياسة كهذه منسلخة عن الحقائق الاجتماعية لا يتشكل إلا عندما تحل بدلا من فكرة الخصم الاجتماعي فكرة العدو، أو حتى التضادّ بين النقي وغير النقي، المناضل والخائن، المؤمن والملحد. وهذه المعارضة ليست

اجتماعية، فهي طبيعية وإيديولوجية في آن معا. لذا فهي ليست قــادرة على أن تؤسس وحدها فعلا اجتماعيا خالصا (...) الأمر الذي لا يترك أي مكان للتفاعلات السياسية والمفاوضات الاجتماعية(...).

ما تم ذكره ليس تحليلا ولكنه تحديد. وموضــوعه هــو تجنــب الغموض الذي يتولد دائما في **علم الاجتماع** عندما يستعير مفهوما أو لغة شائعة، وهذه هي الحال دائما على وجه التقريب. لذا فإن علينا أن نكف، سواء كنا علماء اجتماع أو مؤرخين، عن الحديث عن **ثــورة الأخلاق أو الثورة الصناعية**. وإذا استعملنا هذه التعابير، كي لا نقطع الصلة مع اللغة المتداولة، فإن علينا أن نبرز دوما أن الأمــر لا يتعلــق بمفاهيم، ناهيك عن أن تكون مبادئ اجتماعية (...)».

«وعلينا أن نضيف صياغة أخيرة لهذا التعريــف العــام: **هنــاك تعارض طبيعي بين الثورة والديمقراطية**. فالأولى تتبــع الاجتمــاعي للسياسي، والثانية تلحق السياسي بالاجتماعي، كما هــي الحــال في الاشتراكيات الديمقراطية لهذا القرن، على الأقل في بداياتها(...).

هذا التعريف غير متطابق مع ما يمكن تســميته **بالإيــديولوجيا الثورية،** التي عرفت الثورة باعتبارها انتصارا لضرورة طبيعية وتاريخية أو سامية على العقبات الاجتماعية لنظام ما أيّا كان، يتعارض مع تحققها. لأن الإيديولوجيا تفترض أن التاريخ والمجتمع تقودهما **ضــرورة،** هــي ليست نظاما اجتماعيا، نسميها الإرادة المقدسة، وقانون المنطق، ومنطق التاريخ، والنقاء العرقي أو رحيق الأمة. ولكن، بقدر ما أنــه حقيقــي كون العوامل الاجتماعية في كل عملية ثورية تكون مثقلة بهذه القوى، بقدر ما أننا لا يمكننا الحديث عن ثورة إلا (في وجود) عوامل سياسية تتصرف باسم هذه «القوى» أو باسم **الضرورة** التي تهيمن على الفعل الجماعي، والتي ليست لها طبيعة اجتماعية خالصة(...).

وعند ذكر **تعريف الثورة** لابد من التساؤل عن **أسبابها وسيرورتها ونتائجها**، بما أن الثورة معرفة تاريخيا دائما، ومؤرخة بشكل محدد ومحجوزة، حتى ولو بطريقة أقل تحديدا في مرحلة تاريخية.

والإعداد لثورة وتشكيل **موقف ثوري** مرتبطان بظهور أزمة النظام التي تتأسس على المطالبة بالحقوق الاجتماعية، والتي تهدف إلى تغيير هذا النظام (...)».

«وتظهر **العملية الثورية** كذلك بشكل واضح نفوذ العوامل السياسية على العوامل الاجتماعية. فالثورة تعمل أكثر فأكثر على تقليص قواعدها الاجتماعية، وتبتلعها أكثر فأكثر الصراعات الداخلية من أجل الحصول على السلطة السياسية. فهي تتشظى في الوقت الذي تتجذر فيه، إلى أن تدمر نفسها، أو يتم تسريحها من قبل سلطة مستبدة تستمر مع ذلك في التشدق باسمها. والثورتان الأكثر أهمية هما **الثورة الفرنسية والثورة السوفييتية**. لكن الفارق الأساسي بينهما هو أن الثانية صارت منذ أكتوبر ثورية على نحو تام، أي أنها انتهت إلى خلق **سلطة ثورية**، في حين أن الأولى شهدت مرحلة طويلة من بدايتها جعلتها **ديمقراطية** أكثر منها ثورية (...)».

«ومن الصعوبة بمكان تحديد **أثر الثورة** بنشوء سلطة جديدة، بما أنه سيكون من الخطأ عزل العامل السياسي. ومن الأدق القول: إن العملية التي تبدأ بـــ «**الاضطرابات الاجتماعية**» يتم السيطرة عليها **بمنطق سياسي** يفضي إلى تكوين **طبقة جديدة قائدة** (...) نخب قائدة بتحديد الفئات السياسية التي يعود عليها مفهوم **النخبة**، والتي تستمر في حمله فوق الفئات الاجتماعية(...).

هل وصلنا إلى النهاية، أو هل أننا خرجنا **مما** دعاه **إريك هوبسباوم**: **عصر الثورات**؟ هذه الفكرة يدافع عنها أغلب المراقبين

خصوصا منذ 1989. كما يتحدث البعض عن انتصار **المثال الديمقراطي** تقريبا في كل مكان، من الاتحاد السوفياتي السابق إلى البلاد التي خضعت طويلا للديكتاتورية العسكرية في أمريكا الجنوبية أو أفريقيا الجنوبية حيث انتهى التمييز العنصري. وخلال هذه الحقبة بالفعل، تفرض عولمة الاقتصاد نفسها. وكذلك يجري الانتشار السريع والمعمم للتكنولوجيات الجديدة والمعلومات. ويضاف الاستهلاك الكبير إلى الإنتاج الكبير. ويجري الحديث من جديد عن **المجتمع المدني**، لا كما جرى الحديث عنه في القرن الثامن عشر للإشارة إلى **المجتمع الاقتصادي**، وإنما لتعيين القوى الاجتماعية الجديدة، والقاعدة الديمقراطية التي تقوم بتحجيم السياسي معيدة إياه إلى **التعبير الاحتجاجي والمطالبات الاجتماعية**. ومع ذلك، فهذا التفاؤل الديمقراطي وصل إل أن يكون في جانبه الأعظم تفاؤلا وهميا. أولا، لأن النظم الاستبدادية تتخذ الآن المظهر الديمقراطي نفسه، من بيرو إلى تونس إلى أندونيسيا إلى العراق إلى العديد من الجمهوريات السوفييتية السابقة وحتى الصين وفيتنام... ثم، وفوق كل شيء، لأن انتصار رأسمال مالي جديد، متخم بالتحكم الديمقراطي ومنتج للتهميش الاجتماعي أكثر مما ينتج المشاركة الاقتصادية، ليس بوسعه أن يفعل شيئا سوى إحلال أزمة سياسية ثقافية للحركات الاجتماعية التي تعاني أكبر الصعوبات من أجل أن تنظّم نفسها. في حين أن السلطة التي تقاومها بعيدة غير مشخصة، أي أنها مختلفة تماما عن سلطة البلاط والارستقراطية فيما مضى.

ومن المؤكد أنه في بلدان المركز يعوق **التهميش** وتعوق **الثقافة المضادة** في آن معا التكوين المهم للحركات الاجتماعية وتكوين الأحزاب الثورية. ولكن في البلدان الأخرى، حيث يعيش غالبية سكان

العالم، فإن ردود الفعل ذات الطابع الثوري أصبحت ملحوظة. فما يدعوه البعض **بالإسلامية** ليس حركة دينية أصولية، رغم مظهرها هذا، وإنما هي حركة سياسية خالصة تحشد الموارد القومية والدينية لكي تؤسس بها سلطتها المطلقة (...).

وهيمنة الرأسمال المالي في مطلع القرن العشرين تبعتها موجة من الثورات، من المكسيك إلى روسيا وحتى الصين وانتصارها الجديد، بعد مائة عام، إذا لم تحد منه سلطات ديمقراطية، ربما يعطي **ميلادا لسلطات ثورية جديدة** تصارع أزمة قومية أكبر من أن تعبر عن المطالب الاقتصادية والاجتماعية(...).

فالثورة والديمقراطية تعبيران متعارضان، بما أن الأولى تتحدد بإخضاعها العوامل الاجتماعية لسلطة سياسية، في حين أن الثانية تتحدد بفكرة التمثيل، أي بغلبة التمثيل على الممثلين، وبالسيادة الشعبية على منطق الدولة. **والثورة تقود بالضرورة إلى الديكتاتورية** إلا عندما تلفظ أنفاسها. وحتى في فرنسا حيث شاء التقليد السياسي المهيمن دائما أن ينسب الثورة إلى الديمقراطية، صارت إعادة اكتشاف فكرة الديمقراطية أمرا ملحوظا(...) **ولكننا لن نستطيع الدفاع عن الفكرة الديمقراطية بغير أن نسقط من على قاعدة تمثالها فكرة الثورة**».

مصدر النص:

ألان تورين: الثورة أم الديمقراطية؟، ترجمة محمد سيف، مجلة «الثقافة العالَمية»، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 88، مايو – يونيو 1998، ص ص (45–50).

ملحق رقم (4)

«الثورة في منظور علم الاجتماع السياسي»

(غاستون بوتول)

«تجري الحياة السياسية شبيهة بسيل دائم من الأحداث التي تؤثر في عدد (...) من الأفراد. وتختلف من حيث أهميتها التاريخية وموقعها الجغرافي (...).

ويكمن أحد الأشكال الرئيسية للتحولات الاجتماعية في تغيير ثابت يتعلق بمدة الأدوار الاجتماعية المختلفة التي تشكل الأحداث السياسية بالطبع جزءا منها. وتحيا البشرية الآن تحولا هاما كان دانيال هاليفي أول من سمّاه «**تسارع التاريخ**»(...)».

«الأحداث ذات الأهمية التاريخية هي الأحداث التي تخرج عن المألوف. وهي توافق تقلبات غير عادية للمصادقة أو مظاهر غير مرتقبة. وتنجم عنها تغيرات بنيوية ملموسة(...)».

«فيأتي الحدث التاريخي إذن بتعديلات في نسب القوة وتوزيع الثورات وانتقال السلطة أو السيادة. غير أن الإطار الاجتماعي، أي النموذج الحضاري، يظل على ما هو عليه، ولا يحدث تعديل كبير في سلم القيم الخلقية المقبولة، ولا تعديلات مهمة في البنيات أو المفاهيم السياسية الأساسية(...)».

«وفي بعض الحالات تصبح بعض الأحداث التاريخية اجتماعية لما لها من بالغ الأهمية. فخللٌ كبير في الأوضاع يؤدّي إلى القضاء على البنيات وإحلال بنيات أخرى محلها. لذلك على **علم الاجتماع السياسي** أن يركز انتباهه على دراسة الظروف التي تنشأ فيها أنماط جديدة من الدول، وطبقات جديدة، وأنماط جديدة في العلاقات الدولية.

وتظهر عادة **الأحداث السياسية الثورية** (أي التي تؤدي إلى انقطاع العلاقات مع الأوضاع الاجتماعية السابقة)، كما تظهر الحروب الكبرى نتيجة تراكم بطيء، فتنهار بنية أساسية متداعية وتنشأ بنيات جديدة، أو أن خللا في التوازن يتزايد ببطء فيؤدي فجأة إلى فقدان هذا التوازن.

وتتصف الأحداث ذات المدى الاجتماعي بأنها «لا دورية»، لذلك لا يمكن ارتقابها. ويكون عادة في أساسها إما رجل أو اكتشاف تقني أو مذهب خلقي أو سياسي. والولادات كالاكتشافات الكبرى هي أمور طارئة(...)».

«تفرض الدولة، التي تعتبر شرعية، سلطتها في أوقات الاستقرار دون أي جهد. وعندما يبدو – خطأ أو صوابا – أنها تقصّر في تأدية رسالتها أو تثير الاستياء، تقوم أعمال العنف والشغب، وتثور الفتن وتنشب **الثورات** وتنتشر الاغتيالات السياسية. وقد قال لاوتسو: «إذا ما زالت حرمة سلطتك فذلك يعني أن سلطة أخرى بدأت تسير». وترمي أعمال العنف عادة إلى بلوغ هدف محدود، كزيادة الأجور، وتأمين تعليم آخر، وتنحي الحاكمين عن الحكم، ونادرا ما تتحول إلى **ثورة**، وترمي إلى تقويض أركان نظام الدولة.

وتسعى **الثورات** إلى التوفيق بين النظم والعقليات. وقد لا تتصف طرائقها بالعنف (**كالثورات المسيحية والثورة الغاندية**). أما إذا كانت

تتسم بالعنف فلا تكون عندئذ إلا حدثا نهائيا، وولادة بعد مدة طويلة من الحمل **السلمي**، كما كانت حال **الثورة الفرنسية**.

وقد كانت هذه الثورة، **كالثورة الأنجليزية والأميريكية**، ثمرة نضج داخلي. وهذا يعني أنها جاءت من الداخل. وثمة ثورات أخرى نجمت عن صدمات خارجية حطمت الهيكل السياسي، وأفسحت المجال أمام تقليد نماذج أجنبية مذهبية أو واقعية(...)».

«واليوم، وفي تطور البشرية العام والمتسارع، يظهر تفاوت يُهدّد بخطر رهيب: فكل شيء يحملنا على الاعتقاد بأن النشاط السياسي ما يزال اليوم في مرحلة صبيانية نسبيا. وخطر الروتين السياسي اليوم اشدّ من خطر القنابل النووية. ولئن سلّمنا بأن القوة كانت دائما موجودة، فيه مع ذلك قد تطورت. وينجم عن ذلك أن على المفاهيم السياسية أن تتطور، وأن تخترع أنماط سلوك جديدة(...)».

«وغاية **علم الاجتماع** أن يمكن الإنسان يوما من السيطرة على القوى الاجتماعية بدلا من أن يكون، كما كان حتى الآن، رازحا تحت عبئها. وغايته أيضا، وبنوع خاص، أن يكبح جماح النزوات الجماعية التي كثيرا ما تتلاعب بالإنسان، كما كبح غيره من العلوم جماح الصاعقة، وتغلب على الجاذبية وعلى التيفوس. وتبني السياسة لتوجهات نظر علم الاجتماع في عالمنا الحاضر، المهدد بالويلات أكثر من أي وقت مضى (...)، يوفر علينا الكثير من الكوارث، لأنه يساعدنا على التكيف مع العالم العصري والتحرر من عاداتنا القديمة».

مصدر النص:

غاستون بوتول: علم الاجتماع السياسي، ترجمة د. خليل الجر، سلسلة «ماذا أعرف»، المنشورات العربية، جونيه، بيروت، 1972، ص ص (41/46–49)، وص ص (127–128/133–134).

ملحق رقم (5)

«عن الثورة العربية وآفاقها: الخصوصية والبديل»

(ألان وودز)

«... لم تكن انتفاضة تونس من تنظيم المعارضة التي هي أيضا ضعيفة ومُحبطة. لقد كانت انتفاضة عفوية للجماهير. وكان من المستحيل وقفها بالتحديد لأنه لم تكن هناك أية منظمة إصلاحية «مسؤولة» لتقود نحو مسارات آمنة. ليس ضعف أو عدم وجود المنظمات الجماهيرية الإصلاحية انعكاسا لقوة الأنظمة الاستبدادية بل لضعفها. فبمجرد ما تبدأ الجماهير في التحرك تصير مثل سيارة تنزل من منحدر بدون فرامل...».

«تشبه الثورة في تونس، في نواح كثيرة، ثورة فبراير في روسيا عام 1917. لقد بدأت الثورة بشكل واضح، لكنها لم تنته بعد. لقد نجحت في إسقاط النظام القديم لكنها لم تتمكن بعد من وضع أي شيء في مكانه ولذلك فمن الممكن أن تتعرض الثورة للهزيمة، وذلك في ظل غياب قيادة ثورية حقيقية...».

«لو لم يكن الحزب البشلفي موجودا لانتهت ثورة فبراير إلى الهزيمة. وعلاوة على ذلك لو لم يكن هناك وجود للينين وتروتسكي لكان الحزب البلشفي نفسه غير قادر على لعب الدور الذي لعبه. كانت القيادة ستبقى مع قادة الإصلاحيين، وكانت الثورة

ستتحطم...».

«تقاليد الاشتراكية لا تزال على قيد الحياة، وتزداد قوة. هناك جيل جديد من المناضلين العرب يكبرون في ظل الأزمة الرأسمالية. إنهم يتعلمون بسرعة في مسار الصراع. إن ما يبحثون عنه هو الأفكار الماركسية...».

«هذه إشارة صغيرة، لكنها تكشف الصدى الذي بدأت الأفكار الماركسية تلقاه بين صفوف اليسار في تونس. إن ما شهدناه للتو في تونس ليس أقل من بداية الثورة العربية. وهو الحدث العظيم الذي من شأنه أن يغير مسارات التاريخ العالمي. ومن بلد إلى آخر سوف يمتد لهيب الثورة من المحيط الأطلسي إلى نهر الفرات. وسوف تتطور الحركة الثورية وتنضج، وسترفع نفسها إلى مستوى المهام التي يطلبها التاريخ. والقوى الماركسية التي تكافح جنبا إلى جنب مع الجماهير ستنمو معهم. الثورة العربية ستنتصر كثورة اشتراكية، أو أنها لن تنتصر على الإطلاق....».

مصدر النص:

آلان وودز، فريد ويستون: الثورة المصرية، 25 يناير، (مترجم)، مطبوعات الكتابة الأخرى، القاهرة، الطبعة الأولى، مارس 2011، ص ص (37/36/33/26).

ملحق رقم (6)

«أزمة التعليم في العالم العربي سبب من أسباب الثورة»

(كيفين واتكينز

مدير التقرير العالمي لرصد التعليم

للجميع/ اليونيسكو/ 2011)

«... امتزجت عناصر عديدة معا لتتسبب في **الثورات والاحتجاجات السياسية** التي شهدها عام 2011. فالفساد والمحاباة واستغلال السلطة والقيود التي فرضها على حقوق الإنسان حكام فاسدون توارثوا السلطة قد أوجدت أرضا خصبة للحركات المطالبة بالديمقراطية العاملة عن طريق الفيسبوك والتويتر وغيرهما من وسائل الإعلام الاجتماعية. وأبدت الحكومات عبر المنطقة، مهما كانت الاختلافات فيما بينها، تجاهلا مشتركا للمساءلة أمام مواطنيها وحماسا مفرطا للاستثمار في الأمن الداخلي، وقدرة على مقاومة الاتجاهات العالمية نحو الأخذ بالديمقراطية. كما أنها لم تستجب لمطامح وطموحات الشباب الذين يسعون إلى الانتقال إلى عالم أفضل.

وكان للتعليم أثر عميق على الأزمة السياسية في العالم العربي. فحينما ضخت الحكومات في المنطقة، على امتداد العقد الماضي، **استثمارات** ضخمة لتوسيع الحصول على التعليم، أتت النتائج مخيبة

للآمال. فما زالت فرص التعليم محدودة جدا أمام الملايين من الأطفال العرب. كما أن ملايين آخرين يتخرجون من المدارس والجامعات دون الحصول على المهارات اللازمة للنجاح في أسواق العمل، التي تعاني بدورها من سوء الإدارة الاقتصادية. وكانت النتيجة هي وجود سكان من ذوي التعليم العالي يبحثون عن وظائف لا وجود لها. وليس من قبيل المصادفة أن **الحركتين الشعبيتين في تونس ومصر كانتا بقيادة شباب متعلمين**(...)».

«والشباب العربي(...) لا تنقصه الطاقة أو القدرة على الجسارة والابتكار. غير أن الصعوبة مازالت تكمن في تزويد هؤلاء الشباب بفرص للتعليم والعمل تحول ظاهرة تضخم أعداد الشباب إلى **عائد ديموغرافي**(...)».

«تشكل معالجة سوء الإدارة الاقتصادية إحدى نقط البداية. إذ يعزى قدر كبير من النمو في العقد الماضي في شمال أفريقيا والشرق الأوسط إلى ارتفاع أسعار النفط وأسعار العقارات. فقد قام هذا النمو على **كثافة رأس المال وليس على كثافة اليد العاملة**. وتعرضت نشاطات ريادة الأعمال إلى الاختناق بسبب وجود **بيروقراطية متصلبة وفاسدة وجائرة**، وتحملت الشركات الصغيرة العبء الأكبر. وفي الكثير من البلدان شكل اشتراك **المؤسسة العسكرية** في المشاريع الاقتصادية مصدرا للفساد وعدم الكفاءة (...)».

«يتعين أن يكون التعليم جزءا من حل **أزمة بطالة الشباب**، لكنه اليوم جزء من المشكلة (...) يرجع هذا جزئيا إلى **النوعية المتردية للتعليم المقدم**. هكذا ترسم الدراسات الاستقصائية الدولية بشأن التحصيل التعليمي صورة قاتمة عن الدول العربية(...)».

«ليس هناك نظام تعليمي أفضل من معلميه. وفي العديد منه البلدان العربية يكون **المعلمون** سيئي التدريب، وضعيفي الحوافز،

ويفتقدون إلى الدعم الكافي. إذ ينظر إلى التعليم في حد ذاته على أنه مهنة متدنية والملاذ الأخير للحصول على عمل للذين يلتحقون بالوظائف الحكومية (...) وبدلا من غرس مهارات حل المشاكل والكفاءات الأساسية التي توفر أساس التعلم طوال الحياة، يشجع المعلمون في العالم العربي على التعلم بالحفظ عن ظهر قلب من غير فهم المواضيع. وعلاوة على ذلك توجه **المناهج المدرسية ونظم الامتحانات** نحو شغل وظائف القطاع العام الآخذة في التناقص ونحو التعليم بعد الثانوي. أما من يخفقون في الالتحاق بالجامعات فيخرجون بمهارات لا علاقة لها **باحتياجات أرباب العمل**، والأنكى هو أن هذا هو حال خريجي الجامعات أيضا(...)».

«لاشك ان ما يحدث في التعليم هو من أعراض **تردي الأوضاع السياسية** بصفة عامة. فلا يمكن للحكومات الاستبدادية والفاسدة أن توفر نظما تعليمية تستجيب لاحتياجات مواطنيها، أو تكون مسؤولة أمام أولياء الأمور(...)».

«لم تحظ بعض جوانب أزمة التعليم في العالم العربي باهتمام يذكر. ففي حين سلطت حركات الاحتجاج أضواء وسائل الإعلام الدولية على المشاكل التي يواجهها المتعلمون من الشباب، تم صرف الانتباه عن دخول ملايين المراهقين من الأوساط الفقيرة أسواق العمل دون تعليم ثانوي. ويحمل هؤلاء في واقع الحال تذكرة ذهاب بدون عودة إلى حياة يسودها الفقر، وانعدام الأمان، والتهميش. ولا يظهر هؤلاء، في بيانات البطالة(...)».

«إن **العاصفة السياسية** التي بدأت بوفاة محمد بوعزيزي ستمضي إلى نهاية مجراها الطبيعي. ومن غير المحتمل أن تمضي **الانتقالات** إلى قدر أكبر من الديمقراطية والمساءلة في سلاسة ويسر. إلا أن **مارد الإصلاح**

قد خرج من زجاجته. واصطدمت مطامح وآمال الشباب، الذين يتزايد ترابط بعضهم ببعض وبالعالم الخارجي، مع **أنظمة سياسية أصابها الضمور**، وتقودها نخب من الحكام غير العابئين، الحريصين فقط على مصالحهم(...)».

«لن تحل هذه الأزمة بين عشية وضحاها، ولا توجد خطة جاهزة بشأنها ولكن هناك **خمسة مبادئ توجيهية** يجب أن تتبعها الحكومات التي ستقوم **بالإصلاحات**. **أولها** أن تضع الحكومات التعليم في صميم **خطة إعادة البناء السياسي**(...)، وعليها أن تطلق **حوارا وطنيا** يرمي إلى وضع **عقد اجتماعي جديد** للتعليم يتيح للشباب فرصة الأمل والعمل.

المبدأ الثاني هو **تحقيق الاتساق بين إصلاحات التعليم وفرص العمل**. ويقتضي هذا، في المقام الأول، إجراء إصلاحات اقتصادية تؤدي إلى تحقيق نمو يقوم على كثافة اليد العاملة، ويوجد حوافز للاستثمار الخاص، ويدعم تطور الصناعات القائمة على المهارات. كما يجب توجيه نظم التعليم نحو مهارات التعلم المرنة التي تتوقف عليها الاحتمالات المقبلة للعمل والازدهار(...).

ثالثا، يتعين على الحكومات أن تركز، بصورة أساسية، على **نوعية التعليم**. إذ ينبغي أن يجد جميع الأطفال المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب بعد أربع سنوات من الالتحاق بالمدارس(...).

رابعا، ينبغي للحكومات العربية، عندما تقطع، على نفسها التزامات دولية فيما يخص توفير التعليم للجميع، أن تسلم بأن من غير المقبول حرمان الأطفال من التعلم بسبب فقر أولياء أمورهم، أو أنهم إناث، أو أنهم يعيشون في المناطق الريفية، هكذا ينبغي على

الاستراتيجية التعليمية أن تتضمن أهدافا تقوم على **المساواة**، وتسمح بالحد من حالات التفاوت الاجتماعي. ويجب عليها أن تضمن هذه الأهداف بالتزامات بالإنفاق العام، والدعم الموجه، وبرامج الحماية الاجتماعية التي توسع من نطاق الفرص المتاحة للمجموعات المحرومة.

وأخيرا وليس آخرا، يتعين على الحكومات أن تسلم بأن **أسلوب العمل المعتاد في التعليم لم يعد مقبولا**، إذ أن الإحجام عن التصدي لأزمة التعليم سيضع العالم العربي في مواقع يزداد فيها تهميشا على صعيد الاقتصاد العالمي، كما أنه سيعزز الانقسام الاجتماعي، وسيحكم على الملايين من الشباب بحياة تتقلص فيها الفرص وينعدم فيها الأمن الوظيفي، **ومن غير المحتمل أن يكتب لأي حكومة تقبل بهذه الأوضاع أن تبقى في مكانها**، بل إنها غير جديرة أصلا بأن تبقى في مكانها».

مصدر النص:

كيفين واتكينز: عن التقرير الآنف الصادر عن اليونيسكو، والموسوم بـ: «الأزمة الخفية»، جريدة الأحداث المغربية، بتاريخ: (2011/07/29).

بطاقة تعريف
بالمؤلف وأعماله

بطاقة تعريف موجز بالمؤلف:

(مصطفى محسن)

- مصطفى محسن: عالم اجتماع، كاتب ومفكر عربي من المغرب.
- ولد بمدينة آسفي المغربية، بتاريخ (25-03-1947).
- التحق بحقل التعليم منذ تخرجه 1972 من المدرسة العليا للأساتذة بالرباط في وضعها القديم، وأيضا من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، شعبة الفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع. ثم واصل دراساته الجامعية بنفس الكلية متخصصا في **علم الاجتماع**.
- تقلد في هذا الحقل عدة مَهامّ تعليمية وتربوية وتدبيرية وتكوينية، منها: أستاذ باحث في سوسيولوجيا التربية والثقافة والشغل والتنمية بمركز التوجيه والتخطيط التربوي (سابقا)، كما عمل أستاذا متعاونا مع كلية آداب الرباط، وبعض مؤسسات تكوين الأطر العليا...
- عضو مؤسس، أو مشارك (بصفة باحث أو خبير أو مثقف...) في عدة هيئات ومؤتمرات ومنظمات وطنية أو دولية مختلفة منها: * عضو الجمعية المغربية لعلم الاجتماع * عضو المؤتمر التأسيسي للفضاء المغاربي * عضو المؤتمر القومي العربي... إلخ.
- يدافع في أعماله السوسيولوجية والتربوية عما يدعوه: «**منظور النقد المتعدد الأبعاد**» الذي يعتمده مرجعية فكرية موجّهة، والذي يحاول بناءه على منظور نقدي إبستمولوجي وسوسيولوجي وحضاري

متعدد الأبعاد للذات وللآخر، وللحظة الحضارية الراهنة. وذلك بهدف المساهمة في التأصيل المعرفي والتاريخي لفكر نقدي ووعي حضاري عربي وثقافة جديدة متجددة ممتلكة لجدارة الانتماء إلى خصوصياتها ومقوماتها المحلية ومشتركاتها الكونية الإنسانية، مكرسة بذلك لمبادئ العقلانية والديمقراطية والحداثة، ولقيم الحوار والانفتاح والتسامح وتقبل شتى أنماط التعدد والتنوع والاختلاف البشري المنتج الخلاق...

- للمؤلف الكثير من البحوث والدراسات السوسيولوجية والتربوية والفكرية العامة، والأعمال الإبداعية (الشعرية أساسا)، كما صدرت له، في نفس هذه المجالات، عشرات المؤلفات الفردية والجماعية المشتركة المنشورة مغربيا وعربيا. ويُنتظر أن تصدر له مستقبلا كتب جديدة هي الآن قيد الإعداد أو تحت الطبع، وعلى نفس المستوى الوطني والقومي معا.

للمراسلة والاتصال:

- **مصطفى محسن**: ص. ب: 2708، البريد المركزي، الرباط، المغرب.
- **المنزل**: 537723263 (00212)
- **المحمول**: 661971362 (00212).
- **البريد الإلكتروني**: mostafamohsine@hotmail.fr

إصدارات المؤلف

أولا: كتب من تأليف شخصي

- «**الإطار السوسيولوجي العام للنظام التربوي**»، سلسلة «**من أجل كتاب تربوي نفسي واجتماعي مغربي**»، منشورات «**مجلة التربية والتعليم**»، الرباط، ملحق بالعدد 17، الطبعة الأولى، 1990.
- «**في المسألة التربوية: نحو منظور سوسيولوجي منفتح**»، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، الطبعة الأولى، 1992. الطبعة الثانية: المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - بيروت، 2002.
- «**المعرفة والمؤسسة: مساهمة في التحليل السوسيولوجي للخطاب الفلسفي المدرسي في المغرب**»، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1993.
- «**الخطاب الإصلاحي التربوي بين أسئلة الأزمة وتحديات التحول الحضاري: رؤية سوسيولوجية نقدية**»، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - بيروت، الطبعة الأولى، 1999.
- «**التعريب والتنمية**»، منشورات وكالة شراع لخدمات الإعلام والاتصال، طنجة، سلسلة «**من أجل مجتمع مغربي قارئ**»، العدد 56، الطبعة الأولى، يونيو 1999.
- «**قضية المرأة وتحديات التعليم والتنمية البشرية**»، منشورات رمسيس، الرباط، سلسلة «**المعرفة للجميع**»، العدد 15، الطبعة الأولى، يونيو 1999.

- «**أسئلة التحديث في الخطاب التربوي بالمغرب: الأصول والامتدادات**»، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - بيروت، الطبعة الأولى، 2001.
- «**التربية وتحولات عصر العولمة: مداخل للنقد والاستشراف**»، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - بيروت، الطبعة الأولى، 2005.
- «**نحن والتنوير: عن الفلسفة والمؤسسة ورهانات التنمية والتحديث وتكوين الإنسان في أفق الألفية الثالثة**»، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2006.
- «**تجليات من ذاكرة عشق للوطن والشوق**»، (نصوص شعرية)، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، (الأردن)، الطبعة الأولى، 2006، الطبعة الثانية، 2008.
- «**في التنمية السياسية: مقدمات في سوسيولوجيا الإصلاح والتحديث والتحول الديمقراطي في المغرب المعاصر**»، سلسلة «**دفاتر وجهة نظر**»، الرباط، العدد 11، الطبعة الأولى، 2007.
- «**مدرسة المستقبل: رهان الإصلاح التربوي في عالم متغير**»، (منشورات الزمن)، الرباط، سلسلة «**شرفات، رقم 26**»، الطبعة الأولى، 2009.
- «**رهانات تنموية: رؤى سوسيوتربوية وثقافية نقدية**»، (منشورات الزمن)، الرباط، سلسلة «**شرفات، رقم 33**»، الطبعة الأولى، 2011.
- «**الخطاب السوسيولوجي: شروط التكوين وآليات إنتاج المعرفة: نحو منظور نقدي تكاملي**»، (**تحت الطبع**).
- «**في الديمقراطية والإصلاح...**»، (**تحت الطبع**).
- «**من شرفة الفجرْ**» (**ديوان شعر**)، (**تحت الطبع**).

ثانيا: كتب بالاشتراك مع مجموعة باحثين

- «**سياسات تعريب التعليم بالمغرب: التطور، الواقع، والآفاق** (بالاشتراك مع مجموعة مؤلفين)، مقابلات من إعداد وإنجاز نور الدين الطاهري، منشورات الفرقان، سلسلة الحوار، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1993».
- «**الشباب والمجتمع في البلدان المغاربية**»، بالاشتراك مع مجموعة باحثين في أعمال ندوة)، منشورات مجلة «**التدريس**» كلية علوم التربية، الرباط، الطبعة الأولى، 1993.
- «**الفكر الفلسفي بالمغرب المعاصر**»، (بالاشتراك مع مجموعة باحثين في أعمال ندوة)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة «**ندوات ومناظرات**»، رقم 23، الطبعة الأولى، 1993.
- «**الشباب ومشكلات الاندماج**»، (بالاشتراك مع مجموعة باحثين في أعمال مائدة مستديرة)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة «**ندوات ومناظرات**»، رقم 49، الطبعة الأولى، 1995.
- «**إندماج الشباب وقضايا الهوية**»، (بالاشتراك مع مجموعة باحثين في أعمال مائدة مستديرة)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة «**ندوات ومناظرات**»، رقم 54، الطبعة الأولى، 1996.
- «**الطفل والتنمية**»، (بالاشتراك مع مجموعة باحثين في أعمال مائدة مستديرة)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة «**ندوات ومناظرات**»، رقم 67، الطبعة الأولى، سلسلة «**ندوات ومناظرات**»، رقم 67، الطبعة الأولى، 1997.

- «**في الثقافة والفلسفة**»: دراسات مهداة إلى الأستاذ أحمد السطاتي، (بالاشتراك مع مجموعة باحثين)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة «**ندوات ومناظرات**»، رقم 74، الطبعة الأولى، 1997.
- «**المناهج الدراسية بين التخطيط والتقويم**»، (بالاشتراك مع مجموعة باحثين في أعمال ندوة)، كلية علوم التربية بالرباط (14-17 أبريل 1993)، منشورات مجلة «**التدريس**» كلية علوم التربية، الرباط (د. ت).
- «**دور المنظمات غير الحكومية في تحسين وضع المرأة**»، (بالاشتراك مع مجموعة باحثين في أعمال دورة تكوينية)، منشورات خلية التربية السكانية بكلية علوم التربية بالرباط، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية: ((FNUAP، 7199.
- «**السكان والتنمية بالمغرب**»، (بالاشتراك مع مجموعة باحثين في أعمال مائدة مستديرة)، منشورات خلية التربية السكانية بكلية علوم التربية بالرباط، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية: (FNUAP)، 7199.
- «**الجهة بالمغرب: تشييد جماعة محلية**» (بالاشتراك مع مجموعة باحثين)، منشورات «**المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية**»، الرباط، سلسلة «**مواضيع الساعة**» رقم 16، الطبعة الأولى، 1998.
- «**إسهام شبكة الخبراء في تشخيص وطرق إصلاح نظام التربية والتكوين**»، المملكة المغربية، «**اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين**»، المجلد الثالث، (وثيقة 8 على 9)، الرباط، غشت 2000.

- «**الفلسفة، الذاكرة والمؤسسة**»، (بالاشتراك مع مجموعة باحثين في وقائع ملتقى وهران: 14-15 أكتوبر 2002)، منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية: (CRASC)، وهران، الجزائر، الطبعة الأولى، 2004.
- «**العولمة والنظام العالمي الجديد**»، (بالاشتراك مع مجموعة باحثين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة «**كتب المستقبل العربي**»، رقم 38، الطبعة الأولى، 2004.
- «**التربية والتنوير: في تنمية المجتمع العربي**»، (بالاشتراك مع مجموعة باحثين)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة «**كتب المستقبل العربي**»، رقم 39، الطبعة الأولى، 2005.
- «**علم النفس وعالم الشغل**»، (بالاشتراك مع مجموعة باحثين في أعمال مائدة مستديرة)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية - أكدال الرباط، سلسلة «**ندوات ومناظرات**»، رقم 142، الطبعة الأولى، 2007.
- «**البيئة المجتمعية للعمل: مقاربات نفسية - اجتماعية**»، (بالاشتراك مع مجموعة باحثين في أعمال مائدة مستديرة)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية - أكدال الرباط، سلسلة «**ندوات ومناظرات**»، رقم 161، الطبعة الأولى، 2009.